بنك الدوحة
DOHA BANK

التقرير السنوي ٢٠٢٣

نحو آفاق وفرص جديدة

التقرير السنوي ٢٠٢٣

نحو آفاق
وفرص جديدة

حضرة صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

جدول المحتويات

جوائز بنك الدوحة ٩
حضور عالمي ١٠
أبرز المؤشرات المالية ١٣
رسالة رئيس مجلس الإدارة ١٤
مجلس الإدارة ١٦
الإدارة التنفيذية ١٨
الشبكة الدولية ٢٠
استراتيجية بنك الدوحة الخمسية ٢٢
تقرير الادارة ٢٥
تقرير الحوكمة ٤٤
تقرير التأكيد المستقل ٨٢
الهيكل التنظيمي ٩٠
تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين ٩٢
تقرير مجلس الإدارة ١٠٢
منتجات وخدمات مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ١٠٦
دليل الفروع المحلية و الفروع الإلكترونية ١٠٧
الفروع الخارجية ومكاتب التمثيل ١٠٨

جوائز بنك الدوحة

٢٠٢٣

جائزة البنك الرائد في السوق في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات
مجلة يوروموني

٢٠٢٢

أفضل بنك في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطر
يوروموني

العلامة التجارية المصرفية الأكثر ابتكاراً في قطر
مجلة جلوبال براندز

أفضل بنك في مجال بطاقات الائتمان في قطر
مجلة جلوبال براندز

أفضل بنك في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطر
مجلة جلوبال برانذز

جائزة أفضل مؤسسة مالية للعام في مجال الحوكمة الرشيدة
الجوائز العالمية
للحوكمة الرشيدة

جائزة أفضل بنك في قطر في مجال دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في الأعمال
اتحاد أسواق المال العربية

جائزة التميز في حوكمة الشركات
الجوائز العالمية
للحوكمة الرشيدة

جائزة البنك التجاري الرائد في قطر
مجلة وورلد بيزنس أوت لوك

جائزة أفضل ممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع المصرفي القطري
مجلة وورلد بيزنس أوت لوك

البنك التجاري الأكثر مسؤولية اجتماعيًا في قطر
مجلة وورلد بيزنس أوت لوك

أفضل بنك في مجال حوكمة الشركات في قطر
مجلة غلوبل بيزنس ريفيو

أفضل تطبيق محفظة رقمية في قطر
مجلة غلوبل بيزنس ريفيو

حضور عالمي

فرانكفورت
الدوحة
لندن
شانغهاي
الكويت
دبي
كوتشي
سيول
اسطنبول
داكا
أبوظبي
طوكيو
مومباي
سنغافورة
جوهانسبرج
كاتماندو
سيدني

أبرز المؤشرات المالية

المؤشرات الأساسية	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	التغيير (٪)
			بالمليون ريال قطري			٢٠٢٣ مقابل ٢٠٢٢
إجمالي الموجودات	١٠٨,٢٠٨	**١٠٣,٥٤٠**	١٠١,١٠٣	٩٧,٦٤٥	١٠١,٢٥٥	٪٣,٧٠
صافي القروض والسلف	٦٥,٧٨٤	**٦٥,٤٥٠**	٦٢,٦٦٧	٥٨,٠٧٩	٥٨,٠١٠	٪٠,١٢-
ودائع العملاء	٥٨,٤٦٤	**٥٥,٠٥٤**	٥٠,٣٥٦	٥٠,١٣٠	٥١,٥٧٣	٪٢,٨٨
إجمالي حقوق المساهمين	١٣,٣١٨	**١٣,٧٩٥**	١٤,٢٥٦	١٤,٠٧٩	١٤,٤٤٤	٪٢,٥٩
إجمالي الإيرادات	٥,١٦٨	**٤,٥١١**	٤,٢٨٦	٤,٧٣٣	٦,٥٢٤	٪٣٧,٨٤
صافي الأرباح	٧٥٤	**٧٠٣**	٧٠٤	٧٦٥	٧٦٩	٪٠,٥٢

النسب الرئيسية (٪)	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
العائد على حقوق الملكية	٪٥,٩٦	**٪٥,٣٥**	٪٥,٣٠	٪٥,٧٦	٪٥,٦٧
العائد على متوسط الأصول	٪٠,٧٤	**٪٠,٦٦**	٪٠,٦٩	٪٠,٧٧	٪٠,٧٧
إجمالي معدل رأس المال	٪١٧,٧٥	**٪١٩,٧٥**	٪٢٠,١٨	٪١٩,٩٤	٪١٩,٢٥
نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	٪١٢,٣٠	**٪١٣,٣٢**	٪١٤,١٠	٪١٤,٤٢	٪١٤,٢٦
نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول	٪٦٠,٨٠	**٪٦٣,٢١**	٪٦١,٩٨	٪٥٩,٤٨	٪٥٧,٢٩
نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع	٪١١٢,٥٠	**٪١١٨,٨٨**	٪١٢٤,٤٥	٪١٠٥,١٠	٪١٠٤,٣٧

طبق مصرف قطر المركزي طريقة جديدة لاحتساب نسبة القروض إلى الودائع بداية من ١ مارس ٢٠٢٢ بموجب التعميم رقم ٩ لسنة ٢٠٢٢.

رسالة رئيس مجلس الإدارة

سعادة الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

ممثلاً عن شركة / فهد محمد جبر القابضة

كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة
في اجتماع الجمعية العامة المنعقد بتاريخ ١٧ مار س ٢٠٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم،،،

حضرات السادة المساهمين الكرام، الحضور الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام، أود أن أتقدم إليكم بوافر الشكر على تلبيتكم الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لمناقشة البنود المدرجة بجدول الأعمال.

السادة المساهمين الكرام، أود أن اطلعكم على النتائج المالية لهذا العام، حيث تمكن البنك بتوفيق من الله بتحقيق نتائج مالية جيدة كما أظهرت البيانات المالية المدققة لعام ٢٠٢٣. حيث بلغ إجمالي الموجودات ١٠١,٣ مليار ريال قطري بنسبة نمو ٣,٧٪ مقارنة بالعام السابق، أما صافي القروض والسلف فقد بلغ ٥٨ مليار ريال قطري وحقق البنك نمواً في إقراض القطاع الخاص بنسبة ٥٪ مقارنة بالعام السابق. وقد بلغت محفظة الاستثمار ٣٠,٤ مليار ريال قطري لتسجل بذلك نمواً بنسبة ٢١,٧٪ مقارنة بالعام السابق، هذا وقد وصل إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام إلى مبلغ ٥١,٦ مليار ريال قطري بنسبة نمو ٢,٩٪ مقارنة بالعام السابق. وأخيراً فقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين مبلغ ١٤,٤ مليار ريال قطري بزيادة قدرها ٢,٦٪ مقارنة بالعام السابق.

كما ويظهر بيان الدخل بأن صافي الربح في نهاية العام ٢٠٢٣ قد بلغ ٧٦٩ مليون ريال قطري. هذا وقد بلغ العائد على السهم من الأرباح ٠,٢٥ ريال قطري، وبلغت نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين ٥,٧٪ ونسبة العائد على متوسط الموجودات ٠,٨٪.

واعتماداً على هذه النتائج فقد اتخذ المجلس قراراً برفع توصية إلى الجمعية العامة للموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع (٠,٠٧٥) ريال قطري للسهم الواحد.

ونتوجه بالشكر هنا إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة وفريق العمل من إداريين وموظفين على تضافر الجهود وتحقيق النتائج الطيبة بما يخدم المركز المالي للبنك.

كما يطيب لي في هذا المقام أن أتقدم باسمي وباسم السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام بخالص الشكر والعرفان لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى وإلى سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني - رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وإلى سعادة السيد / علي بن أحمد الكواري - وزير المالية وإلى سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني - وزير التجارة والصناعة وإلى سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني – محافظ مصرف قطر المركزي وإلى جميع المسؤولين بمصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.

وختاما أتوجه بالتحية والشكر لجميع المساهمين والعملاء الكرام على الثقة التي منحتموها لنا آملين بتحقيق مزيدا من التقدم والنجاح. والله ولي التوفيق.

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

سعادة الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

ممثلاً عن شركة / فهـد محمـد جبر القابضة

سعادة الشيخ عبـدالرحمـن بن محمد بن جبر آل ثاني

العضو المنتدب

عضو تنفيذي

ممثلاً عن شركـة / دار الأعمـال العقاريـة

السيـد / ناصـر خالـد ناصر عبـدالله المسنـد

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو تنفيذي

ممثلاً عن شركـة / العالميـة للتجـارة والتنميـة

سعادة الشيخ محمد بن فلاح بن جاسم آل ثاني

عضو مجلس الإدارة

عضو تنفيذي

ممثلاً عن شركة / جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات

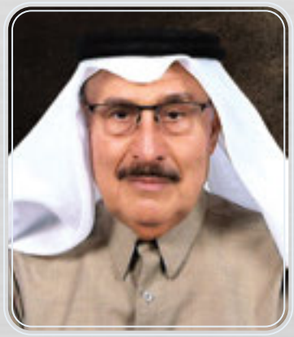

السيـد / أحمـد عبـدالله أحمـد الخـال

عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

السيـد / عبدالرحمن أحمـد عبـدالرحمن عبيـدان

عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

ممثلاً عن شركة / إدخار للتجارة والمقاولات

السيـد / نايـف عبدالله نايـف الدوسـري

عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

ممثلاً عن شركة / النايـف القابضة

السيـد / ناصـر محمد علي آل مذكور الخالـدي

عضو مستقـل

عضو غير تنفيذي

السيـد / عبـدالله علـي عبدالرحمـن العبـدالله

عضو مستقـل

عضو غير تنفيذي

السيـد / ناصـر خالـد خليفـة العطيـة

عضو مستقـل

عضو غير تنفيذي

سعادة الشيخ حمـد بن سعـود آل ثانـي

عضو مستقـل

عضو غير تنفيذي

الإدارة التنفيذية

الشيخ عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني
الرئيس التنفيذي للمجموعة

د. فؤاد إسحاق
رئيس الخزينة والاستثمار

بريك علي حسين السفران المري
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

محمد فهد محمد جبر آل ثاني
رئيس الموارد البشرية بالإنابة

سانجي جاين
رئيس الإدارة المالية بالإنابة

سمير موهان جوبتا
رئيس الخدمات المصرفية الدولية

مختار عبد المنعم الحناوي
المستشار القانوني وأمين سر
مجلس الإدارة

طاهر الأغا
رئيس إدارة المخاطر بالإنابة

جودي ساندرسن
رئيس الخدمات المصرفية التجارية

الدكتور محمد عمر عبدالعزيز داود
رئيس التدقيق الداخلي

بدر عبدالرضا عبدالله
رئيس دائرة الإلتزام

الشبكة **الدولية**

السيد / محمد أحمد بزرجان
المدير الإقليمي لفروع دولة الإمارات العربية المتحدة
فرع دبي

السيدة / نجاح صالح عبدالمحسن السليمان
المدير الإقليمي
فرع الكويت

السيد / مانيش ماثور
مدير إقليمي – الهند
فرع مومباي

السيد / سوراج شاهي
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في نيبال

السيد / يونغ جون كواك
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في سيول

السيد / آجاي كومر شاركر
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في بنغلادش

السيدة / أنيري فيسر
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في جنوب إفريقيا

السيد / برنارد أونج
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في سنغافورة

السيد / هيلتون وود
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في أستراليا

السيد / نزيه أكالان
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في تركيا

السيد / ريتشارد اتش وايتنج
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي بلندن

السيد / بيتر لو
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في شنغهاي

السيد / مايك جيلرت
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في فرانكفورت

السيد / كانجي شينومايا
رئيس المكتب التمثيلي
في طوكيو اليابان

استراتيجية
بنك الدوحة الخمسية

٨ مبادئ توجيهية

الرؤية

أن يكون البنك المفضل في قطر، عبر تقديم عوائد عالية للمساهمين وتجربة فريدة للعملاء.

القيم

التميز في الأداء، الأخلاقيات، الأشخاص، العمل الجماعي، الجودة، المهنية.

المهمة

نسعى جاهدين لنكون منصة للخدمات المالية المبتكرة ونقدم تجربة مميزة للعملاء، باستخدام التكنولوجيا المبتكرة ضمن منظومة من الشراكات واسعة النطاق.

الاستراتيجية

اعتمد مجلس الإدارة استراتيجية بنك الدوحة الخمسية للأعوام ٢٠٢٣ - ٢٠٢٧.

تجربة العملاء

نضع العميل في صميم كل ما نقوم به ونقدم تجربة رائدة عبر كافة القنوات

التمكين والمساءلة

نمكن موظفينا من اتخاذ القرارات

إدارة المواهب

نوظف أفضل المواهب، ونتعهدهم بالتدريب ونحافظ عليهم ضمن فريقنا

تخفيض التكلفة

ترشيد التكاليف لتحسين الهامش ورفع الكفاءة

تعزيز العائدات

تعزيز العائدات من خلال تنويع مصادر الدخل

إدارة المخاطر ورأس المال

نحمي عملاءنا ومساهمينا وسمعتنا عبر إدارة حصيفة للمخاطر

الرقمنة والأتمتة والابتكار

تبسيط العمليات سواء الداخلية أو المواجهة للعملاء، وأتمتتها ورقمنتها

المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

تسريع اعتماد المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. دمج ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في داخل المؤسسة

عملية التحول لتنفيذ الاستراتيجية

تقييم شامل يغطي ١٠ أبعاد لتحديد الأولويات القصيرة إلى متوسطة المدى

١ محفظة الائتمان والاستثمار

٢ المخاطر، والسيولة، والتمويل

٣ الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة

٤ الخدمات المصرفية التجارية

٥ الأعمال الدولية

٦ النظم الرقمية وتكنولوجيا المعلومات

٧ رفع كفاءة التكلفة

٨ العمليات الحيوية

٩ التنظيم والثقافة المؤسسية

١٠ الحوكمة والرقابة

بعد المراجعة جرى تحديد أكثر من ٥٠ مبادرة ووضع خريطة طريق واضحة لعملية التحول. أما الأولويات الرئيسة للبنك في المرحلة المقبلة فهي:

بناء محفظة عالية الجودة من الموجودات والمطلوبات

- يركز البنك على إنشاء محفظة موجودات عالية الجودة من القطاعات الرئيسة.
- سيمول البنك نفسه عبر الجهود الفعالة لتنويع ودائعه من العملاء عبر مختلف القطاعات.

تعزيز الرقمنة وتقنية المعلومات

- تعزيز المرونة التقنية سعيًا لبناء بنك يضع التقنيات الرقمية في صميم عملياته، لتعزيز التجربة الرقمية للعملاء.
- **سيقوم البنك بإطلاق نسخة جديدة كلياً من تطبيق الجوال المصرفي لعملائه في العام ٢٠٢٤**

رفع كفاءة التكاليف

- التركيز على تحسين كفاءة التكاليف لدى البنك لإعادة استثمارها في المتطلبات الرئيسة للبنك.
- **حدد البنك ما يزيد عن ١٠٠ مليون ر.ق من الوفر في التكاليف.**

تحسين النسب والمؤشرات الرئيسة

- يعمل البنك على تعزيز مؤشرات السلامة المالية بصفة عامة، وكذلك مؤشرات السيولة والتمويل المتعلقة بمحفظة البنك.

تقرير الإدارة
لمساهمي بنك الدوحة (ش.م.ع. ق)

الاقتصاد العالمي

تُعتبر إجراءات السياسة النقدية وأطرها أساسية خلال المرحلة الحالية لإبقاء توقعات التضخم ثابتة حول العالم. وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي (IMF) الصادر في أكتوبر ٢٠٢٣، من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢، ليصل إلى ٣,٠٪ في عام ٢٠٢٣ و٢,٩٪ في عام ٢٠٢٤.

فيما يستمر الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة لدى البنوك المركزية وهي الأداة التي اعتُمدت لمكافحة التضخم والتأثير في النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن ينخفض إجمالي التضخم العالمي من ٨,٧٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٦,٩٪ في عام ٢٠٢٣ و ٥,٨٪ في عام ٢٠٢٤. كما من المتوقع أن ينخفض التضخم الأساسي بشكل تدريجي أكثر. وقد تم تعديل توقعات التضخم في عام ٢٠٢٤ صعودًا، ولا يُتوقع أن يعود التضخم إلى النسبة المستهدفة حتى عام ٢٠٢٥ في معظم الحالات. وتشير التوقعات إلى بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، مع فرض أول خفض لسعر الفائدة في أواخر عام ٢٠٢٤ من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

وتُعزى المراجعات إلى تشديد الأوضاع المالية العالمية في معظم أنحاء العالم، ورفع أسعار الفائدة بشكل حاد من قبل البنوك المركزية الكبرى لمكافحة التضخم، بالإضافة إلى التباطؤ الاقتصادي الذي يضرب الصين بسبب عمليات الإغلاق الممتدة وتفاقم أزمة سوق العقارات، والآثار غير المباشرة للحرب في أوكرانيا، ولحالة الحرب التي تمارسها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية.

اقتصاد قطر

لقد أدّى الحصار الذي فرضته دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب تداعيات جائحة كوفيد-١٩ إلى ظروف اقتصادية صعبة. أما اليوم، وبعد أن أصبح الحدثان من الماضي،، فتشير التوقعات إلى نموّ السوق بشكل مستدام على المدى الطويل؛ ومن المتوقع أن يكون التركيز منصبًّا بشكل رئيسي على قطاعات السياحة والاستثمار في الصناعات غير البتروكيميائية والتدفقات الجديدة في إيرادات الغاز الطبيعي المسال. هذا وقد توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطر ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٣، و ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٤، وأكثر من ٦٪ في عام ٢٠٢٧.

وقد شهدت قطر، بعد استضافتها بطولة كأس العالم في كرة القدم، زيادة في عدد السياح بنسبة ٥٦٪ على أساس سنوي، بينما بلغ عدد السيّاح الذين دخلوا قطر أكثر من ٤,٠ مليون شخص في عام ٢٠٢٣. وكان لتدفق السياح بهذه النسب تأثير إيجابي على قطاع الخدمات، حيث بلغت نسبة الإشغال ٥٨٪ في عام ٢٠٢٣، أي بزيادة وقدرها ٢٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢. تهدف رؤية قطر الوطنية إلى زيادة عدد السياح سنويًا إلى أكثر من ٦ ملايين سائح بحلول عام ٢٠٣٠، ما يضاعف نسبة التوظيف في قطاع الخدمات ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وكما هو الحال في نهاية كلّ عام، ينتظر السوق إعلان الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية لدولة قطر (٢٠٢٤-٢٠٣٠) بهدف تحويل قطر إلى اقتصاد متقدم ومتنوع، قادر على تحقيق تنمية مستدامة.وتتمحور هذه الرؤية حول الرغبة في تعزيز الثقة بقطر واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وخلال العام، أعلنت الحكومة عن إنشاء الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري. بالإضافة إلى ذلك، توفر المحكمة التجارية التي افتُتحت حديثًا طريقًا أكثر فعالية وموثوقية وأسرع لإنفاذ الحقوق التعاقدية.

وعلى صعيد المواد الكربوهيدرونية فقد احتفظت بأسعار مرتفعة طوال عام ٢٠٢٣، بسبب نقص الإمدادات من روسيا، واستمرار الأزمة في أوكرانيا، فضلًا عن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وخلال شهر مايو، عانت أسواق النفط العالمية عجزًا في العرض ، من المرجح أن يستمر لبقية العام. ويُعزى هذا العجز إلى استمرار قيود الإنتاج المفروضة من أوبك + والنمو القوي في الطلب. وتترقب التوقعات أن يبلغ الطلب مستوى قياسيًا ليصل إلى ١٠١,٦ مليون برميل يوميًا بحلول نهاية العام. وأنهى خام برنت العام بمعدل ٧٧ دولارًا أمريكيًا للبرميل، وهو رقم أعلى بكثير من سعر التعادل في موازنة دولة قطر لعام ٢٠٢٣ البالغ ٦٥ دولارًا أمريكيًا للبرميل. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم في أسعار المواد الهيدروكربونية خلال السنوات القليلة المقبلة، الأمر الذي سيساعد الحكومة القطرية على تعزيز استثماراتها في مشاريع البنية التحتية الرئيسية لدفع النمو في القطاع غير النفطي ومواصلة خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ذات الاتجاه وقعت شركة قطر للطاقة في عام ٢٠٢٣ عددًا من عقود تصدير الغاز الطبيعي المسال الجديدة طويلة الأجل، مع كلّ من هولندا وفرنسا وإيطاليا والصين. ومن المتوقّع توقيع المزيد من العقود، مع استمرار تطوير مشروع توسعة حقل

الشمال (NFE). وتمثل هذه الصفقات أكثر من ٥٠٪ من الطاقة الإنتاجية الجديدة الناجمة عن توسعة حقل الشمال.

بنك الدوحة

تأسس بنك الدوحة (ش.م.ع.ق) في عام ١٩٧٩.

ويقدم بنك الدوحة خدمات مصرفية محلية ودولية للعملاء من الأفراد والشركات من خلال أربع مجموعات أعمال رئيسة:

- مجموعة الخدمات المصرفية التجارية،
- مجموعة الخزينة والاستثمار،
- مجموعة الخدمات المصرفية الدولية، و
- مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد.

ويمتلك البنك بالكامل شركة شرق للتأمين ذ.م.م، المرخصة والمنظمة من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

حصل بنك الدوحة على ترخيصه من قبل مصرف قطر المركزي وهو خاضع لإشرافه، كما أنّه مدرج في بورصة قطر. ويمتثل البنك للقوانين والأنظمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ووزارة التجارة والصناعة.

مراقبة الائتمان:

- في ٢٨ مارس ٢٠٢٣، عدّلت وكالة فيتش النظرة المستقبلية لقطر من مستقرة إلى إيجابية.
- في أبريل ٢٠٢٣، قامت وكالة فيتش بتعديل تصنيف البنوك القطرية الخاضعة للتغطية من مستقر إلى إيجابي.

الخدمات المصرفية التجارية

تم تصميم استراتيجية مجموعة الخدمات المصرفية التجارية مع التركيز على فكرة إعطاء الأولوية لرضا العملاء ورقمنة الأنظمة. ومن خلال التركيز على المشاريع المخصصة لتعزيز تجربة العملاء، بدأت مجموعة الخدمات المصرفية التجارية في استحداث عمليات تتيح للعملاء الاطلاع على حالة طلباتهم. وعلاوة على ذلك، حققت المجموعة تقدمًا مستمرًا في مجال تطوير الأعمال بما يتماشى مع مستوى قبول المخاطر الذي أقرّه مجلس إدارة البنك.

يساهم نجاح ومرونة أقسام الأعمال التابعة لهذه المجموعة في إبراز فعالية استراتيجية الوحدة في إيجاد توازن في وجه الصدمات الخارجية والدورات الاقتصادية وتدفقات رأس المال المتغيرة. وتعمل مجموعة الخدمات المصرفية التجارية من خلال القطاعات / الوحدات التالية:

- قطاع التجارة والتصنيع
- قطاع الخدمات
- القطاع المصرفي التجاري (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سابقًا)
- وحدة تمويل الشركات والاستشارات
- وحدة القطاع العام
- قطاع المقاولات
- قطاع العقارات
- وحدة المعاملات المصرفية العالمية والابتكار
- فرع الشركات

حيث تقدم قطاعات التجارة والتصنيع والخدمات مجموعة واسعة من منتجات الإقراض بما في ذلك تمويل رأس المال العامل، مثل عمليات السحب على المكشوف وخصم الفواتير ، والقروض لأجل وقروض المشاريع. وتشمل التسهيلات غير الممولة خطابات الاعتماد وخطابات الضمان للتمويل المحلي وعبر الحدود . وتركز القطاعات أيضًا على مراقبة الائتمان لضمان جودة الأصول العالية وإقامة علاقات جديدة قائمة على أساس الجودة الائتمانية العالية.

فيما يركّز قطاع الأعمال المصرفية التجارية على الشركات الصغيرة والمتوسطة المربحة. وتحظى العمليات بالدعم من خلال الرقمنة القوية، وتحويل التفاعل مع العملاء، وتوجيههم نحو التكامل مع التقنيات الجديدة والتكيّف مع قنوات المعالجة المباشرة (STP).

أما وحدة تمويل الشركات فتتعاون مع الحكومات السيادية والهيئات ذات العلاقة بالحكومة والشركات المدرجة والشركات الخاصة والتكتلات والشركات العائلية والشركات غير المصرفية والشركات الدولية. وتعتمد الوحدة نهجًا شاملًا عند خدمة عملائها. ومن خلال فريقها المؤهّل ونهجها الموجّه نحو البحث، تساعد الوحدة العملاء الذين يلتمسون المشورة ويجمعون رأس المال لمختلف المتطلبات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توسيع الأعمال التجارية وإعادة تنظيمها، فهي إذن بمثابة جسر للتواصل مع وحدات الأعمال الأخرى داخل البنك والمؤسسات الشريكة الأخرى في تقديم الخدمات المتخصصة. وقد نجحت في تأمين السيولة للبنك واستفادت من ميزانيته العمومية لخدمة عملائها بشكل هادف. وبالإضافة إلى ما سبق، يتعاون فريق العمل في الوحدة مع المؤسسات الشريكة في البحث عن مصادر بديلة للأموال ونماذج توزيع المخاطر لتحقيق النتيجة المثلى للعملاء.

وفيما يتعلق بعمل وحدة القطاع العام فهي تختص بتقديم الدعم والخدمات والحلول المصرفية للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية العاملة في قطر. تتمتع وحدة القطاع العام بعلاقات تجارية قوية مع كيانات من مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الطيران والضيافة والنفط والغاز والتعليم والصحة والنقل، وتتخصّص في تمويل تطوير مشاريع البنى التحتية بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. ويسعى البنك إلى الحصول على حصة أكبر من سوق تمويل القطاع العام.

ويطرح قطاع العقارات مجموعة متنوّعة من المنتجات لتلبية احتياجات الأفراد والشركات، سواء لشراء العقارات، أو تطوير المشاريع المرتبطة بالسكن أو التجارة أو الضيافة. ويعمل هذا

القطاع بشكل وثيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية الرائدة لضمان اكتمال عملية الحصول على الرهن العقاري بطريقة فعّالة وفي الوقت المناسب.

ويركّز قطاع المقاولات على تمويل المقاولين من الدرجة الأولى المشاركين في مختلف مشاريع البنى التحتية على أساس انتقائي. وقد ساهم بنك الدوحة تاريخيًا إلى حد كبير في تطوير البنى التحتية لدولة قطر من خلال تمويل العقود.

أخيرًا، تقّدم وحدة المعاملات المصرفية العالمية والابتكار منتجات وخدمات وقنوات مصرفية مخصصة لعملاء مجموعة الخدمات المصرفية للشركات من خلال إدارة النقد والسيولة والتمويل التجاري وسلسلة التوريد والخدمات الاستشارية الرقمية ذات الصلة. كما توفّر وحدة المعاملات المصرفية العالمية والابتكار مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المتكاملة والمبتكرة المصممة لتلبية احتياجات العملاء من الشركات عبر مختلف القطاعات. يأتي مبدأ الابتكار في صميم عمل بنك الدوحة ، وتضمن الاستثمارات في التكنولوجيا وشراكات التكنولوجيا المالية تزويد بنك الدوحة عملائه بتجربة سلسة، مع ضمان زيادة حصّة البنك في المحفظة على الرغم من المنافسة مع البنوك الأخرى. ويتألف فريق عمل وحدة المعاملات المصرفية العالمية والابتكار من محترفين متمرّسين يتمتّعون بخبرة واسعة في مجال منتجات وحلول رأس المال العامل. كما يعمل الفريق بشكل وثيق مع فريق الخدمات المصرفية للشركات لدينا عبر القطاع العام والشركات الكبيرة والمقاولين والعملاء التجاريين لتقديم حلول مصممة خصيصًا ومتطورة لمختلف شرائح عملائنا.

هذا وتجري إجراء مراجعات منتظمة للمحفظة بهدف حماية جودة الأصول، في حين يساعد مكتب مراقبة المخاطر والتوزيع على إدارة القطاع والتعرض بالغ الذروة للمقترضين من الأفراد والمجموعات. وبموازاة ذلك، تم إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الخصوم لدعم جمع الأموال بكفاءة من حيث التكلفة.

مجموعة الخزينة والاستثمار

تؤدّي مجموعة الخزينة والاستثمار دورًا أساسيًا في تشكيل مسار البنك، يتمثل في دفع النمو، وتنويع تدفقات الإيرادات، وتوجيه القرارات الاستراتيجية. وفي الجوهر، تُعتبر مجموعة الخزينة والاستثمار مسؤولة عن تأمين تمويل قوي، وإدارة محفظة استثمارية واسعة النطاق، وتوزيع منتجات الخزينة بكفاءة. إلا أنّ تركيزها الأساسي يبقى منصبًّا على تحسين الميزانية العمومية للبنك. ويشمل ذلك تقييمًا دقيقًا لمزيج التمويل، وخفض تكاليف التمويل، وتوسيع الميزانية العمومية، وإدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل فعّال من خلال استراتيجيات التحوّط الشاملة. وتهدف هذه الجهود مجتمعةً إلى تعزيز قيمة المساهمين وضمان الالتزام بالنسب التنظيمية الرئيسية. وفي ما يلي، لمحة عامة مفصّلة عن الوظائف الرئيسية الثلاث لمجموعة الخزينة والاستثمار، مع التأكيد على المبادرات الاستراتيجية الأخيرة وتأثيرها على البنك..

التمويل

تضطلع مجموعة الخزينة والاستثمار بدور استباقي في مجال تنويع مصادر تمويل البنك، واستقطاب الودائع من مجموعة واسعة من العملاء المحليين والدوليين، سواءً بشكل مستقل أو بالتعاون مع الأقسام الأخرى، ويوائم فريق العمل أنشطة التمويل هذه مع نزعة مخاطر السيولة لدى البنك، مع الالتزام بأفضل ممارسات إدارة الأصول والخصوم. وكان التركيز قد تحوّل مؤخرًا نحو التمويل المستدام، ولا أدل على ذلك من إنشاء لجنة سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وبتوجيه من هذه اللجنة، تم تنفيذ إطار شامل للتمويل المستدام، ما يمهّد الطريق لإصدار محتمل في الأجل المتوسط لسندات خضراء، بحسب ظروف السوق. وستضع هذه الخطوة البنك بين أوائل المُصْدرين المستدامين في البلاد.

توزيع منتجات الخزينة وخدمة عملاء الشركات

يقدّم البنك مجموعة واسعة من منتجات الخزينة، بدءًا بالنقد الأجنبي والدخل الثابت ووصولًا إلى صناديق الاستثمار المشتركة والوساطة المالية والسلع، لتلبية احتياجات مجموعة متنوعة من العملاء. تلتزم مجموعة الخزينة والاستثمار بدعم البنك في هذه الممارسة، مع تقديم خدمات لا مثيل لها من خلال فريق مبيعات متمرس يتمتع بخبرة واسعة في كلّ من الأسواق المحلية والعالمية. ومن خلال التكامل مع منصّة الأسواق العالمية للبنك ومنصة الأسواق المحلية (Q-Trade)، يضمن الفريق استفادة العملاء من الوصول الرقمي السلس إلى مجموعة متنوّعة من الأسواق المحلية والدولية. وعلاوة على ذلك، تُعتبر مجموعة الخزينة والاستثمار شريكًا موثوقًا به لعملائها، حيث تقدّم حلولاً شاملة لإدارة مخاطر الشركات عبر منتجات العملات والسلع وأسعار الفائدة.

المحفظة الاستثمارية الخاصة

تؤدّي المحفظة الاستثمارية الخاصة دورًا رئيسيًا في إيرادات البنك وربحيته، ويعد ذلك من المهمّات الرئيسية لمجموعة الخزينة والاستثمار، ويركّز فريق الاستثمار ذو الكفاءة العالية والخبرة الواسعة - في المقام الأول - على حيازات الديون السيادية عالية الجودة، ما يوفر دخلًا ثابتًا من الفوائد، ويقلّل المخاطر، ويوفّر السيولة للبنك. مع الالتزام الدائم بالمتطلبات التنظيمية والاحترازية وما يطرأ عليها من تطور. وتماشيًا مع التحول العالمي نحو الاستدامة والاستثمار المسؤول، دمجت الإدارة مؤخرًا معايير لجنة سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عملية اختيار الاستثمارات، ونجحت في ضمّ أصول متوافقة مع تلك المعايير بقيمة ٤٢٢ مليون ريال قطري (بما في ذلك ١٤,٥ مليون ريال قطري من الأوراق المالية المستدامة) إلى محفظة الدخل الثابت للبنك.

هذا وتواصل مجموعة الخزينة والاستثمار التزامها بالتطوير والابتكار في استراتيجياتها، ما يؤكد حرصها على إحراز النجاح المالي للبنك، وتحقيق الأهداف الأشمل للمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ولا تزال المبادرات جارية لتوسع ما تقدمه إدارة المخاطر لدى المجموعة من منتجات، واستكشاف مجالات جديدة للاستثمار والتمويل.

الخدمات المصرفية الدولية

تغطّي مجموعة الخدمات المصرفية الدولية العمليات الدولية لبنك الدوحة، وتسهّل العمليات التجارة المحلية والعابرة للحدود من خلال فروعها ومكاتبها التمثيلية المنتشرة في ١٤ دولة، وتُعتبر مجموعة الخدمات المصرفية الدولية مسؤولة عن إدارة العلاقات مع أكثر من ٤٠٠ مؤسسة مالية في جميع أنحاء العالم. وكجزء من عملياتها، تنسق المجموعة القروض وتشارك في القروض المشتركة للمؤسسات المالية في مختلف المواقع الاستراتيجية حول العالم.

وفي الوقت نفسه تدعم المجموعة موارد تمويل البنك وإدارة الخزينة من خلال تنسيق عمليات اقتراض للبنك ذات كلفة مناسبة. وتعمل المكاتب التمثيلية للمجموعة في كل من أستراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، وسنغافورة، وبنغلاديش، ونيبال، وتركيا، وألمانيا، والمملكة المتحدة وجنوب إفريقيا على تسهيل / تنسيق المعاملات المتعلقة بالتجارة والبنى التحتية مع فروع بنك الدوحة في الكويت والإمارات العربية المتحدة والهند والمقر الرئيسي في قطر.

وتقدم شبكة من الفروع الشاملة للمجموعة في الكويت والإمارات العربية المتحدة والهند خدمات الشركات والخزينة والعملات الأجنبية. وتعتمد الفروع على شبكة مكاتبنا التمثيلية لتقدّم للعملاء المحليين منتجات تمويل تجاري شاملة، إلى جانب تلبية احتياجات العملاء المصرفية العابرة للحدود.

وتمهّد عمليات بنك الدوحة في الهند الطريق أمامه لدعم جميع الوافدين الهنود غير المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي بأفضل الحلول، بما في ذلك حلول التحويلات المالية من خلال جميع فروعه الحالية في الهند.

هذا وترمي عملية التوسع الخارجي للبنك، بالتماشي مع الرؤية الاستراتيجية لمجلس الإدارة، إلى تحقيق حضور تشغيلي عالمي لتلبية احتياجات قاعدة العملاء المتنامية في الإمارات العربية المتحدة والكويت والهند وذلك بالتناغم مع السوق القطرية. وتكمّل المكاتب التمثيلية شبكة الفروع الحالية لبنك الدوحة داخل قطر وخارجها من خلال فهم أفضل للأسواق الدولية المختلفة، وبالتالي، تمكين تجربة العملاء المعززة مع الخبرة العالمية للشركات. وتهدف الشبكة الدولية إلى تسهيل مهمّة العملاء الراغبين في إجراء المعاملات التجارية العابرة للحدود بأعلى كفاءة وذلك بين قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت والهند وغيرها من الدول.

الخدمات المصرفية للأفراد

ركّزت وحدة الخدمات المصرفية للأفراد على تأسيس أعمال مربحة ومستدامة للاستفادة من ارتفاع دخل الفرد لدى السكان المحليين وتدفق الوافدين إلى قطر. ويستمر تركيز الاستراتيجية على العملاء مع تبني نهج الحفاظ على ريادة السوق من خلال طرح منتجات مبتكرة وتوفير أعلى مستويات الخدمة.

وتشمل مجموعة المنتجات والخدمات المالية المخصصة للأفراد التي يقدّمها البنك حسابات المعاملات والودائع، والرهون العقارية، والقروض الشخصية، وبطاقات الائتمان ومنتجات التأمين. أما الفئات الرئيسية للمنتجات فهي التالية:

- الأصول - القروض الشخصية، وقروض السيارات، وقروض الرهن العقاري، والقروض مقابل الودائع، إلخ.
- بطاقات الائتمان والمدفوعات، والمحافظ الإلكترونية، وبطاقات الرواتب، والتحويلات المالية.
- المطلوبات – الحساب الجاري، وحساب التوفير، وبرنامج الدانة للتوفير مع منتجات متعددة، ونظام الرواتب، وكشوف الرواتب، والودائع لأجل، والودائع المقدمة والودائع المتكررة.
- التأمين المصرفي - التأمين على الحياة والتأمين العام.

وتستهدف الخدمات المصرفية للأفراد المواطنين القطريين، بالإضافة إلى العدد الكبير والمتنوع من الوافدين، وذلك من خلال مجموعة من المنتجات وقنوات التوصيل المتعددة، والتركيز بشكل خاص على خدمة العملاء. وتتألّف قاعدة عملاء البنك من المواطنين القطريين بالدرجة الأولى ثم الوافدين - حيث تبلغ نسبة المواطنين القطريين حوالى ٦١٪ من دفتر أصول الأفراد.

هذا وتقدّم مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات لعملائها من خلال قنوات متنوعة مثل الفروع، والفروع الإلكترونية، ومكاتب الدفع، والخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوّال، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة، ومراكز الاتصال، وأجهزة الصراف الآلي، وأجهزة الصراف الآلي التفاعلي، والأكشاك والمحفظة الرقمية. ويُعدّ بنك الدوحة أحد أوائل البنوك في قطر التي قدّمت الخدمات المصرفية عبر الهاتف، والخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوّال، وبطاقات الرواتب، وسوق التجارة الإلكترونية، وخدمة التعرّف على الوجه والصوت، وخدمة الدردشة على تطبيق واتساب للعملاء.

وقد وصلت قاعدة عملاء التجارة الإلكترونية لدى بنك الدوحة إلى ٣٦٠ تاجرًا خلال العام، كما بلغ حجم المعاملات التجارية حتى تاريخه ٩,١ مليار ريال قطري. وطرح البنك حلاً جديدًا للتجارة الإلكترونية من أجل تعزيز خدمات بوابة الدفع الإلكتروني الحالية. وقدّم البنك أيضًا خدمة رابط الدفع للتجار لتسهيل الدفع عبر الإنترنت وجعل العملية أكثر ملاءمة.

وانصبت استراتيجية الوحدة على تعزيز الكفاءة التشغيلية، مع التركيز بشكل أساسي على تحويل المعاملات، وتقديم الخدمات عبر الإنترنت، وتعزيز زيادة شراء المنتجات عبر الإنترنت، وترشيد الفروع، وتحسين البصمة من خلال التحوّل الرقمي.

تمنح محفظة Doha Pay الرقمية لبنك الدوحة العملاء خيار دفع ملائم ومريح يتيح لهم إجراء مدفوعات عبر رمز الاستجابة السريعة لدى تجّار مختارين وإجراء التحويلات المالية بين الأفراد Person-2-Person. كما أطلق بنك الدوحة خدمة Tap'n Pay لمحفظة Doha Pay الرقمية، وطرح خيارات أخرى للدفع عبر الأجهزة لأنظمة التشغيل iOS وAndroid، مثل Apple Pay و Google Pay.

وكما هو الحال في نهاية العام، تتم معالجة ٩٠٪ من جميع المعاملات النقدية للخدمات المصرفية للأفراد (الودائع والسحوبات) من خلال شبكة أجهزة الصراف الآلي للبنك، في حين أنّ ٦٢٪ من جميع ودائع الشيكات تتم من خلال شبكة الصراف الآلي وشبكة أجهزة الصراف الآلي التفاعلي.

كان الهدف الأساسي لتحقيق الدخل من الفروع التحفيز الاستراتيجي لتحويل المعاملات، وهو ما سينعكس في تعزيز العائد على الاستثمار من عمليات الفروع، وانتقال العملاء إلى استخدام شبكات بديلة للمعاملات المصرفية. وفي هذا الصدد، يعمل البنك باستمرار على تحسين الخدمات المقدّمة من خلال منصّات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف الجوّال.

شكّلت الخدمات الرقمية قناة معالجة المعاملات الرئيسية بالنسبة إلى العملاء. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تم إجراء ٩٠٪ من جميع المعاملات المالية المماثلة للعملاء الأفراد من خلال القنوات الرقمية وقنوات الخدمة الذاتية لبنك الدوحة بما يتماشى مع الاستراتيجية الرقمية للبنك. وبهدف توفير حلول أفضل للخدمات المصرفية الإلكترونية، سيواصل بنك الدوحة الاستثمار في الخدمات الرقمية وإضافة خدمات جديدة للعملاء من الأفراد والشركات.

ويسعى فريق معاملات التجار إلى استقطاب التجار الأكبر سواءً من حيث الأرباح أو حجم المشتريات أو عدد المعاملات. وقد أدخل البنك أجهزة نقاط بيع ذكية جديدة تعمل بنظام Android إلى السوق، واستبدل معظم أجهزة نقاط البيع الحالية لتزويد التجار بحلول دفع أكثر مرونة وأمانًا وسرعة. وفي الوقت الحالي، يضمّ البنك أكثر من ٤٣٥٠ شخصًا مشاركًا في برنامج الشراء للتجار، حيث تواصل هذه الوحدة الحفاظ على علاقة صحية مع العملاء الحاليين وأولئك الذين تربطهم علاقات مؤسسية مع البنك.

وتتمثل استراتيجية البنك لزيادة عدد عملاء بطاقات الائتمان في استقطاب العملاء ذوي الدخل المرتفع، بما في ذلك البيع المتبادل لعملاء خدمة "الريادة" والخدمات المصرفية الخاصة، وإدخال بطاقات القيمة المضافة الخاصة بقطاع معين، والأميال الجوية الإضافية المضمونة، وقسائم التسوّق، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وإلى جانب العروض المعتادة، تعاون البنك مع الخطوط الجوية القطرية وهايبر ماركت لولو لتقديم بطاقات ذات علامة تجارية مشتركة مع ميزات القيمة المضافة.

في ذات الاتجاه تقدم "الريادة" مجموعة متنوّعة من الخدمات المصرفية المتميّزة والامتيازات الخاصة لعملائها من خلال مدراء علاقات متخصصين. ويتمتع عملاء الريادة أيضًا بميزة الاستفادة من بطاقة فيزا الريادة الائتمانية المعدنية المزوّدة بخاصية الدفع اللاتلامسي. كما يستفيد العملاء من مزايا سفر أخرى على البطاقة مثل تأمين السفر المجاني، والدخول إلى صالة "أوريكس" في مطار حمد الدولي وأكثر من ١٠٠٠ صالة حول العالم، وخدمات الكونسيرج على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وخدمة ركن السيارات المجانية في عدة مواقع في جميع أنحاء الدوحة، بالإضافة إلى برنامج الولاء الخاص بأميال الدوحة، وعروض حصرية مثل عرض "اشترِ تذكرة واحصل على التذكرة الثانية مجانًا" في صالات سينما نوفو وفوكس، وخصومات حصرية في عدد من متاجر العلامات التجارية الشهيرة وغيرها كثير.

ويقدم البنك أيضًا حلولاً شاملة لكشوف الرواتب للعملاء من الشركات، وذلك باتباع التوجيهات الوطنية الصادرة عن مصرف قطر المركزي ووزارة العمل. ويتم إصدار بطاقة الرواتب للعمّال ذوي الدخل المنخفض بناءً على طلب الشركة الخاصة بهم، والتي يمكن استخدامها في جميع أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع. ويقدّم البنك حاليًا حلول كشوف الرواتب لأكثر من ١٨٠,٠٠٠ عامل نشط يعملون لدى ٢٤٥٠ صاحب عمل. وقد ساهم هذا الأمر في زيادة أرصدة خصوم البنك وابتكار وسائل جديدة للبنك لتقديم حلول شاملة للتأمين والتحويلات.

وبهدف تقديم أفضل الخدمات المؤسسية، استثمر البنك في البوابة الإلكترونية الخاصة به (تدبير) لرقمنة معاملات الرواتب عبر نظام حماية الأجور ومنصّات مصرف قطر المركزي. وتوفر الاستثمارات الرقمية تجربة أفضل للعملاء مع تحقيق إيرادات كبيرة من الرسوم وتقليل تكاليف التشغيل في الوقت نفسه.

يمتلك بنك الدوحة استثمارات استراتيجية في شركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية، وهي مؤسسة مالية غير مصرفية في الهند، كما أسس شركة تأمين مملوكة بالكامل وهي شركة شرق للتأمين ذ.م.م.

ويسوّق بنك الدوحة لحلول تأمينية متنوّعة لعملائه من الأفراد والشركات في مجالي التأمين العام والتأمين على الحياة من خلال شركاء تأمين مختارين ومسجّلين في قطر. وتركّز استراتيجية التوزيع على تحديد احتياجات الحماية لعملاء البنوك واقتراح حل مناسب من خلال فريق التأمين المصرفي المدرّب في البنك. كما تعمل وحدة التأمين المصرفي المخصصة في البنك مع العملاء لتقديم خدمة "ما بعد البيع" بالتنسيق الوثيق مع شركاء التأمين المختارين، ما يحوّل بنك الدوحة إلى حل شامل لجميع الاحتياجات المالية.

قنوات التوزيع الخاصة بمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

قنوات توزيع المجموعة المصرفية للأفراد كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣	
عدد الفروع في قطر	١٨ فرعًا تقليديًا
عدد الفروع الإلكترونية في قطر	٣ فروع إلكترونية
الفروع الدولية	٥ فروع: دبي، وأبوظبي، ومدينة الكويت، ومومباي وكوتشي
عدد أجهزة الصرّاف الآلي في قطر	٨٢ جهاز صرّاف آلي بما في ذلك ٣ أجهزة صرّاف تفاعلي وجهاز صرّاف آلي جوّال
أجهزة الصرّاف الآلي في الخارج	٧ أجهزة صرّاف آلي (٣ في الإمارات العربية المتحدة، وجهاز واحد في الكويت و٣ أجهزة في الهند)

مجموعة منتجات بنك الدوحة، والباقات الخاصة، والخطط والحملات

مجموعة المنتجات، والباقات الخاصة، والخطط والحملات			
الحسابات	**خطط التوفير**	**ودائع لأجل**	**منتجات أخرى**
حسابات جارية	حساب الدانة للتوفير	الوديعة الثابتة	صناديق حفظ الأمانات
حسابات التوفير	حساب الدانة للمدخرين الصغار	الوديعة الثابتة المدفوعة فوائدها مقدمًا	
تحويل الرواتب	حساب الدانة بلس للتوفير	الوديعة الذكية	
	حساب الدانة العائلي	وديعة التوفير المرنة (فليكس)	
	حساب التوفير المرن		
	حساب الوديعة تحت الطلب		

القروض	**الباقات الخاصة**	**البطاقات والدفع**
القرض الشخصي	الريادة للخدمات المميّزة	المحافظ الإلكترونية الرقمية (Apple Pay وGoogle Pay وDoha Pay)
القروض مقابل الدخل من الإيجار	الهندي غير المقيم	بطاقة الامتياز فيزا إنفينيت بريفليج الائتمانية
قرض السيارة		بطاقة الريادة فيزا إنفينيت الائتمانية
القروض السكنية		بطاقة ائتمان نادي الامتياز التابع للخطوط الجوية القطرية فيزا إنفينيت
القروض مقابل الودائع		بطاقة ائتمان نادي الامتياز التابع للخطوط الجوية القطرية فيزا سيغنتشر
القروض مقابل ودائع الهنود غير المقيمين		بطاقة فيزا سيغنتشر للاسترداد النقدي الائتمانية
قرض الاكتتاب الأوّلي العام		بطاقة فيزا سيغنتشر وبلاتينيوم الائتمانية
تسهيلات السحب على المكشوف		بطاقة لولو بلاتينوم ماستركارد الائتمانية
		بطاقة فيزا الائتمانية للشركات
		بطاقة ماستركارد للخصم المباشر من بنك الدوحة
		بطاقة خصم وورلد إيليت ماستركارد من بنك الدوحة
		بطاقة الرواتب

خطط / برامج البطاقات الائتمانية	
خطط الدفع بفائدة ٠٪	أميال الدوحة – منصّة برنامج الولاء
خطط أقساط مرنة وخطط نقدية سريعة	برنامج استبدال الأميال
الدفع اللاتلامسي	عرض تذاكر سينما نوفو وفوكس
فيزا متوافقة مع البروتوكول ٣DS ٢,٠ للمعاملات عبر الإنترنت	عرض مجاني للاشتراك في ٤٥ صالة لياقة بدنية
الحوالات عبر البطاقات الائتمانية	إمكانية الدخول إلى صالات المطارات في كل أنحاء العالم
حملة بطاقة iPhone	خدمة ركن السيارات، وتأمين السفر، والدرع الائتماني
تطبيق "The Entertainer" للهواتف الجوّالة من بنك الدوحة	خدمات الكونسيرج
"ماي بوك قطر ٢٠٢٣" (عرض ماستركارد)	

حملات القروض	حملات الإيداع
حملة القروض الجديدة وقروض شراء المديونية	تحويل الرواتب
حملة قرض السيارة الأخضر	مكافآت العلاقة المصرفية من برنامج ولاء الريادة
حملة قرض المنزل الأخضر	حملة ودائع الجنى
حملة استرجع قيمة قرضك	

التأمين المصرفي
متلايف - MetLife: برنامج بناء الثروة العالمي، وبرنامج عش الحياة، وبرنامج حماية الغد، وبرنامج المستثمر المميز، وبرنامج الحماية بلس من بنك الدوحة، وبرنامج عناية الأمراض المستعصية بلس، وبرنامج التغطية الصحية في الخارج، وبرنامج دائرة الحماية...
زيوريخ الدولية للحياة: التأمين الدولي لأجَل، وفوتورا، وفيستا، وجلوبال تشويس، وسمبل ويلث
شرق للتأمين ذ.م.م: التأمين على السيارات، والتأمين على السفر، والتأمين الطبي - للأفراد والمجموعات، وتأمين الحوادث الشخصية، والتأمين على المنازل، وتعويضات العمال، والتأمين على جميع مخاطر الممتلكات، والدرع الائتماني، والمسؤولية العامة، وتأمين جميع مخاطر المقاولين
شركة الخليج للتأمين التكافلي: تأمين تأمين جماعي وائتماني على الحياة

الخدمات المصرفية الخاصة

تقدم وحدة الخدمات المصرفية الخاصة خدماتها للأفراد ذوي الملاءة المالية المرتفعة. وقد عقد بنك الدوحة شراكة مع بنك سنغافورة للوصول إلى منصته الاستثمارية. ويتمثل الهدف من ذلك في إنشاء الأصول والحفاظ عليها. ويتم تحديد مخاطر العملاء باستخدام منهجية بنك سنغافورة لإنشاء مجموعة من المنتجات المطابقة لتلبية احتياجاتهم.

تشمل المنتجات الاستثمارية المعروضة أسواق المال، وسندات درجة الاستثمار، والأسهم الدولية، والسندات المهيكلة، والصناديق العالمية، وصناديق الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالإضافة إلى السندات المصنفة ESG MSCI. ومن خلال المحافظ الاستثمارية المنشأة بعناية، يستطيع بنك الدوحة تقديم برنامج التمويل "لومبارد" مقابل الأصول الموجودة.

وباستخدام خدمات بنك سنغافورة، يستطيع بنك الدوحة تقديم خدمات التخطيط العقاري وخدمات الصناديق، والتأمين على الحياة لعملائه. ويكمل البنك هذا العرض ببطاقة فيزا إنفينيت بريفليج المعدنية (عن طريق الدعوة فقط).

شرق للتأمين ذ.م.م

تأسست شركة شرق للتأمين ذ.م.م، المعروفة سابقًا باسم شركة بنك الدوحة للتأمين ذ.م.م، في عام ٢٠٠٧ كجزء من استراتيجية بنك الدوحة لإنشاء مزوّد خدمات مالية متكامل وتقديم منتجات التأمين العامة. وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الدوحة ومرخّصة من هيئة تنظيم مركز قطر للمال وخاضعة لرقابتها.

وقد صنف مؤشر ستاندرد آند بورز شركة شرق للتأمين ضمن فئة

"BBB" (ائتمان الطرف المقابل والقوة المالية لشركة التأمين) وهي حاصلة على شهادة ISO ٢٠١٥:٩٠٠١.

وتسهّل شركة شرق للتأمين إدارة الحماية العامة لمخاطر التأمين لكلّ من العملاء التجاريين والمستهلكين من خلال تقديم حلول تأمين شاملة، وتوفر خدمات مطالبات خالية من المتاعب وتضم شركة شرق للتأمين لجنة من شركات إعادة التأمين المصنفة ضمن الفئة "أ" لتقليل مخاطر "الدفع" على مطالبات التأمين الكبيرة. وتشمل لائحة عملاء شركة شرق للتأمين الشركات القطرية الكبيرة، وكذلك المؤسسات الحكومية.

وتقدّم شرق للتأمين مجموعة واسعة من منتجات التأمين، بما في ذلك تأمين المقاولين ضد جميع المخاطر، والتأمين على الممتلكات والمعدات، وتأمين المسؤولية العامة، والتأمين الطبي الجماعي والتأمين على السيارات. ويتم التسويق لهذه المنتجات عبر مجموعة متنوّعة من قنوات التوزيع للعملاء المصرفيين وغير المصرفيين، باستخدام القدرات الرقمية ووسطاء التأمين والأعمال التجارية المباشرة والتأمين المصرفي بواسطة تقارب قاعدة عملاء البنك من خلال خدمات استشارات المخاطر / المنتجات.

خلال السنوات المقبلة، ستركّز شرق للتأمين على تأسيس علامة تجارية فريدة تشكّل مكوّنًا مهمًا لبناء ثقة المستهلك والولاء والسمعة المهنية، لا سيما مع توسّع أعمال الشركة أكثر في السوق.

وبالإضافة إلى تقديم خدمات تنافسية ذات قيمة مضافة للعملاء، ستواصل شرق للتأمين بذل جهود مكثفة على إطار عملها القوي لإدارة المخاطر، وضوابط الاكتتاب وكفاية رأس المال كما يتضح من تصنيفاتها وترقية اعتماد أيزو ISO.

الخدمات المصرفية الإسلامية

تم إيقاف الخدمات المصرفية الإسلامية في عام ٢٠١١ عملًا بتوجيه مصرف قطر المركزي رقم ٣١٣ / ٢٧٣ / ٢٠١١ الصادر بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١١، والذي يحظر على البنوك التقليدية الدخول في أيّ أعمال مصرفية إسلامية جديدة. وقرّرت إدارة بنك الدوحة الاحتفاظ بالمحفظة الإسلامية حتى تاريخ الاستحقاق بحسب عقد الشريعة الإسلامية..

مجموعة إدارة المخاطر

يتحمّل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في نهاية المطاف مسؤولية جميع المخاطر، وقاما بتحديد سقف لقبول المخاطر لدى البنك، حيث يحدد إطار قبول المخاطر السقوف الكمية للقدرة على تحمّل المخاطر. وفي سبيل ذلك يعمل بنك الدوحة مع مهنيين مؤهّلين، وقد وضع البنك مجموعة من السياسات والاجراءات، والحدود والسقوف، ومستويات الصلاحيات، واللجان، وآلية المراجعة، والضوابط، والمسؤوليات لإدارة المخاطر من خلال إطار عمل مشترك.

ويُعهد بتنفيذ إطار إدارة المخاطر إلى فريق عالي الكفاءة، ويخضع للرقابة والتنفيذ من خلال لجان إدارية مختلفة يرأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة، ولا سيما في اللجنة التنفيذية للإدارة، ولجنة إدارة الإئتمان، ولجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة الموجودات والمطلوبات. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجان على مستوى مجلس الإدارة، ومنها لجنة التدقيق وتقييم المخاطر ومتابعة الإلتزام، بمراجعة ملاحظات ونتائج التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والمدققين الخارجيين، وإدارة الإلتزام، وتقارير الجهات التنظيمية التي تُبيّن التعرّض العام للمخاطر على مستوى المؤسسة.

وتقع مسؤولية إدارة المخاطر على جميع دوائر البنك، بدءًا من مجلس الإدارة إلى اللجنة التنفيذية للإدارة وصولًا إلى الموظفين الأفراد. وتتوزّع هذه المسؤوليات لضمان اتخاذ قرارات حكيمة وفعالة بشأن المخاطر / العوائد في الوقت المناسب، وتخضع السياسات والنماذج والأدوات والنُظُم في مجال إدارة المخاطر للمراجعة المنتظمة، وذلك من أجل تحسين إطار عملها في ضوء تغيرات السوق.

وتعمل مجموعة إدارة المخاطر في بنك الدوحة من خلال إطار عمل إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، برئاسة رئيس لجنة إدارة المخاطر. ويحدد إطار عمل إدارة المخاطر في بنك الدوحة الأنشطة والأدوات والتقنيات لضمان فهم جميع المخاطر المحددة ومراقبتها باستمرار على مستوى المؤسسة، كما ترفع التوصيات بشأن الحد من المخاطر للجان أو السلطات المختصة. ويقدّم رئيس لجنة إدارة المخاطر تقاريره إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، ويرفع تقارير غير مباشرة إلى لجنة التدقيق وتقييم المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة، التي تقدّم بدورها تقاريرها إلى أعضاء مجلس الإدارة، فضلًا عن تمكين مجموعة إدارة المخاطر من نقل المشكلات على نحو مستقل ومباشر إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وتقييم المخاطر ومتابعة الالتزام.

ويُعدّ البنك تقريرًا شاملًا عن عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال بجميع نماذجه وجداوله وفقاً لتوجيهات مصرف قطر المركزي استنادًا إلى البيانات المالية الموحّدة والمدققة كما في ٣٠ سبتمبر من كلّ عام. ويزود البنك سنويًا مصرف قطر المركزي بهذا التقرير بحلول ١٥ ديسمبر. وبناءً على هذا التقرير، يراجع مصرف قطر المركزي ويقيّم أعباء رأس المال الإضافية المعتمدة للعام التالي، التي يتعيّن على البنك الحفاظ عليها، إلى جانب الحد الأدنى الإجمالي لنسبة كفاية رأس المال خلال الفترة بأكملها.

وتشمل عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال تقييمًا داخليًا نوعيًا وكميًا للمخاطر المادية التي لم يتم تغطيتها في الركيزة الأولى، مثل مخاطر تركز الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة،

ومخاطر السيولة، ومخاطر الامتثال، ومخاطر الدول والتحويلات، ومخاطر التقييم، ومخاطر التأمين ومخاطر التسوية، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السمعة. وعلاوة على ذلك، تشمل عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال تخطيط رأس المال واختبار الضغط وتحليل السيناريوهات للتوقعات المالية، وتحديد عالم المخاطر للبنك، ومواءمة الاستراتيجية مع سياسة قبول المخاطر. ونظرًا لطبيعة عمليات البنك والمخاطر المادية، أجري تقييم شامل لرأس المال من أجل تحديد مستوى رأس المال الإضافي اللازم لمواجهة هذه المخاطر المحددة بموجب الركيزة الثانية بحسب تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال للبنك وفقًا لتوجيهات لجنة بازل ٣ المعتمدة من مصرف قطر المركزي.

المخاطر التي تتم مراقبتها بموجب إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية

نوقشت المخاطر الرئيسية المرتبطة بالأعمال المصرفية بالتفصيل في الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان: يُعتبر تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان أولوية استراتيجية بالنسبة إلى البنك، وتُدار من خلال عملية تقييم ائتمانية، شاملة ومنظمة بشكل جيد وتُستكمل بإجراءات التخفيف المناسبة، ويعتمد التقييم على مزيج من حكم الخبراء، والخبرة والتحليل إلى جانب استخدام نماذج الائتمان.

وعلى الرغم من أنّ المسؤولية العامة عن إدارة المخاطر على المستوى الكلي تقع على عاتق مجلس الإدارة، إلا أنّ مسؤولية قياس ومراقبة المخاطر في التعرّض الائتماني للبنك منوطة بلجنة إدارة الائتمان التي تشمل أنشطتها الرئيسية ما يلي:

- إدارة مخاطر تركيز الائتمان بما في ذلك سقوف تركز الأطراف المدينة والمجموعة مقابل السقوف التنظيمية والداخلية وقطاعات الصناعة والمناطق الجغرافية.
- قياس قبول المخاطر عند الإقراض لمختلف القطاعات من خلال وضع معايير القبول.
- التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق هيكلة التسهيلات وإدراج شروط التمويل لتقليل التعرض غير المضمون إلى أدنى حد.
- إجراء تحسينات في قياس مخاطر الائتمان من خلال تحديث نظام التصنيف الداخلي لتقييم مختلف القطاعات.
- الرصد الديناميكي لجودة الأصول من خلال مراقبة أيّ ميزات سلبية / تحذيرات والتواصل بشكل استباقي مع وحدات الأعمال لاتخاذ إجراءات في الوقت المناسب للحد من التعرض للمخاطر.
- المراقبة الفعّالة لتعزيز الاسترداد من الاعتمادات المتأخرة (قائمة المراقبة وحسابات التسوية) لحماية مصالح البنك.
- تقديم مشورة استشرافية للإدارة العليا لتحسين الجودة الائتمانية لمحفظة السلف من خلال تعزيز نسبة المخاطر إلى العوائد و / أو اقتراح التوصيات بشأن التمويلات المستقبلية.
- استعراض وتقييم حالات التعرض للائتمان وفقًا لهيكل الصلاحيات وحدودها قبل الالتزام بتقديم التسهيلات للعملاء.
- تقديم المشورة بشأن الامتثال لاتفاقيات بازل (بازل ٣ قيد التنفيذ) والمتطلبات الجديدة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS).
- فحص مقترحات المنتجات الجديدة من منظور المخاطر ومقارنتها مع أداء المحفظة وشدة المخاطر والتوصية بالتخفيفات المناسبة لحجز أعمال عالية الجودة.
- تعزيز سياسات وإجراءات وعمليات مخاطر الائتمان من خلال التعامل مع شركات التدقيق الداخلي / الخارجي على أساس ربع سنوي / سنوي وتنفيذ أيّ تحسينات مقترحة.
- ضمان استكمال الوثائق وإجراءات التحقق من خلال إدارة الائتمان وفقًا لشروط القبول.

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS ٩) أيضًا تقديم إفصاحات نوعية وكمّية واسعة النطاق حول نموذج الخسارة المتوقعة الذي يعتمده البنك، بما في ذلك الافتراضات والمدخلات والتقنيات المستخدمة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة، وحركة المخصصات والإفصاحات عن مخاطر الائتمان الإضافية.

ومن أجل ضمان صدور تصنيفات المخاطر المناسبة والأحكام المطلوبة عبر شبكتنا، قمنا بمراجعة وقياس المتطلبات التنظيمية المحلية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS ٩) بشأن انخفاض القيمة وعمليات الشطب في الفروع الدولية مقابل تلك الموجودة في قطر. وفي موازاة ذلك، ووفقًا لتوجيهات مصرف قطر المركزي وإطار بازل لقياس ومراقبة التعرّضات الكبيرة، فإنّنا نحافظ على ضوابط وإجراءات مراقبة صارمة للمؤسسات المالية والشركات التابعة لضمان الامتثال الفعّال والمستمر في هذا المجال.

مخاطر السيولة: يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنّها احتمال عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته المستحقة. كما أنّ مخاطر السيولة متأصّلة في العمليات المصرفية، ويُعتبر تخطيط السيولة وإدارتها ضروريين لضمان وفاء البنك بالتزاماته بشكل دائم ويعمل قسم الخزينة بشكل وثيق مع إدارة مخاطر السوق والسيولة والأعمال التجارية لتحليل وفهم متطلبات السيولة الأساسية. وتنخرط هذه الأطراف في حوار منتظم ومتكرّر لفهم التغيرات في وضع البنك الناشئة عن الأنشطة التجارية وظروف السوق.

تضع لجنة الموجودات والمطلوبات، التي تعقد اجتماعات منتظمة، الخطوط العريضة لعمل الخزينة بحيث يتمكن البنك دائمًا من

الوفاء بالتزاماته المالية، فخلال الأزمات قد تتأثر قدرة البنك على إدارة متطلبات السيولة بسبب زيادة تكلفة التمويل أو عدم إمكانية الوصول إلى أسواق التمويل الخاصة بالشركات، وعلاوة على ذلك، قد يؤثر أيّ اضطراب في السوق أيضًا على سيولة الاستثمارات القابلة للتسويق، ولذلك يتبنى بنك الدوحة إطار عمل شامل لإدارة السيولة من أجل التحكّم بمخاطر السيولة، ويحدد هذا الإطار قبول المخاطر لدى المجموعة فيما يتعلق بمخاطر السيولة من خلال وضع الحدود والمعايير. وبالإضافة إلى ذلك تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات أيضًا بمراقبة نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر وعدم تطابق السيولة كمعايير رئيسية لتقييم أوضاع السيولة. وتحتفظ الخزينة بسجلات السيولة اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية، لمعرفة تواريخ استحقاقها ومن ثم التخطيط للتمويل. كما تخضع ضغوط السيولة للرصد من خلال تقارير الضغط نصف السنوية. وتطّلع لجنة الموجودات والمطلوبات على الأداء مقارنًا بالحدود المقررة لمخاطر السيولة، عبر لوحة معلومات السيولة الأسبوعية.

أما نهج البنك في إدارة مخاطر السيولة فيتمثل في ضمان حصوله دائمًا على التمويل الكافي من مصادر متنوّعة. ويُعتبر تنويع قاعدة المودعين في البنك، وتقليل الاعتماد على المودعين الكبار لتقليل مخاطر التركز، والحفاظ على مزيج مناسب من الودائع الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل، بما في ذلك الودائع منخفضة التكلفة من بين الإجراءات التي يتخذها البنك بانتظام للحفاظ على قاعدة ودائع مناسبة. ويعتمد البنك أيضًا على عديد من المؤشرات الكمية كما هو مذكور أعلاه، فضلًا عن التوقعات المستقبلية التي تتيح له إدارة مخاطر السيولة.

ويحتفظ البنك بما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة، التي يمكن تسييلها في وقت قصير إذا لزم الأمر، كما تستلزم سياسة السيولة لدى البنك الاحتفاظ بالأصول السائلة التي يمكن الوصول إليها في حال وقوع أزمة سيولة، وبهدف تقييم أثر الأحداث المحتملة - وإن كانت غير مرجّحة - على السيولة، وتقييم ذلك الأثر بانتظام من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات فإن أوضاع السيولة لدى البنك تختبر عبر إخضاعها لسيناريوهات ضغط متنوعة، تستند على أحداث تاريخية وافتراضية، لتوفر نتائج اختبارات الضغط هذه مدخلات مفيدة عند تحديد مراكز مخاطر السيولة المستهدفة. وعلاوة على ذلك، وجّه مصرف قطر المركزي جميع البنوك في قطر نحو الامتثال لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

بالإضافة إلى ذلك، تناقش إدارة الخزينة مزيج التمويل وخطة التمويل وخطة التمويل الطارئة في لجنة الموجودات والمطلوبات، التي ترسم على نحو مفصّل كيفية إدارة السيولة في حال التعرض لأوضاع ضاغطة، وعلاجات السيولة التي خطط لها البنك. ونظرًا إلى عدم إمكانية التحقق مسبقًا من طبيعة أيّ «حدث ضاغط»، فإنّ الخطط الموضوعة تتسم

ويمكن تلخيص الأدوات الواردة في إطار مخاطر السيولة لدى البنك على النحو التالي:

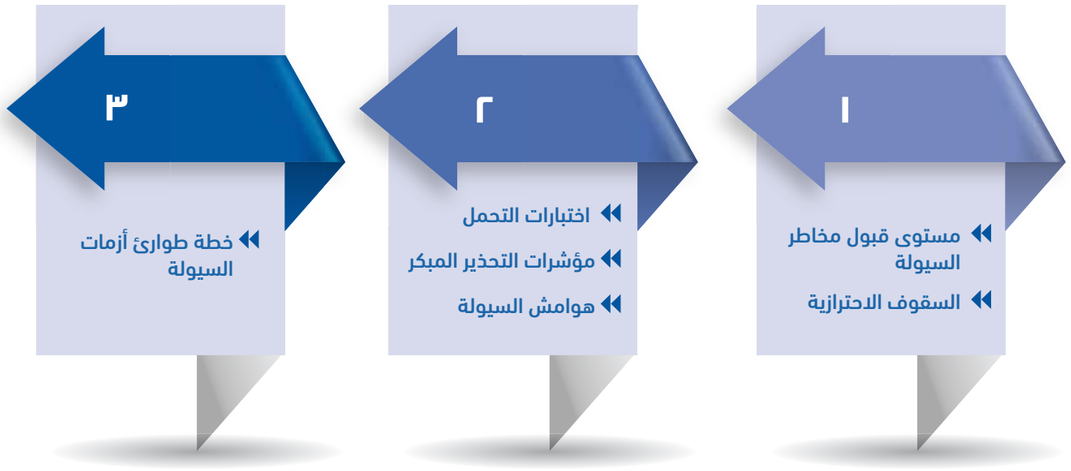

بالمرونة اللازمة لتوفير خيارات متنوّعة يمكن استخدامها لمواجهة أزمة السيولة. ويقوم البنك بدمج أحدث توجيهات مصرف قطر المركزي الصادرة في أبريل ٢٠٢٣ حول تركز التمويل على مستوى السياسة بهدف الامتثال لإطار إدارة السيولة وتعزيزه.

مخاطر السوق: هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التغيرات غير المتوقعة في المؤشرات المالية، بما في ذلك أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم والسلع الأساسية. يملك البنك نظام معلومات إداري نشط لإبقاء الإدارة ولجنة الاستثمار / لجنة الموجودات والمطلوبات على اطلاع بالتغيّرات في مخاطر السوق وآثارها على النتائج المالية للبنك. أما أبرز مخاطر السوق التي تؤثر على البنك هي مخاطر العملة ومخاطر أسعار الفائدة، الواردة بالتفصيل أدناه.

مخاطر العملات: العملة الأجنبية الرئيسية التي يتعرّض لها البنك هي الدولار الأمريكي. ويقلّل التعادل القائم بين الدولار الأمريكي والريال القطري إلى حد كبير من هذه المخاطر، ما لم تتم مراجعة الربط بين العملتين أو إزالته كليًا. وللسيطرة على التعرض لمخاطر العملة وضع البنك عدة تدابير على النحو التالي:

- وضع سقوف ليلية لكل عملة.
- إعداد سقوف إيقاف الخسارة لتداول العملات الأجنبية.
- مراقبة تعرّض العملة بشكل يومي.
- إجراء تحليل لفجوة العملة في نهاية الشهر يشمل عمليات الشراء والبيع الآجلة.
- إصدار تقرير يومي عن مجموع الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية باستثناء التعرض المحتمل.
- وضع سقوف لمعاملات تجار الصرف الأجنبي لتجنّب التعرّض المفرط، وتتم مراقبة هذه السقوف على أساس يوم التداول التالي.
- إعادة تقييم يومي لجميع التعرضات القائمة للصرف الأجنبي، بما في ذلك المعاملات الفورية والمقايضة والعقود الآجلة.

مخاطر معدل الفائدة: تنشأ هذه المخاطر إلى حد كبير نتيجة احتمال حدوث تغيرات في أسعار الفائدة، ما قد يؤثر على قيمة الأدوات المالية أو الربحية المستقبلية للبنك. ويتم تقييم هذه المخاطر من منظورين مختلفين: يتعلق أحدهما بمحفظة استثمارات الدخل الثابت للبنك، والآخر بكامل أصول وموجودات البنك.

- **تنشأ مخاطر أسعار الفائدة لمحفظة الدخل الثابت** من تقلّب أسعار الفائدة، ما يساهم في تغيير القيمة العادلة لمحفظة الاستثمار ذات الدخل الثابت للبنك.

يتم تحليل محفظة سندات البنك يوميًا، وتستند مخاطر سعر الفائدة على المدة المعدلة للمحفظة المرغوبة على النحو الذي تعتبره لجنة الاستثمار مناسبًا بعد تقييم حركة أسعار السوق ومدة الدولار (DV٠١). وتقوم إدارة المخاطر بتحليل كلّ اقتراح استثماري على حدة، وتحديد مخاطر السوق المحتملة والحد منها قبل تقديم الاقتراح لاستعراضه والموافقة عليه من قبل لجنة الاستثمار. وتحدد سياسة التحوّط الخاصة بالبنك الإطار الذي يجب اعتماده للتحوّط من مخاطر أسعار الفائدة، وتبلّغ نسبة التحوّط إلى لجنة الاستثمار بانتظام ليتم اتخاذ قرار بشأن كفاية التحوّط والحفاظ على القيمة العادلة للمحفظة ضمن الحدود المتفق عليها.

- **مخاطر أسعار الفائدة على مستوى البنك:** يتعرّض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة وجود عدم تطابق، أو فجوات، في كمية الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، وأدوات خارج الميزانية العمومية تُستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. وتقوم وحدة إدارة مخاطر السوق والسيولة بانتظام بتقييم الأرباح المعرضة للمخاطر والقيمة الاقتصادية للأسهم، وتقدم تقاريرها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وتحديدًا عند تحريك أسعار الفائدة من قبل الجهات التنظيمية الأمريكية والمحلية، وتعديل تسعير أصولها / خصومها حسب الحاجة. ونظرًا لأنّ معظم الأصول المالية للبنك مثل القروض والسلف تحتوي على خيار إعادة التسعير، ولأنّ دفتر الاستثمارات يخضع للتحوّط على النحو الأمثل بإشراف منتظم من لجنة الاستثمار، يتم تفادي غالبية مخاطر أسعار الفائدة للبنك. وعلاوة على ذلك، يدير البنك مخاطر أسعار الفائدة من خلال مطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال وسائل مختلفة والعمل ضمن حدود الفجوة المحددة، وتتم مناقشة نسب التحوّط لمتطلبات إعادة تسعير دفتر الاستثمار ودفاتر القروض بشكل مناسب في لجنة الاستثمار ولجنة الموجودات والمطلوبات على التوالي، واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الاقتضاء.

اختبارات الضغط: تشكل اختبارات الضغط على مستوى البنك جزءًا لا يتجزأ من عملية مراجعة المخاطر وتوفر رؤية كافية حول الوضع المالي وملف المخاطر الخاص بالبنك. وتوفر اختبارات الضغط أيضًا علامات تحذير مبكرة للتهديدات المحتملة لرأسمال البنك. ويعتمد بنك الدوحة إطارًا شاملًا لاختبارات الضغط يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي. كما تتوافق سياسة اختبارات الضغط الخاصة بالبنك مع قبول المخاطر، وتعمل على إعداد نماذج تنظيمية وداخلية لاختبار الضغط. تكمل النماذج الداخلية النماذج التنظيمية وتقيس تأثير التغيرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي وفق معايير مختلفة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- جودة الأصول أثناء الأزمات.
- مخاطر التركز.
- مخاطر السيولة بما في ذلك احتياطيات السيولة.
- مخاطر معدل الفائدة.
- مخاطر السوق في الاستثمارات.
- مخاطر العملات.
- تغطية الضمانات في ظل سيناريو انخفاض أسعار العقارات.
- النسب التنظيمية في ظل الأزمات.

وعلى وجه الخصوص، يقيس البنك أثر سيناريوهات الضغط المختلفة على نسبة كفاية رأس المال، وهامش صافي الفائدة، والأرباح بعد الضريبة، والعائد على الأصول، ونسبة أصول السيولة ومتطلبات السيولة الإضافية. وتجري عملية اختبار الضغط على نحو منتظم ومفصّل، وفق سيناريوهات معتدلة وأخرى متشددة. وتقدم نتائج اختبارات الضغط هذه إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ومصرف قطر المركزي على أساس نصف سنوي. كما تتم مراجعة إطار اختبارات الضغط الداخلي بناءً على متطلّبات مصرف قطر المركزي المحددة في تعميمه بشأن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الصادر في مارس ٢٠١٦ والذي يتضمن اختبارات الضغط على مستوى المؤسسة واختبارات الضغط العكسية.

بازل 4 (إطار بازل 3 المعدّل، الركيزة الأولى): يتجه البنك نحو اعتماد إطار بازل ٣ المعدّل الصادر عن مصرف قطر المركزي لضمان الامتثال الكامل بحلول نهاية العام ٢٠٢٣. واستعان البنك بالفعل بخبير استشاري لتقديم خبرة قيّمة في هذا المجال وتنفيذ عملية التحوّل الاستراتيجي للمخاطر على مستوى المؤسسة المشمول في أحدث التوجيهات الصادرة في هذا الشأن.

المخاطر التشغيلية: المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو عن أحداث خارجية ويتعرض البنك لأنواع عديدة من المخاطر التشغيلية، ومنها:

- الأنشطة الاحتيالية الداخلية والخارجية.
- عدم كفاية العمليات أو الضوابط أو الإجراءات أو أيّ أعطال فيها.
- فشل في الأنظمة الرئيسية للبنك، ما يؤدي إلى انقطاع الخدمات.
- محاولة طرف خارجي لجعل الخدمة أو البنية التحتية الداعمة غير متاحة للمستخدمين المقصودين.
- مخاطر تعطل الأعمال الناجمة عن أحداث خارجة عن السيطرة كليًا أو جزئيًا، مثل الكوارث الطبيعية أو الأعمال الإرهابية أو تعطل المرافق وما إلى ذلك، التي قد تؤدي إلى خسائر أو تراجع في الخدمة المقدمة للعملاء و / أو خسارة اقتصادية للمجموعة.

هذا وتتطور باستمرار المخاطر التشغيلية التي يواجهها البنك، ولذا يسعى إلى التكيّف بسرعة مع تلك التغيّرات لتفادي مخاطر الخسائر.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن إدارة المخاطر التشغيلية والامتثال لمتطلبات الرقابة على عاتق وحدات الأعمال والوحدات الوظيفية حيثما تنشأ المخاطر. وقد وضع البنك إطار عمل محدد جيّدًا، ووظيفة مستقلة للمخاطر التشغيلية، من أجل إنشاء وصيانة إطار إدارة المخاطر التشغيلية، ورصد مستوى الخسائر التشغيلية وفعالية بيئة المراقبة. ويشغل رئيس المخاطر التشغيلية عضوية لجنة إدارة المخاطر ويقدّم تقاريره إلى رئيس إدارة المخاطر. وتشرف لجنة إدارة المخاطر على تنفيذ إطار فعّال لإدارة المخاطر يشمل الأنظمة والممارسات والسياسات والإجراءات المناسبة لضمان فعالية تحديد المخاطر وقياسها وتقييمها وإعداد التقارير بشأنها ومراقبتها داخل المجموعة.

يمتلك البنك سياسات وإجراءات مفصلة وأدوات لإدارة المخاطر التشغيلية يتم تحديثها بانتظام لضمان توفّر آلية رقابة داخلية قوية للبنك. ويقوم البنك بمراقبة واستعراض التوصيات المختلفة الصادرة عن لجنة بازل بشأن "الممارسات السليمة لإدارة مخاطر التشغيل والإشراف عليها" من أجل تنفيذها. ويواصل البنك الاستثمار في استراتيجيات إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها، مثل البنية التحتية القوية للرقابة، وإدارة استمرارية الأعمال، أو من خلال آليات نقل المخاطر مثل التأمين والاستعانة بمصادر خارجية. وقد بُذلت جهود كبيرة لتبسيط عمليات إدارة المخاطر التشغيلية وإجراءاتها وأدواتها لتوفير المزيد من الأفكار المستقبلية عن المخاطر وتعزيز ثقافة الرقابة في المؤسسة.

تم تنفيذ نظام إدارة المخاطر التشغيلية لدعم تحديد هذه المخاطر وتقييمها، وتقييم الرقابة، وإدارة الخسائر، ومعالجة المشكلات، ورصد مؤشرات المخاطر الرئيسية، وأنشطة الإبلاغ عن المخاطر. وقد مكّن هذا النظام البنك من الاستعاضة عن عمليات إدارة المخاطر التشغيلية اليدوية بنهج آلي وفعّال للغاية. ويساعد نظام إدارة المخاطر التشغيلية في جمع وتحويل بيانات المخاطر التشغيلية إلى معلومات عن المخاطر الحرجة لتعزيز عملية صنع القرار.

وبالإضافة إلى ذلك، تُجري إدارة المراجعة الداخلية للحسابات تقييمًا مستقلًا للأداء الفعلي للإطار العام بهدف إدارة المخاطر التشغيلية. ويتوجّب على كلّ قطاع من قطاعات الأعمال إدارة المخاطر التشغيلية وفق متطلّبات هذا الإطار.

وفي ما يلي وصف للخطوات الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية:

- يشكل التدريب الفعّال للموظفين، وتوثيق العمليات، والإجراءات التي تتضمّن ضوابط مناسبة لحماية الأصول والسجلات، والتسوية المنتظمة للحسابات والمعاملات، وعملية إدخال منتجات جديدة، واستعراض أنشطة الإسناد الخارجي، والفصل بين المهام، والإدارة المالية، وإعداد التقارير، بعضًا من التدابير التي اعتمدها المصرف لإدارة المخاطر التشغيلية على مستوى البنك.
- التحقيق في الحالات الخطرة (مثل: الخسائر، والحوادث الوشيكة والخسائر المحتملة) والإبلاغ عنها، للمساعدة في تحديد أسبابها الجذرية ووضع خطط العمل التصحيحية للحد من تكرارها. ويتم تحليل أحداث المخاطر لتحديد الأسباب الجذرية للحوادث، والإبلاغ عنها والتخفيف من حدّتها وتسجيلها في قاعدة بيانات مركزية وإبلاغ مجلس الإدارة عنها كل ثلاثة أشهر.
- إعداد "تقييم ذاتي لمخاطر التحكم" عبر وحدات الأعمال والدعم، بما في ذلك الشركات التابعة والفروع الخارجية. ويتمثل الغرض من هذا التقييم الحصول على بفهم تفصيلي للمخاطر الكامنة والمتبقية من خلال تقييم الضوابط في على مستوى البنك. ويعزّز التقييم قدرة البنك على اتخاذ القرار في ما يتعلق بملفات المخاطر التشغيلية المحددة لكل وحدة من وحدات الأعمال بالإضافة إلى تحديد مواضع التصحيح اللازم. ويتم رصد ملف المخاطر التشغيلية لكل وحدة عمل بشكل مستمر.
- وضع البنك برنامجًا لمؤشرات المخاطر الرئيسية لتمكين المراقبة الاستباقية لجميع المخاطر الرئيسية على مستوى عمليات البنك. وقام بتحديد أهم مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى الكيان والتي يتم رصدها وإبلاغها إلى لجنة إدارة المخاطر شهريًا.

لأغراض التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة، يصنّف البنك المخاطر التشغيلية إلى أنواع المخاطر التالية:

- مخاطر الإنشاء والتنفيذ.
- مخاطر الاحتيال.
- المخاطر التنظيمية.
- مخاطر المزوّدين.
- مخاطر إعداد التقارير المالية والتسجيل.
- مخاطر الموظفين.
- مخاطر معالجة المعاملات.

تغطي بوليصة التأمين الشاملة للبنك بشكل كافٍ الخسائر الكبيرة الخطورة وخسائر الضغط.

إدارة استمرارية الأعمال: أنشأ بنك الدوحة برنامج إدارة استمرارية الأعمال BCM للحد من انقطاع الخدمة وتأثيرها المحتمل على البنك وعملائه وموظفيه. لذلك، يلتزم بنك الدوحة بضمان الحفاظ على تقديم جميع الأنشطة والخدمات التجارية الهامة بأفضل مستوى ممكن أثناء حوادث الانقطاع وبعدها.

تُعطى الأولوية القصوى في بنك الدوحة لمبادئ "التوافر والاستمرارية"، التي تُدار من خلال سياسة إدارة استمرارية الأعمال والخطط التي يوافق عليها مجلس الإدارة. ويحتفظ بنك الدوحة بخطط لاستمرارية الأعمال، مع مراعاة حالات مثل انقطاع الخدمات أو البنية التحتية، والحرمان من الوصول، والهجمات السيبرانية، وتفشي الأوبئة، والأزمات الإقليمية. ويهدف نهج استمرارية الأعمال لدى البنك إلى ضمان الحفاظ على عملياته المصرفية الرئيسية واستمرارها إلى أقصى حد. بالإضافة إلى ذلك، ستضمن خطط استمرارية الأعمال إطلاع الموظفين على أدوارهم ومسؤولياتهم في حال وقوع أيّ حادثة غير متوقعة والتفاعل معها وفقًا للإجراءات المتّبعة والممارسات المقررة.

في حال حدوث عطل طويل الأمد في أيّ من مباني البنك، توفّر إدارة استمرارية الأعمال موقعاً بديلًا لموقع العمل (موقع التخطيط لاستمرارية الأعمال)، حيث يمكننا متابعة تقديم خدماتنا المصرفية. لقد تم تجهيز مباني مكاتبنا في جميع أنحاء المناطق بمواقع عمل بديلة. واستخدم بنك الدوحة موقعاً حديثًا لمركز بيانات معتمد من المستوى ٣ كموقع للتعافي من الكوارث بهدف ضمان إعطاء الاستمرارية التكنولوجية أهمية كبيرة في البنك.

تم إنشاء برنامج للتعافي من كوارث تكنولوجيا المعلومات قادر على تحديد المسؤوليات والإجراءات والتدابير اللازمة لاستعادة أنظمة الإنتاج والاتصالات وبيئات شبكات تكنولوجيا المعلومات. وتتمتع مراكز البيانات لدى بنك الدوحة بإمدادات طاقة غير منقطعة (UPS)، ومولّدات للحماية من تراجع أو فقدان الطاقة من الموارد. كما تتمتع مباني الأعمال الحيوية بطاقة إضافية واتصال بالشبكة لضمان توفير الخدمات المصرفية للعملاء من دون انقطاع .

جاهزية بنك الدوحة لاستمرارية الأعمال:

- التحقق من صحة العمليات التجارية الهامة وجاهزية المواقع البديلة من خلال التدريبات النموذجية لاستخدام موقع التخطيط لاستمرارية الأعمال.
- التحقق من سلامة التطبيقات المهمّة للأعمال كجزء من تدريبات التعافي من الكوارث.
- تدريب موظفي البنك على استمرارية الأعمال والتعامل مع إدارة الأزمات.
- حماية المصادر البرمجية للتطبيقات الحيوية من خلال عمليات لضمانها خارج البلاد.
- توفر وسائل اتصال في حالات الطوارئ لإدارة اتصالات الأزمات.
- مناقشة المخاطر والثغرات المتصلة باستمرارية الأعمال في الاجتماعات الإدارية للحد منها ومعالجتها.
- التأمين ضد انقطاع الأعمال، لحماية البنك من خسارة الدخل في حالات الكوارث.

أمن المعلومات: في الوقت الراهن، تشكّل الهجمات السيبرانية إحدى المخاطر الرئيسية. وتُعتبر المؤسسات، ولا سيما المالية منها، هدفًا شائعًا للهجمات السيبرانية التي تسعى إلى تعريض المعلومات الحساسة والمعاملات المالية لعملاء البنك والأطراف المقابلة للخطر، أو التسبب في انقطاع الخدمة. ومن المحتمل أن يكون لمثل هذه الهجمات، في حال نجاحها، ثلاثة آثار:

- الخسائر المالية.
- المخالفات التنظيمية التي يمكن أن تؤدي إلى فرض غرامات وعقوبات.
- إلحاق ضرر كبير بالسمعة بشكل يمكن أن يؤثر سلبًا على ثقة العملاء والمستثمرين في البنك.

تُعتبر وحدة أمن المعلومات في بنك الدوحة وحدة حوكمة تعمل بشكل أساسي في المجالات التالية:

- تحديد وتقييم المخاطر والضوابط المتعلقة بأمن المعلومات.
- حوكمة مركز العمليات الأمنية / إدارة الحوادث.
- إدارة التهديدات والثغرات الأمنية.
- الإشراف على الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها (المتعلقة بأمن المعلومات).

تقود الوحدة برنامج أمن المعلومات في البنك عبر التنسيق مع مختلف الإدارات واللجان وأصحاب المصلحة لتحقيق المبادئ الأساسية لأمن المعلومات، وهي السرية والنزاهة وتوافر المعلومات.

وقد أنشأ البنك مجلس أمن المعلومات لإدارة هذا البرنامج. وهذا المجلس هو عبارة عن لجنة على مستوى الإدارة تتألّف من جميع رؤساء مجموعات البنك، ويرأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة. وعلاوة على ذلك، فإنّ وحدة أمن المعلومات، بوصفها جزءًا من فريق إدارة المخاطر، ممثلة في لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق وتقييم المخاطر ومتابعة الالتزام التابعة لمجلس إدارة البنك. وتخضع جميع نقاط الضعف - سواءً في الرقابة أو عدم الامتثال أو ملاحظات المراجعة – للمتابعة وترفع إلى اللجان على أساس منتظم.

كذلك اتخذ البنك تدابير مختلفة لتأمين أصول المعلومات الموجودة لديه. أما الخطوات الرئيسية التي اتخذها البنك في هذا الاتجاه فهي كما يلي:

- وضعت إدارة أمن المعلومات السياسات والإجراءات التالية التي توفر مبادئ توجيهية مفصّلة بشأن تنفيذ ضوابط أمن نظم المعلومات:
  - سياسة وإجراءات أمن معلومات المجموعة.
  - دليل مركز العمليات الأمنية (SOC).
  - . خطة إدارة الأزمات السيبرانية.
  - إجراءات تقييم جوانب الضعف.
  - سياسة وإجراءات إدارة وصول المستخدمين.
- يتم إجراء تقييمات مخاطر لجميع أنظمة وعمليات تكنولوجيا المعلومات بشكل منتظم. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع جميع عمليات الاستحواذ / التغيير في الإجراءات والأنظمة وما إلى ذلك لمراجعة وحدة أنظمة المعلومات للتأكد من ضمان التحكم المناسب في أمن المعلومات.
- يشارك البنك بفعالية في تدريبات الأمن السيبراني التي تجريها السلطات التنظيمية والوزارات المحلية.
- يمتلك البنك برنامجًا قويًا لتقييم الثغرات الأمنية واختبار الاختراق. ويُجري خبراء من داخل البنك وخارجه اختبارات دورية لاختراق جميع أصول / تطبيقات / قاعدة بيانات تكنولوجيا المعلومات التابعة للبنك وتقييم الثغرات فيها. وعلاوة على ذلك، يتم إجراء التقييمات الأمنية قبل تنفيذ أيّ تطبيق جديد أو إدخال تغييرات على التطبيقات القائمة في بيئة الإنتاج. كما وضع البنك برنامج "الفريق الأحمر" لاختبارات الاختراق.
- يملك البنك برنامجًا استخباريًا لمواجهة التهديدات حيث تم الحصول على أدوات وخدمات مختلفة للمراقبة والحماية ضد تهديدات الأمن السيبراني وسمعة العلامة التجارية للبنك وما إلى ذلك.
- بالإضافة إلى ذلك، أنجز البنك بالكامل مركز العمليات الأمنية التابع له (عمليات ٢٤ / ٧) لزيادة أنشطته المرتبطة برصد أمن المعلومات.
- بهدف تقييد ورصد المستخدمين ذوي الامتيازات في قسم تكنولوجيا المعلومات، قامت وحدة أمن المعلومات بتطبيق حلول إدارة الوصول إلى الامتيازات (PAM) وأداة مراقبة الوصول إلى قاعدة البيانات (DAM) في البنك. وتدعم وحدة أمن المعلومات الآن فرق تكنولوجيا المعلومات في العمليات اليومية للأدوات المذكورة.
- تم إنشاء وحدة مركزية لإدارة المستخدمين ضمن قسم أمن المعلومات، مسؤولة عن إدارة حسابات المستخدمين والوصول إلى جميع التطبيقات في البنك.
- يتم إجراء دورات منتظمة للتدريب والتوعية في مجال أمن المعلومات لجميع موظفي البنك. ويشكّل التدريب على أمن المعلومات جزءًا من البرنامج التوجيهي للبنك حيث يتم تثقيف جميع الموظفين الجدد حول مسؤولياتهم الأساسية في ما يتعلق بأمن المعلومات. وعلاوة على ذلك، يقوم فريق أمن المعلومات بانتظام بتعميم المبادئ التوجيهية الأمنية على موظفي وعملاء البنك للحماية من التهديدات الجديدة.
- حصل البنك على أداة للحماية والتوعية ضد التصيّد الاحتيالي لإجراء عمليات محاكاة منتظمة لهذه الممارسات وتعزيز القاعدة المعرفية للموظفين.
- وضع البنك خارطة طريق لتنفيذ أدوات أمن المعلومات بغية تعزيز البنية التحتية للتحكم والتكنولوجيا بهدف تقوية قدرته على منع التهديدات المتزايدة والمتطوّرة للهجمات السيبرانية واكتشافها والاستجابة لها.
- حصل البنك على بوليصة تأمين شاملة ضد الأمن السيبراني.
- يلتزم البنك بالامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية (المحلية والدولية) المتعلقة بأمن المعلومات بالإضافة إلى المعايير ذات الصلة بهذا المجال مثل PCI DSS وSWIFT CSP

مخاطر أخرى

مخاطر استراتيجية: يمكن أن تنشأ هذه المخاطر من قرارات العمل السلبية، وسوء تنفيذ القرارات، وغياب توجيهات وأهداف عمل استراتيجية محددة بوضوح، والفشل في الحصول على برامج منتجات مناسبة، والتقييم غير الكافي للعوامل الخارجية. وقد خفف البنك من حدة هذه المخاطر من خلال استراتيجية وخطط نمو واضحة المعالم.

مخاطر السمعة: تشير هذه المخاطر إلى الدعاية السلبية المحتملة أو التصوّر العام أو الأحداث التي لا يمكن السيطرة عليها فيكون لها أثر سلبي على سمعة البنك. وقد تنشأ هذه المخاطر بسبب سلوك أو فعل أو تقاعس، سواء من قبل بنك الدوحة نفسه أو موظفيه أو أولئك الذين يرتبط بهم البنك أو بسبب ظروف خارجية غير خاضعة لسيطرة البنك، مثل الهجمات السيبرانية وعمليات الاحتيال وما يشبهها. وقد يؤدي ذلك إلى فقدان الإيرادات، أو زيادة تكاليف التشغيل ،أو رأس المال أو التكاليف التنظيمية، أو قد تلحق الضرر بقيمة حقوق المساهمين ولا يتسامح البنك مطلقًا مع الانخراط المتعمّد في أيّ عمل أو نشاط أو ارتباط حيث لم يتم النظر في المخاطر أو الأضرار المتوقعة على السمعة والتخفيف من حدتها.

يمكن أن تنشأ هذه المخاطر من سوء تقديم خدمة العملاء، وارتفاع معدّل شكاوى العملاء، وعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين وفرض العقوبات والدعاية السلبية في وسائل الإعلام. وقد أنشأ البنك وحدات خاصة بخدمة العملاء ومراكز الاتصال لمراقبة الخدمات المقدمة من خلال قنوات التوزيع لديه، واتخذ تدابير تصحيحية في الوقت المناسب.

توفر لجنة الإدارة التنفيذية رقابة مصرفية واسعة النطاق على مخاطر السمعة، وتضع السياسات وترصد المخاطر المادية التي قد تترتب عليها عواقب سلبية على السمعة. أما على مستوى المؤسسة والشركات التابعة لها والفروع الخارجية والمكاتب التمثيلية، فتتولّى الإدارة العليا المعنية مسؤولية إدارة مخاطر السمعة في أعمالها / العمليات الوظيفية الخاصة بها.

مخاطر الامتثال: مخاطر الامتثال هي مخاطر العقوبات التي تطبقها الجهات الرقابية أو الخسارة المالية المادية أو الخسارة التي قد تلحق بالسمعة التي قد يعاني منها البنك نتيجة عدم امتثاله للقوانين واللوائح المطبّقة على أنشطته المصرفية في الدول التي يعمل فيها. وتتولى إدارة الامتثال مسؤولية إدارة مخاطر الامتثال، وتشمل الإدارة وحدة مراقبة الامتثال، ووحدة مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) والمعيار المشترك للإبلاغ (CRS) ومكافحة الرشوة والفساد (ABC)، وتعمل بشكل مستقل وتقدّم تقاريرها إلى لجنة التدقيق والامتثال والمخاطر ومجلس الإدارة.

تساعد وحدات إدارة الامتثال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، والمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي كلاّ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إدارة الجوانب التالية: الامتثال، ومخاطر مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، والمعايير الموحّدة للإبلاغ الضريبي ومكافحة الرشوة والفساد المرتبطة بعدم الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها في الدولة، وذلك من خلال تقديم التوصيات المناسبة لتعزيز / تحسين إجراءات الرقابة الداخلية للحد من هذه المخاطر، ومراجعة المنتجات الجديدة من حيث تلك الجوانب، وتطوير وتحديث السياسات والإجراءات في المجالات المذكورة، وتقديم تقارير بالمعاملات المشبوهة إلى السلطات التنظيمية المعنية في الدول التي يعمل فيها البنك بما يضمن وجود عمليات بحث تفاعلية على الإنترنت في الوقت الفعلي، وعمليات الفحص غير المتصلة بالإنترنت كضوابط وقائية وتحقيقية، وتوافر أنظمة آلية لرصد المعاملات من أجل تحديد المشبوهة منها، وضمان قيام وحدات العمل بتطبيق مبدأ "اعرف عميلك"، وبذل العناية الواجبة المعززة وتنفيذ إجراءات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية المعيار المشترك للإبلاغ الضريبي، وبذل العناية الواجبة لمكافحة غسل الأموال في ما يتعلق بالعلاقة مع البنوك المراسلة، وإجراء تقييم لمخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات على مستوى المؤسسة، وتقديم الخدمات الاستشارية لوظائف الأعمال عند الحاجة، وإجراء تدريبات للموظفين على قضايا الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية والمعيار المشترك للإبلاغ ومكافحة الرشوة والفساد على فترات منتظمة.

ويمتلك موظفو إدارة الامتثال المؤهلات والخبرات والمهارات ذات الصلة لأداء مهامهم اليومية، ويتمتعون بفهم سليم للقوانين واللوائح والأنشطة المصرفية والسياسات الداخلية والإجراءات، وهم على اطّلاع بالأنظمة والقوانين الجديدة. كما يتم تزويدهم بالأنظمة والأدوات اللازمة، لأداء واجباتهم ويحظون بفرص لحضور برامج التدريب والمؤتمرات اللازمة لتعزيز قدراتهم.

المخاطر القانونية: هي احتمال الخسارة الناتجة عن عدم امتثال البنك للقوانين المحلية، وخرق المعايير الأخلاقية والالتزامات التعاقدية مع الأطراف النظيرة أو العملاء. ويواجه البنك أيضًا خطر التقاضي بسبب العقود غير القابلة للتنفيذ مع الموردين أو الأطراف المقابلة أو الجهات التنظيمية. ويحتفظ البنك بفريق داخلي مؤهل من المستشارين القانونيين، بالإضافة إلى علاقاته الوثيقة مع مكاتب محاماة محلية ودولية، وذلك للتحقق من صحّة جميع اتفاقيات البنك ومتابعة القضايا التي رفعها البنك ضد العملاء أو القضايا التي رفعتها أطراف خارجية ضده. كما يقوم هذا الفريق بمراجعة الآثار القانونية للمستندات العامة / المحددة المتعلقة بجميع منتجات وخدمات البنك التي يتم تقديمها للعملاء والأطراف المقابلة.

إدارة معالجة الحسابات المتعثرة

طور بنك الدوحة عملية محكمة لمراقبة محافظ التسهيلات من خلال إنشاء وحدة لمراقبة الائتمان تعنى برصد التحذيرات

المبكرة التي تشير إلى أيّ تدهور في المحفظة الائتمانية للبنك. وبناءً على خطورة المشكلة، تقرر بعد ذلك تحويل الحساب إلى وحدة معالجة الحسابات المتعثرة لمنع المزيد من التدهور في قطاع الشركات أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهذا يشمل تقصّي الحقائق، والاجتماع مع العملاء وزيارتهم، والتفاوض على صفقات إعادة الجدولة ومقترحات التسوية مع العملاء للحسابات الخاصة المذكورة للتأكد من أسباب التعثر. وتوصي وحدة معالجة الحسابات المتعثرة أيضًا بتخفيض تصنيف بعض الحسابات إلى قروض متعثرة (NPL) بعد استنفاد جميع الخيارات الممكنة. كما وضع البنك عملية إدارة منضبطة وصارمة لإدارة عملية معالجة الحسابات المتعثرة. إذ تُعد برامج المعالجة الفعالة حاسمة لإدارة المخاطر في المحفظة، لذا من المهم فصل وظيفة المعالجة عن الجهة التي نشأ عنها الائتمان. وتتمثل أهداف هذه الوحدة في ما يلي:

- إعادة النظر في علاقة البنك بالمقترض.
- تحليل الوضع المالي والاقتصادي الحالي للمقترض وآفاق استمرارية أعماله في المستقبل.
- القيام بشكل استباقي بإعادة هيكلة وجدولة القروض المتعثرة بالنظر إلى الوضع الحالي للعميل.
- اقتراح تدابير مناسبة للتحول لإعادة الهيكلة والجدولة بهدف توفيق أوضاع الحسابات المتعثرة في نهاية المطاف.

دائرة استرداد الديون المتعثرة

للقروض المتعثرة أثر سلبي كبير على ربحية البنك، ويتخلف بعض المقترضين عن سداد قروضهم، إما بسبب افتقارهم إلى الانضباط أو بسبب تحديات خارجة عن إرادتهم. الأمر الذي لا يؤدي إلى تعليق إيرادات الفوائد فحسب، بل يفرض على البنك أيضًا تكوين مخصصات من دخل البنك مقابل خسائر القروض. وعلاوة على ذلك، تعكس القروض المتعثرة صورة سيئة عن البنك، ولذلك يولي البنك اهتمامًا كبيرًا لعملية استرداد القروض المتعثرة وتتولى دائرة استرداد الديون المتعثرة في البنك مسؤولية التعامل مع القروض / المحافظ المتعثرة بهدف واضح يتمثل في استرداد القروض والسلف المتعثرة وتقليص نسبة القروض المتعثرة وزيادة الأرباح من خلال رد المخصصات والفوائد المعلقة.

الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات

أصبحت الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي أكثر حضورًا بفضل الطلب المتزايد على الخدمات الرقمية والخدمات التي أصبحت ممكنة بفضل التكنولوجيا، ويعتمد النجاح على توافر بنية تحتية تكنولوجية آمنة وقابلة للتطوير، ولذا يلتزم فريق العمل في بنك الدوحة بدعم وحدات الأعمال لتحقيق الكفاءة التشغيلية ونمو الإيرادات من خلال بناء منظومة تكنولوجية قوية. ويمكن تحقيق هذا الهدف بالتركيز على خمسة مواضيع، وهي الرقمنة، التحوّل الرقمي، الأنظمة التكنولوجية والتحليل الرقمي، البرمجيات والذكاء الاصطناعي والبيانات، والخدمات السحابية والأمن، وذلك على جميع المستويات.

تقدم الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات الدعم المستمر لأنشطة البنك. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تلعب دورًا رئيسيًا في طوارئ الأعمال وتحسين المنظومة الرقمية. وفي ظل التغيّرات المستمرة، تطمح الوحدة إلى العمل على ما يلي واعتماده :

- **تجربة العملاء والثقافة الرقمية:** تحسين تجربة العملاء في جميع نقاط الاتصال.
- **مخاطر الحوكمة والامتثال (GRC):** تم اعتماد نهج منظم لإدارة مخاطر الحوكمة والامتثال لضمان توافق الأنشطة التنظيمية -مثل إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات- مع أهداف العمل، والقيام في الوقت ذاته بإدارة المخاطر بشكل فعّال وتلبية متطلبات الامتثال.
- **الرصد والاستجابة:** يجب ترسيخ ثقافة تعزّز تجربة العملاء في وظائف الأعمال والتشغيل وتكنولوجيا المعلومات.
- **تحسين الأصول:** الحصول على الموارد (مثل الموارد البشرية والمادية والمعرفية) في الوقت المناسب.
- **مركز البيانات / الخدمات السحابية وتطوير البرمجيات والعمليات:** يمكن أن يؤدي الانتقال إلى الخدمات السحابية إلى تحسين مرونة البنية التحتية وقابلية التوسع. ويمكن أن يساعد تطوير البرمجيات والعمليات في طرح المنتجات بشكل أسرع وأكثر مرونة، والاستجابة للمشكلات بشكل أسرع بفضل فرق التطوير والدعم المخصصة.
- **الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات:** تحليل فعال للبيانات بهدف اتخاذ قرارات أفضل والاستفادة من قوة الذكاء الاصطناعي.
- **بيئة وتكامل الأنظمة التكنولوجية:** تُعدّ منظومة التكنولوجيا القائمة على النظم الرقمية الموجّهة نحو الخدمة أكثر أمانًا وقابلية للتطوير، وتوفر فرصًا جديدة لتوليد الإيرادات من الخدمات الجديدة والحالية المكوّنة في برامجنا الوسيطة من خلال الهيكل المصرفي المفتوح وواجهة برمجة التطبيقات للخدمات المصرفية (API Store).
- **منظومة للأمن السيبراني:** منصة مركزية لرصد الأمن وإدارته بشكل أفضل.

تحتفظ الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات بشبكة وبنية تحتية قويتين لتنفيذ العمليات بسلاسة عبر الفروع المحلية والخارجية، وصيانة واجهات العملاء بفعالية مثل خدمات القناة الإلكترونية، وخدمات مركز الاتصال، وأجهزة الصرّاف الآلي، ونقاط البيع، وما إلى ذلك. ومن أجل مواكبة التقدّم التكنولوجي، من الضروري أن نعمل على تعزيز بنيتنا التحتية وضمان توفر خدمة قوية لعملائنا.

وفي إطار جهود تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، أكملت إدارة الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات بنجاح عديدًا من الأنشطة بما في ذلك:

- تدريبات التعافي من الكوارث المكوّنة من أنشطة تجاوز الفشل لجميع أطياف التطبيقات بهدف ضمان الانتقال السلس للخدمات من المواقع الأساسية إلى مواقع تدريبات التعافي بما يتوافق مع استمرارية الأعمال في سيناريوهات الطوارئ.

وقد حدد بنك الدوحة سياسته لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات من أجل اعتماد وتكييف أحدث التقنيات، وذلك بالتكامل مع الأفراد والعمليات، من أجل دعم وتطوير جميع عمليات البنك. ولا تثبت الشهادة كيفية إنشاء خدمات تكنولوجيا المعلومات في البداية فحسب، بل أيضًا الإجراءات الجارية التي تنطوي على تقديم الخدمات، بما في ذلك كيفية تحديثها وإدارتها وتوثيقها وما إلى ذلك.

وفيما ستواصل المؤسسات المصرفية، في جميع أنحاء العالم، تجربة الابتكارات التكنولوجية والاستثمار في تحليلات البيانات والخدمات السحابية وعمليات التمكين ذات الصلة، فإن استراتيجية التحوّل الرقمي وتكنولوجيا المعلومات المعتمدة في بنك الدوحة تغطي على سبيل المثال لا الحصر الغايات التالية:

التصنيف الدولي

في ما يلي ملخص لتصنيف بنك الدوحة من وكالات التصنيف الدولية كما في 31 ديسمبر 2023:

وكالة التصنيف	قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل	قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير	قدرة إيداعات البنك على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل	قدرة إيداعات البنك على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير	التقييم الائتماني الأساسي	التوقعات المستقبلية
موديز	A3	P-2	Baa1	P-2	ba2	مستقر
وكالة التصنيف	**قدرة جهة الإصدار الافتراضية على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل**	**قدرة جهة الإصدار الافتراضية على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير**	**تصنيف الدعم**	**قاعدة تصنيف الدعم**	**استمرارية الأداء**	**التوقعات المستقبلية**
فيتش	A-	F2	a-		bb، مؤكّد	إيجابي

- بنى تقنية حديثة متكاملة ومنصات رقمية.
- حالات استخدام مستندة إلى الخدمات السحابية مع مراعاة التطورات الخارجية.
- مرونة ووقت أسرع في تسويق المنتجات والخدمات.
- تجربة عملاء مطورة مع عمليات للإشراك وكذلك للتقديم القروض.

وكجزء من الرؤية الرقمية، سيركّز بنك الدوحة على بناء المسارات الثلاثة التالية:

أ. إرساء أسس متينة:

- تصميم برمجيات من وحدات منفصلة ومستقلة.
- ملكية قوية للتكامل الأمني ونقاط التواصل مع العملاء.
- أتمتة تعتمد على البيانات حسب التصميم.
- توفير خدمات سحابية مُدارة.
- الاستفادة من التقنيات الناشئة لتسريع تجربة العملاء.

ب. حماية الإيرادات واستكشاف فرص جديدة:

- إضافة الذكاء والأتمتة إلى جميع الخدمات.
- تصميم الخدمة الرئيسية لتجربة العملاء المتميّزة.
- تقديم أسعار تنافسية مقابل الخدمات الناشئة.
- تطوير إعدادات جديدة للمنتجات والخدمات (متعددة الحزم).
- تطبيق التسعير الذكي، ومحرك المنتج.

ج. الانضمام إلى المنظومات الرقمية:

- استخدام المعايير والتقنيات مفتوحة المصدر.
- اعتماد مبادئ العمل المصرفي المفتوح.
- بناء منصة وأدوات للشركاء (الشبكة الخارجية - إكسترانت).
- استقطاب شركات التكنولوجيا المالية ومشاركة الشركات الناشئة والتعاون مع الجهات التنظيمية حيثما أمكن ذلك.
- امكانات "البلوكتشين".

تلتزم الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات بتقديم حلول مبتكرة وأتمتة العمليات وتحسينها، لتحقيق أهداف أعمال البنك مع التطوير المستمر لجودة الخدمات، ومن المقرر الانتهاء من إنجاز عدد من مشاريع / مبادرات التحوّل الرقمي وإعادة هندسة العمليات في عام ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤، بما يتماشى بشكل وثيق مع المعايير الأمنية والمتطلبات التنظيمية. وسيتعين تبني الابتكار في التقنيات والخدمات والمنتجات الأحدث وإصدارها للعملاء لدعم احتياجات الأعمال / السوق المتغيرة. وتدرك الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات تمامًا أنّ التركيز على تحقيق كفاءة تشغيلية أكبر وزيادة الأمان وتوفير التكاليف بشكل كبير، هو ضروري لضمان التوافق مع أهداف العمل وتعزيز تجربة العملاء الشاملة.

الموارد البشرية

يركز البنك بشكل أساسي على تنمية رأس المال البشري، التي تواصل المساهمة في الأعمال التجارية تماشيًا مع الاستراتيجية المؤسسية للبنك. وتشمل أولوياتنا الرئيسية كلاً من الابتكار المستمر، ووضع معايير عالية لتقديم خدمات الموارد البشرية، وأفضل الممارسات في إدارة الموارد البشرية، واستراتيجيات التعلّم والتطوير، والتركيز على التنمية الوطنية.

ويشمل التزام بنك الدوحة بالتقطير إعداد قادة المستقبل من المواطنين القطريين وتطوير الموظفين المحليين لوضع خطة تعاقب وطنية قوية. وقد نفّذ البنك مبادرات مختلفة وصمّم برامج وعزز المبادرات القائمة لاستقطاب المواهب القطرية والاحتفاظ بها. كما يواصل تعزيز البرامج الحالية لتحديد الموظفين القطريين ذوي الإمكانات العالية ونقلهم إلى برنامج تطوير مكثف لتولي مناصب مختلفة. وعلاوة على ذلك، قام البنك بتعزيز برنامجه للمتدربين الإداريين والبرامج المصرفية الأساسية، وعمل على تأهيل المواطنين القطريين في هذه البرامج. وهو يواصل أيضًا تقديم برنامج خدمة العملاء الحالي المخصص للموظفين القطريين.

في السنوات السابقة، أكدت استراتيجية التعلّم لبنك الدوحة بوضوح أهمية التعلّم من أجل نجاح البنك. فالبنك يستخدم برامج تدريبية تفاعلية لتشجيع التعلّم وتبادل الخبرات والمعارف. وبذل البنك أيضًا جهودًا كبيرة لتحديث منصته للتعلّم الإلكتروني عبر الإنترنت "تعليم" والتي تتضمن اليوم دورات خاصة بالمهارات المصرفية والتجارية والتقنية والشخصية لمواءمة استراتيجيات تنمية رأس المال البشري والتعلّم.

وللمحافظة على النمو المستدام، عملت إدارة الموارد البشرية على تطوير الموظفين وإعادة توزيعهم في مختلف الوظائف والإدارات، مع مراعاة مهاراتهم وكفاءاتهم مقابل متطلبات المناصب الشاغرة. وكان لهذه المبادرة أثر كبير على عمل البنك، حيث ساهمت في زيادة عدد الموظفين داخل المؤسسة. وقد أعيد تحديد وحدات الأعمال ومواءمتها من حيث تعزيز التركيز على الأعمال التجارية.

وتُعد فرص التوظيف المتساوية والتنوّع من العوامل الرئيسية

التي يتم تضمينها في كلّ خطوة من خطوات عملية التوظيف في بنك الدوحة، ومن خلال التقييم الدقيق، يضمن فريق التوظيف المتمرّس في بنك الدوحة اختيار المرشحين المؤهّلين والمناسبين وتعيينهم في كلّ منصب وفريق. وبهدف استقطاب المواهب المحلية والدولية وتعزيز العلامات التجارية للموظفين، يستخدم البنك قنوات متعددة للتوظيف مثل صفحة الوظائف على الموقع الإلكتروني لبنك الدوحة، والإعلانات، والإحالات الداخلية، وحملات التوظيف الخارجية، وسائل التواصل الاجتماعي / وسائل الإعلام. كما يتم تطبيق مهارات الاختبار النفسي بهدف تقييم الجودة والمرشحين الذين يتمتعون بإمكانيات عالية.

وتماشياً مع التزام بنك الدوحة بالاستدامة البيئية، تسعى الموارد البشرية جاهدة إلى تطبيق أحدث الحلول الإلكترونية من خلال توفير خدمات إلكترونية فعالة، وبالتالي زيادة الإنتاجية والتشجيع على بيئة لا يتم فيها استخدام الأوراق.

يضطلع القادة بدور جوهري في ابتكار ثقافة تعليمية داعمة في بنك الدوحة والحفاظ عليها، وتُحدَّد أهدافًا سنوية لتدريب الموظفين للتشجيع على التعلّم والتطوير المستمرين. وتُعدّ المعرفة ومهارات التعلّم لدى موظفي بنك الدوحة من أهم الأصول المستخدمة لتحقيق طموحات البنك، فالبنك يستثمر باستمرار في التطوير المهني لموظفيه ويواصل السعي لتحقيق التميّز التنظيمي من أجل بلوغ أهدافه وغاياته بنجاح.

المساهمين

تعاقد بنك الدوحة مع اثنين من مزوّدي السيولة، وهما "المجموعة" وQNB للخدمات المالية، في عام ٢٠٢١، وذلك بهدف تقديم فوارق أقل بين سعر الشراء وسعر البيع، وبالتالي تعزيز الأحجام والمبيعات الإجمالية. وقد أدّى هذا الأمر إلى عملية تحديد السعر الأعلى المناسب للسندات وتحسين أحجام التداول. ويلتزم البنك بالحفاظ على مزوّدي السيولة نفسهما حتى عام ٢٠٢٤.

وزع البنك على المساهمين أرباحًا بنسبة ٧,٥٪ كما هو مسجل في تاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٣.

تقرير الحوكمة
لعام ٢٠٢٣

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة والكيانات القانونية المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وكذلك تعليمات السادة مصرف قطر المركزي بهذا الشان، فانه يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة عامه قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، حيث يؤمن بنك الدوحة بأن التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات يعد ضرورة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للبنك وحفظ حقوق اصحاب المصالح وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وقد حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة في البنك بما يتلاءم مع متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وذلك من خلال:

١. تحديث وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
٢. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية.
٣. اتباع أفضل الممارسات المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن.
٤. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة كلما اقتضى الامر.

نحن في بنك الدوحة، كما هو موضح في هذا التقرير، نؤكد التزامنا بمتطلبات قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك احكام نظام الحوكمة. وبناء على تقييم الامتثال الذي تم من قبل البنك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، خلص إلى أن البنك لديه الإجراءات الكفيلة للإلتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وان البنك ملتزم بأحكام النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

الواجبات والمسؤوليات

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستديمة.

تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وقد تم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني ووضعها بمتناول المساهمين للإطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة لهيئة قطر للأسواق المالية والسادة مصرف قطر المركزي وتغطي المجالات التالية:

هذا وقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس وتوثيق ذلك كتابيا، كما طُلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه.

وفيما يلي الأهداف الرئيسية لمجلس الإدارة كما هي موضحة في سياسة الحوكمة المعتمدة في البنك:

١. اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها:

١,١. وضع الإستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسية بما في ذلك استراتيجية المخاطر ومستوى المخاطر المقبول وسياسة إدارة المخاطر والأداء العام والسياسات المتعلقة بالمكافآت والحوافز وكذلك السياسات المتعلقة بالمعاملات طويلة الأجل وإدارة مخاطرها بشكل خاص ومراجعتها وتوجيهها؛

١,٢. تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للبنك واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية؛

١,٣. الإشراف على النفقات الرأسمالية للبنك وتملك الأصول والتصرف بها؛

١,٤. تحديد الأهداف ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك؛

١,٥. المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية في البنك واعتمادها فيما يتضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك خاصة وحدات الرقابة الداخلية؛

١,٦. اعتماد دليل اجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا، على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الإتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسوية مسؤول اتصال؛

١,٧. إعتماد الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالبنك على أن يتضمن برامج للتعريف بالبنك وانشطتها بالحوكمة وفقاً لهذا النظام؛

١,٨. وضع برامج المسؤولية البيئية والاجتماعية واعتمادها من الجمعية العامة بهدف دعم المشاريع الاجتماعية المختلفة واعتماد سياسات البنك في مجال حماية البيئة وإدارة مخاطر التغير المناخي ووضع سياسة وإجراءات ملائمة لتقييم مخاطر التغير المناخي وأثرها المحتمل على أنشطة البنك وخطط أعماله على مستوى مجموعة البنك.

٢. وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها:

٢,١. وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة إستخدام أصول البنك ومرافقه وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛

٢,٢. وضع نظام الافصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح وإستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلاً عن أعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها ، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها؛

٢,٣. التأكد من سلامات الأنظمة المالية والمحاسبية بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية؛

٢,٤. التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر وذلك من خلال تحديد التصور العام من المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية؛

٢,٥. المراجعة السنوية لفعالية اجراءات الرقابة الداخلية في البنك؛

٣. وضع نظام حوكمة خاص بالبنك والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة؛

٤. وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها؛

٥. أن تتماشى السياسات والاجراءات في البنك مع الأنظمة واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين و أصحاب المصالح الآخرين؛

٦. اعتماد المعايير والسياسات المنظمة للالتزام بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وتعليمات المصرف ذات الصلة والإشراف على تنفيذها؛

٧. اعتماد المعايير والسياسات المنظمة للعمل وفقا لأنظمة أمن المعلومات وتعليمات المصرف بشأن مخاطر التكنولوجيا الحديثة والأمن السيبراني والإشراف على تنفيذها؛

٨. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشتمل الدعوة والإعلان على ملخص وافٍ عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده؛

٩. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها؛

١٠. التأكد من وجود سياسة للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، التحليل المالي، والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين؛

١١. وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك يتم تنفيذها من خلال التأكد من ادراج هذه المواضيع ضمن الخطة التدريبية للبنك؛

١٢. اعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك وفقاً لمبادئ هذا النظام وبدون أيّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنويا لإقرارها؛

١٣. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها؛

١٤. وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا.

١٥. يشكل المجلس فور انتخابه وفي أول اجتماع له اللجان المنبثقة عنه ويصدر قرارا بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة ويحدد اختصاصاتها و واجباتها واجراءات عملها.

١٦. بما لايخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

١٧. وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

١٨. بالاضافة الى ذلك يعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بنظام الرقابة الداخلية للبنك على أن يتضمن ذلك المقترح آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام البنك، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية.

البيانات المالية

يتم اعداد البيانات المالية من قبل الادارة التنفيذية ويقوم المجلس بمراجعة وتقييم القوائم المالية للبنك والتصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين. هذا ويتم التوقيع على المركز المالي من قبل رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة.

تقييم المجلس واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية

تجرى عملية التقييم الذاتي من قبل المجلس (من خلال لجنة الترشيحات والحوكمة) حيث يقوم المجلس سنوياً بتقييم اداء المجلس واللجان وأداء الأعضاء.

خلال عام ٢٠٢٣، قام المجلس بإجراء التقييمات اللازمة وكانت النتائج على الشكل التالي:

الجهة الخاضعة للتقييم	نتائج التقييم
أعضاء المجلس	نتائج تقييم أداء أعضاء المجلس يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات، الخ.
لجان المجلس	نتائج تقييم أداء اللجان الفرعية يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك، والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات الى المجلس، الخ.
الإدارة التنفيذية	نتائج تقييم أداء الإدارة التنفيذية مرضية وفقا لسياسة التقييم المتبعة فى البنك.

المعاملات الجوهرية التي تحتاج الى موافقة المجلس

تتضمن صلاحيات مجلس الادارة الموافقة على التعاملات التالية، على سبيل الذكر لا الحصر:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي تزيد قيمتها عن صلاحيات اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- الموافقة على السقوف الائتمانية للبلدان وبنوك المراسلين.
- الموافقة على الاستثمارات التي تتجاوز قيمتها صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- الموافقة على الموازنة التقديرية السنوية للبنك.
- الموافقة على النفقات التي تتجاوز صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم.

مهام المجلس وواجباته الأخرى

الاستشارات

يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك.

الحصول على الوثائق

كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول / الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك. كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

الترشيح

أنشأ البنك نظاماً لترشيح أعضاء مجلس الإدارة. ووفقاً لمسؤوليات وواجبات لجنة الترشيحات والحوكمة، فيتعين عليها ان تأخذ بالاعتبار الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها بالمرشح حتى يكون عضواً فعّالاً بمجلس الإدارة، وبالتالي فإن اللجنة تحدد المعايير اللازمة لاختيار اعضاء المجلس الجدد.

البرامج التدريبية

وضع البنك سياسات تتضمن مبادئ توجيهية وتدريبية لأعضاء المجلس الجدد وتم تدريب أعضاء مجلس الإدارة.

الحوكمة

سيتم إطلاع المجلس على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة الترشيحات والحوكمة.

إقالة العضو

إن العضو الذي يتغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو اربعة اجتماعات غير متتالية سوف يعتبر مستقيلا من منصبة، إلا إذا تم قبول أسباب غيابه من قبل المجلس، ولعضو مجلس الإدارة أن ينسحب من المجلس بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا كان مسؤولاً أمام البنك، وفي حال فشل عضو المجلس في الوفاء بمسؤولياته أو تبين وجود أي تضارب في المصالح يؤثر على استقلاليته، وجب على المجلس أن يتخذ الإجراء القانوني اللازم بما في ذلك إمكانية إسقاط عضويته وترشيح بديلا له.

التقييم الذاتي

تم اعتماد النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي من قبل المجلس.

المكافآت

يتولى مجلس الإدارة من خلال لجنة السياسات والمكافآت والحوافز تقدير مكافآت الإدارة التنفيذية وذلك اعتمادا على مستوى اداء البنك ككل وعلى مدى تحقيق الأهداف المدرجة باستراتيجية البنك.

قرارات المجلس بالتمرير

أحياناً تصدر قرارات مجلس الإدارة بالتمرير بموافقة أعضاء المجلس، ويتم عرضها على المجلس لإقرارها في الاجتماع اللاحق وقد تم تعديل النظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بالقرارات التي تصدر بالتمرير للتوافق مع قانون الشركات التجارية.

تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك حاليا من ١١ عضو حسب النظام الاساسي، ٣ أعضاء تنفيذيين و ٨ أعضاء غير تنفيذيين منهم ٤ اعضاء مستقلين وفقا لتعليمات السادة مصرف قطر المركزي الصادرة خلال عام ٢٠٢٢ بشان حوكمة البنوك، علما بأن الدورة الحالية للمجلس بدأت بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٣، وتستمر لمده ثلاث سنوات من خلال الانتخاب في الجمعية العامة العادية للمساهمين.
نورد فيما يلي ملخص عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم للدورة الحالية:

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

ممثلاً عن شركة فهد محمد جبر القابضة

- رئيس مجلس الإدارة
- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، غير مستقل
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ يونيو ١٩٩٦ (بصفته الشخصية) و٦ مارس ٢٠١٧ (ممثلاً عن الشركة)
- المؤهل العلمي: خريج الأكاديمية الملكية ساندهيرست، المملكة المتحدة
- الخبره: يعتبر من ابرز رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي
- الملكية المباشرة: ٦٠,٤٠٧,٤٣٣ سهما بنسبة ١,٩٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و كذلك نفس العدد والنسبة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات بعد التشكيل الجديد لمجلس الإدارة.

السيد / ناصر خالد ناصر عبد الله المسند

ممثلاً عن شركة العالمية للتجارة والتنمية

- نائب رئيس مجلس الادارة
- عضو مجلس ادارة تنفيذي، غير مستقل
- رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة وعضو في اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٦ مارس ٢٠١٧ كعضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل (بصفته الشخصية) و١٤ مارس ٢٠٢٣ كعضو مجلس ادارة تنفيذي غير مستقل (ممثلا عن الشركة).
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة جورج تاون – قطر
- الخبرة: نائب رئيس شركة الخور القابضة، ومحلل مالي سابق في جهاز قطر للاستثمار
- الملكية المباشرة: ٣١,٣٠٩,٧٨٣ سهماً بنسبة ١,٠١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣٠,٤٩٤,٧٨٣ سهماً بنسبة ٠,٩٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات بعد التشكيل الجديد لمجلس الإدارة.

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

ممثلاً عن شركة دار الاعمال العقارية

- العضو المنتدب
- عضو مجلس ادارة تنفيذي، غير مستقل
- رئيس اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢١ ديسمبر ١٩٧٨ (بصفته الشخصية) و١٤ مارس ٢٠٢٣ (ممثلا عن الشركة).
- المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة مدنية من الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخبرة: يعتبر من ابرز رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي، رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، ورئيس مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية المباشرة: ٢٧,٢٣٢,١٠١ سهما بنسبة ٠,٨٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٢٦,٩٩٧,١٠١ سهما بنسبة ٠,٨٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات بعد التشكيل الجديد لمجلس الإدارة.

الشيخ محمد بن فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني

ممثلاً عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات

- عضو مجلس ادارة تنفيذي، غير مستقل
- عضو في اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣ (ممثلا عن الشركة)، علما بان الشركة عضو في المجلس منذ ٢٧ فبراير ٢٠١١.
- الخبرة: يعتبر من رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر.
- الملكية المباشرة: ٣١,٠٠٤,٦٦٠ سهما بنسبة ١,٠٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
وكذلك نفس العدد والنسبة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات بعد التشكيل الجديد لمجلس الإدارة.

السيد / أحمد عبد الله الخال

- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، غير مستقل
- عضو في لجنة الترشيحات والحوكمة
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ مارس ٢٠١٤
- المؤهل العلمي: اقتصاد وعلوم سياسية
- الخبرة: عمل سابقاً رئيس قسم التخطيط الاقتصادي بوزارة الخارجية وعمل بوزارة الاقتصاد وسفيراً لدولة قطر في ألمانيا واليابان.
- الملكية المباشرة: ٣٠,٠٤٥,٧٥٠ سهما بنسبة ٠,٩٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و ٢٧,٠٢٠,٧٥٠ سهما بنسبة ٠,٨٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات بعد التشكيل الجديد لمجلس الإدارة.

السيد / عبدالرحمن أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان

ممثلا عن شركة ادخار للتجارة والمقاولات

- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، غير مستقل
- عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣ (ممثلا عن الشركة)
- المؤهل العلمي: بكالوريوس في هندسة البترول من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
- الخبرة: لديه خبرة طويله ومتعددة في الهندسة، وحاليا من رجال الاعمال في دولة قطر.
- الملكية المباشرة: ٤٥,٠٦٠,٨٢٩ سهما بنسبة ١,٤٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و ٤٥,٨٨١,٣٠٠ سهما بنسبة ١,٤٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات بعد التشكيل الجديد لمجلس الإدارة.

السيد / نايف عبدالله نايف الدوسري

ممثلا عن شركة النايف القابضة

- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، غير مستقل
- عضو في لجنة السياسات والمكافآت والحوافز
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣ (ممثلا عن الشركة)
- المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة في الغاز الطبيعي من الولايات المتحدة وكذلك ماجستير في ادارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن.
- الخبرة: لديه خبرة طويله في مجال صناعة الغاز الطبيعي وادارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي وحاليا الرئيس التنفيذي لشركة النايف القابضة المتخصصة في الاستثمار والتطوير العقاري وادارة الاصول.
- الملكية المباشرة: ٦٢,٠٠٩,٣٤٠ سهما بنسبة ٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذلك نفس العدد والنسبة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات بعد التشكيل الجديد لمجلس الإدارة.

السيد / ناصـر محمد على آل مذكـور الخالـدي

- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، مستقل
- رئيس لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠
- المؤهل العلمي: بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية من جمهورية مصر العربية وماجستير فى الإدارة الهندسية من جامعة جورج واشنطن .
- الخبرة: الرئيس التنفيذي لشركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية المباشرة: لايمتلك اي سهم من اسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات بعد التشكيل الجديد لمجلس الإدارة.

السيد / عبـدالله علـــي عبدالرحمـــن العبـدالله

- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، مستقل
- عضو في لجنة السياسات والمكافآت والحوافز
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخبرة: شغل عدة مناصب ادارية سابقا منها مدير عام شركة قطر للصناعات التحويلية ، امين عام مساعد في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مدير الشؤون الصناعية بوزارة الصناعة.
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، عضو مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار.

السيد / ناصر خالد خليفة العطية

- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، مستقل
- رئيس لجنة السياسات والمكافآت والحوافز وعضو في لجنة الترشيحات والحوكمة
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس في القانون ودبلوم عسكري من المملكة المتحدة.
- الخبرة: عضو مجلس إدارة شركة الخليج التكافلي وعمل في ادارة الشؤون القانونية لدى وزارة الداخلية.
- الملكية المباشرة: لايمتلك اي سهم من اسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات بعد التشكيل الجديد لمجلس الإدارة.

الشيخ حمد بن سعود بن محمد آل ثاني

- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، مستقل
- عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣
- المؤهل العلمي: ادارة الاعمال وبكالوريوس في السياسة والتنمية من المملكة المتحدة
- الخبرة: مدير شركة ابتكار الارض والمتخصصة في انشاء المنازل الحديثة في المملكة المتحدة
- الملكية المباشرة: لايمتلك اي سهم من اسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات بعد التشكيل الجديد لمجلس الإدارة.

تم تشكيل مجلس الادارة الحالي اعتبارا من ١٤ / ٣ / ٢٠٢٣، علما بان عضوية مجلس الادارة السابق قد تضمنت ما يلي:

١. الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني ممثلا عن شركة فهد محمد جبر القابضة - رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي غير مستقل- حضر اجتماعين ٢ من التشكيل السابق لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣.

٢. السيد / أحمد عبد الرحمن عبيدان فخرو- نائب رئيس مجلس الإدارة تنفيذي غير مستقل - حضر اجتماعين ٢ من التشكيل السابق لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣.

٣. الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني- عضو منتدب تنفيذي غير مستقل - حضر اجتماعين ٢ من التشكيل السابق لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣.

٤. الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني ممثلا عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات - عضو مجلس ادارة تنفيذي غير مستقل - لم يحضر اي اجتماع من التشكيل السابق لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣.

٥. السيد / أحمد عبد الله أحمد الخال - عضو مجلس ادارة غير تنفيذي غير مستقل- حضر اجتماعين ٢ من التشكيل السابق لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣.

٦. السيد / ناصر محمد علي آل مذكور الخالدي - عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل- حضر اجتماعين ٢ من التشكيل السابق لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣.

٧. السيد / عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله - عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل- حضر اجتماعين ٢ من التشكيل السابق لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣.

٨. السيد / ناصر خالد ناصر عبد الله المسند - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل بالتشكيل السابق للمجلس (تنفيذي غير مستقل بالتشكيل الحالي للمجلس)- حضر اجتماعين ٢ من التشكيل السابق لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣.

عضو مجلس الإدارة المستقل

إن التشكيل الحالي للمجلس يتضمن ٤ اعضاء مستقلين يستوفون متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، حيث لايمتلك هو او اي من اقاربه من الدرجه الاولى بشكل مباشر او غير مباشر اي من اسهم البنك.

واجبات اعضاء مجلس الإدارة

يدين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بخصائص العناية والولاء والنزاهة ودعم رؤية البنك الشاملة وذلك بما ينسجم مع ميثاق المجلس وقواعد السلوك المهني. كما ويقوم أعضاء المجلس أيضا بممارسة مسؤولياتهم بعلم ودراية لخدمة مصالح البنك، علما بأن اعضاء المجلس يتمتعون بالمعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

- على رئيس مجلس الإدارة من خلال تفويض الجهة المعنية في البنك وضع خطة لتنظيم برنامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة؛
- تمثيل البنك لدى الغير وأمام القضاء؛
- إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح؛
- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسيّة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب؛

- الموافقة على جدول أعمال اجتماعاته مع الأخذ بعين الاعتبار أيّة مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس؛
- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة البنك؛
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالبنك وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس؛
- ايجاد قنوات التواصل الفعليّ بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس؛
- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين؛
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر أو غيرها في ذلك.

واجبات نائب رئيس مجلس الادارة

- يعيّن البنك نائب رئيس مجلس إدارة وفقًا للنظام الأساسي للبنك، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته

واجبات العضو المنتدب

- الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقا لأهداف واستراتيجية بنك الدوحة.
- التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعالة وتقديم المشورة.
- التوقيع / التصديق على المراسلات والتقارير والعقود وغيرها من الوثائق نيابة عن بنك الدوحة.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والاستثمارات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الموافقة على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية والنفقات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية.
- تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.
- إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء وأنشطة البنك المختلفة.
- المشاركة في لجان المجلس المختلفة.
- أي مسؤولية إضافية يُعهد له بها من قبل المجلس / رئيس المجلس.

واجبات عضو مجلس الادارة غير التنفيذي او المستقل

- العمل بنشاط على توفير معلومات لأنشطة المجلس على النحو المنصوص عليه في مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة.
- المساعدة في التخطيط الاستراتيجي وعملية التخطيط للأعمال التجارية والتحدي البناء ووضع مقترحات بشأن استراتيجية البنك.
- استعراض أداء البنك بصفة دورية وتقييم أداء الإدارة من حيث تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها.

- مراجعة مدى مصداقية وعدالة البيانات المالية والتحقق من أن الضوابط ونظم إدارة المخاطر سليمة وفعّالة.
- أن يكون له دور ريادي في تطوير سياسات حوكمة الشركات والامتثال لها.
- مساعدة المجلس بشكل فعّال بشأن تطبيق ما ورد في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.
- المساهمة في المحافظة على مصالح البنك والمساهمين، وخاصة في حالات تضارب المصالح بين الأعضاء التنفيذيين وغيرهم من أعضاء المجلس.
- أن يكون حاضرا لمقابلة المساهمين إذا كان لديهم مخاوف والتي لم يكن بالإمكان حلها أو لا يمكن حلها من خلال الاتصال مع رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو إذا كانت مثل هذه الاتصالات ليست مناسبة.
- العمل كحلقة وصل بشأن إبلاغ المجلس عن مخاوف المساهمين حيثما تكون قنوات الاتصال الأخرى غير ملائمة.
- القيام بمسؤوليات إضافية التي قد يُكلف بها من قبل المجلس / رئيس مجلس الإدارة.
- أن يكون مسؤولا مسؤولية جماعية عن قرارات المجلس وإجراءاته.
- المشاركة في اللجان المختلفة بما في ذلك لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر، لجنة الترشيحات والحوكمة وكذلك لجنة السياسات والمكافآت والحوافز.

اجتماعات مجلس الإدارة

تماشيا مع النظام الأساسي للبنك، تُعقد اجتماعات مجلس إدارة البنك في مقر المركز الرئيسي للبنك أو أي مكان داخل قطر كما يُقرره رئيس المجلس بشرط أن يكون النصاب القانوني مكتملاً. ويُعقد اجتماع المجلس ٦ مرات على الأقل خلال كل سنة مالية. يُقرر عقد الاجتماعات وفقا لتقويم الأحداث الرئيسية وإغلاق الفترة المالية للبنك. عقد المجلس ٩ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٣، كانت على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الاجتماع رقم ١	٢٠٢٣/٠١/٠٨
الاجتماع رقم ٢	٢٠٢٣/٠٢/٠٦
الاجتماع رقم ٣	٢٠٢٣/٠٣/٢٠
الاجتماع رقم ٤	٢٠٢٣/٠٥/١٧
الاجتماع رقم ٥	٢٠٢٣/٠٥/٢٨
الاجتماع رقم ٦	٢٠٢٣/٠٧/٢٥
الاجتماع رقم ٧	٢٠٢٣/٠٩/٢٤
الاجتماع رقم ٨	٢٠٢٣/١١/٢٢
الاجتماع رقم ٩	٢٠٢٣/١٢/١٣

مكافآت المجلس

مع نهاية كل عام وقبل اجتماع الجمعية العمومية تتاح المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للمساهمين من أجل مناقشتها والموافقة عليها استنادا الى سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة. تجدر الاشارة انه تم دفع مكافآت للمجلس باجمالي ٣٠٠ / ١٥ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢٢. أما مكافآت مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣، فلا يزال الأمر تحت الدراسة والاعتماد من قبل الجمعية العامة للمساهمين خلال عام ٢٠٢٤.

الإدارات التابعة للمجلس

المستشار القانوني وأمين سرّ مجلس الإدارة

السيد / مختار الحناوي

التحق السيد مختار الحناوي ببنك الدوحة خلال عام ٢٠٠٢ كمستشار قانوني لمجلس الإدارة وتم تعيينه أمينَ سرٍّ لمجلس الإدارة عام ٢٠٠٧ ولديه خبرة تزيد عن ٣٦ عاماً وعمل في مكاتب المحاماة قبل التحاقه بالبنك.

السيد / مختار الحناوي حاصل على شهادة ليسانس حقوق من جامعة عين شمس عام ١٩٨٧ وعلى دبلوم في القانون عام ١٩٨٨ ويفي بجميع متطلبات النظام المتعلقة بشغله لهذا المنصب.

يقوم المستشار القانوني لمجلس الإدارة بدور أمين سر المجلس، ويحتفظ بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات أمين سرّ المجلس.

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

السيد / محمد داوود

التحق السيد / محمد داوود ببنك الدوحة خلال عام ٢٠١٢ كنائب مدير إدارة التدقيق الداخلي وعين رئيس لدائرة التدقيق الداخلي عام ٢٠١٦ ولديه خبرة تزيد عن ٣١ عاماً في مجال المصارف والمؤسسات المالية.

السيد / محمد داوود حاصل على درجة الدكتوراه في التمويل.

رئيس إدارة الالتزام

السيد بدر عبدالرضا عبدالله

التحق السيد / بدر عبدالرضا عبدالله ببنك الدوحة خلال عام ٢٠٢١ كرئيس لوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزام الدولي، وعُين رئيساً لإدارة الالتزام خلال عام ٢٠٢٣، ولديه خبرة تزيد عن ١٧ عاماً، في مجال المصارف والمؤسسات المالية.

السيد / بدر عبدالرضا عبدالله حاصل على درجة البكالوريوس في التمويل وادارة الاستثمار.

الادارة التنفيذية

تتمثل الادارة التنفيذيه في البنك من الرئيس التنفيذي للمجموعه ومساعديه ورؤساء الدوائر التنفيذية. وفيما يلي السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي للمجموعه ومسؤولي الدوائر، علما بان اي من المسؤولين لايملكون اي مساهمات او حصص في اسهم البنك.

الرئيس التنفيذي للمجموعه

الشيخ عبدالرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني

التحق الشيخ عبدالرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني ببنك الدوحة خلال عام ٢٠٢٢ متولياً منصب نائب الرئيس التنفيذي، وعين رئيسا تنفيذيا للمجموعه خلال عام ٢٠٢٣، ويتمتع بخبرة قيادية تزيد عن ١٢ عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية مختلفة قبل التحاقه ببنك الدوحة.

الشيخ عبدالرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال الدولية.

رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة

الشيخ محمد فهد محمد آل ثاني

التحق الشيخ محمد فهد آل ثاني ببنك الدوحة خلال عام ٢٠١٣ كرئيس وحدة تمويل وقد تولى منصب رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة خلال عام ٢٠١٧، ولديه خبرة مصرفية سابقة في مؤسسات مالية مختلفة.

الشيخ محمد فهد محمد آل ثاني حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة.

رئيس المجموعة المالية بالانابة

السيد / سانجيي جين

التحق السيد / سانجيي جين ببنك الدوحة خلال عام ٢٠٠٦ كمدير في المجموعة المالية وتم تعيينه كرئيس للمجموعة المالية بالانابة خلال عام ٢٠٢١، ولديه خبرة تزيد عن ٣٣ عاماً في عدة مؤسسات قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد / سانجيي جين حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم وزميل في معهد المحاسبين القانونيين.

رئيس إدارة المخاطر بالانابة السيد

طاهر الآغا

التحق السيد / طاهر الآغا ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ متولياً منصب مدير ادارة رقابة الائتمان والبنية التحتية للمخاطر، وتم تعيينه كرئيس لادارة المخاطر بالانابة خلال شهر ديسمبر من عام ٢٠٢١، ولديه خبرة تزيد عن ٢٦ عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد / طاهر الآغا حاصل على درجة الماجستير في ادارة الاعمال.

رئيس مجموعة الاعمال والخدمات المصرفية للشركات

السيد / جودي جون ساندرسن

التحق السيد / جودي جون ساندرسن ببنك الدوحة خلال عام ٢٠٢٣ كرئيس لمجموعة الاعمال والخدمات المصرفية للشركات، ولديه خبرة تزيد عن ٢٢ عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد / جودي جون ساندرسن حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

رئيس مجموعة الخزينه والاستثمار

السيد / فواد اسحاق

التحق السيد / فواد اسحاق ببنك الدوحة خلال عام ٢٠٢٣ كرئيس لمجموعة الخزينه والاستثمار ولديه خبرة تزيد عن ١٨ عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد / فواد اسحاق حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

السيد / بريك علي المري

التحق السيد / بريك ببنك الدوحة خلال عام ٢٠١٥ متولياً منصب إدارة رقابة الفروع ولديه خبرة تزيد عن ٢٦ عاماً وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة، وقد تولى منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام ٢٠١٩.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية

السيد / سمير غوبتا

التحق السيد / سمير غوبتا ببنك الدوحة خلال عام ٢٠٢٢ كرئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية ولديه خبرة تزيد عن ٣١ عاماً في مجال البنوك.

السيد / سمير غوبتا حاصل على درجة الماجستير في التمويل.

مكافآت الإدارة العليا

يعتمد المجلس في تنظيم عملية تقييم أداء الإدارة العليا على مدى تحقيق الأهداف التي وضعت باستراتيجية البنك. ووفقاً لسياسة المكافأة القائمة على الأداء ونتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك، يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. بلغ اجمالي مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠٢٢ وذلك ما تم دفعه خلال عام ٢٠٢٣ ما قيمته ٥,٥٩٦,٢٥٧ ريال قطري، علماً بأنه سيتم تحديد مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠٢٣ وفقا للتعليمات والاجراءات المتبعة بهذا الشان والحصول على موافقات الجهات المعنية.

فصل منصبي رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي

إن مهام ومسؤولية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مفصولتين في البنك، وقد تم توضيح الأدوار والمسؤوليات في الوصف الوظيفي الخاص بكل منهما. ويُحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالبنك، ولا يجوز لرئيس مجلس الادارة أن يكون عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

تضارب المصالح وتداول المطلعين

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح وخاصة أن البنك اعتمد سياسة تضارب المصالح ضمن سياسات الحوكمة، وذلك لمنع الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار أعضاء مجلس الادارة، أو الرئيس التنفيذي، أو الموظفين أثناء ادائهم لوظيفتهم بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصيا، أو تهـم أحـد أقاربه، أو أصدقاءه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه لوظيفتـه باعتبارات شـخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.

كما اعتمد البنك سياسة لتحديد المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بنشاطات تداول المطلعين حيث أن أسهم بنك الدوحة مدرجة في بورصة قطر، وتعد تلك السياسة امتدادا لسياسة السرية وتنطبق على جميع الموظفين وعائلاتهم (من الدرجة الأولى) وأعضاء مجلس الإدارة الذين هم مُطلعون على معلومات البنك قبل الإفصاح عنها.

التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

يعتبر أي موظف أو عضو مجلس إدارة بشكل عام طرف ذو علاقة عند إجراء عمليات تجارية لبنك الدوحة مع أحد أفراد الأسرة أو مع أي تجارة يعمل فيها أحد أفراد العائلة.

موافقات التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم مراجعتها مسبقا من قبل مجلس ادارة البنك، ومن ثم يتم عرض المعاملات الكبرى على الجمعية العمومية للموافقة عليها بأغلبية الأصوات في غياب الاطراف ذوي العلاقة وذلك بموجب متطلبات وتعليمات هيئة قطر للاسواق المالية.

الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة

يقوم البنك بالافصاح عن الاطراف الهامة ذات العلاقة ومعاملاتهم في بياناته المالية، وكذلك يقوم مجلس الادارة قبل اسبوع على الاقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بتقديم كشفا تفصيليا بالتعاملات والصفقات التي يبرمها البنك مع الأطراف ذات العلاقة.

لجـــان
المـجـلـس

أنشئت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد مسؤوليات وواجبات كل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لتعليمات السادة مصرف قطر المركزي ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وممارسات الحوكمة الرائدة.

يوجد لدى البنك ٤ لجان تابعة لمجلس الإدارة على النحو التالي:

- **لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر**
- **لجنة الترشيحات والحوكمة**
- **لجنة السياسات والمكافآت والحوافز**
- **اللجنة التنفيذية**

لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر

العضوية

السيد / ناصر محمد علي آل مذكور الخالدي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (رئيساً للجنة)،
حضر ٧ اجتماعات بعد التشكيل الجديد للجنة.

السيد / عبدالرحمن احمد عبدالرحمن عبيدان

ممثلا عن شركة ادخار للتجارة والمقاولات
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل (عضوا)،
حضر ٧ اجتماعات بعد التشكيل الجديد للجنة.

الشيخ حمد بن سعود محمد آل ثاني

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (عضو)،
حضر اجتماعاً واحداً بعد التشكيل الجديد للجنة.

تم تشكيل لجنه التدقيق والالتزام والمخاطر الحالية اعتباراً من ٢٠ / ٣ / ٢٠٢٣، علماً بأن عضوية اللجنة السابقه المنتهية في ١٤ / ٣ / ٢٠٢٣ قد تضمنت ما يلي:

السيد / ناصر خالد عبد الله المسند

عضو مجلس إدارة -غير تنفيذي مستقل سابقا- (رئيساً للجنة)،
حضر ٣ من التشكيل السابق للجنة خلال عام ٢٠٢٣.

السيد / عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (عضوا)،
حضر ٣ اجتماعات من التشكيل السابق للجنة خلال عام ٢٠٢٣.

السيد / ناصر محمد علي ال مذكور الخالدي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (عضوا)،
حضر ٣ اجتماعات من التشكيل السابق للجنه خلال عام ٢٠٢٣.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوب حسب نظام الحوكمة المعتمد هو ٦ اجتماعات، تم عقد ١٠ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٣.

أهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة نظام الرقابة الداخلية للبنك عند إعداده أو تحديثه أو إذا تطلب الأمر ومن ثم عرض توصياتها بهذا الشأن على المجلس، بالإضافة الى تنفيذ تكليفات المجلس بشأن الرقابة الداخلية للبنك.
- الإشراف على أعمال الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر لاسيما البرامج التدريبية الخاصة التي يعدها البنك، والتأكد من الالتزام بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ومتطلباتها.
- مراجعة تعاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك التعاملات.
- التنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي بالبنك والمدقق الخارجي.
- تحري الدقة فيما يعرضه البنك على الجمعية العامة وما يفصح عنه من أرقام وبيانات وتقارير مالية.
- دراسة ومراجعة تقارير وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية للبنك ومتابعة ما تم بشأنها.
- النظر في أسس التعاقد مع المدققين الخارجيين وترشيحهم، وضمان استقلالهم في أداء عملهم.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك وإبداء الرأي والتوصية بشأنها للمجلس.
- وضع ومراجعة سياسات البنك بشأن إدارة المخاطر بشكل دوري، أخذا في الإعتبار أعمال البنك، ومتغيرات ال سوق، والتوجهات الإستثمارية والتوسعية للبنك.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر وإدارتها بالبنك ورفعها للمجلس متضمنة توصياتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر محددة بناءً على تكليف من المجلس أو رئيسه.
- مناقشة المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن المخاطر الخاصة بالتدقيق وعلى رأسها مدى ملاءمة القرارات والتقديرات المحاسبية، وعرضها على المجلس لتضمينها بالتقرير السنوي.

هذا وللجنة أن تطلب نصيحة مهنية مستقلة لإدارة المخاطر والاستعانة بالاستشاريين لمساعدتها على ممارسة مهامها وسلطاتها ومسؤولياتها بطريقة سليمة. كما تقوم اللجنة بمناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، إضافة إلى استقلالية وموضوعية المدققين الخارجيين من خلال الحصول على معلومات وبيانات منهم بشأن العلاقة بينهم وبين البنك بما في ذلك خدمات غير التدقيق.

هذا وتراجع اللجنة أيضاً البيانات المالية السنوية وربع السنوية وتطلع على التقرير السنوي للبنك والملاحظات الواردة به والتقارير الرقابية الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراجعة التقارير المالية والمحاسبية الهامة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجة عالية من الاجتهاد والحكم السليم.

كما وتنظر اللجنة في فعالية إدارة البنك للمخاطر والرقابة الداخلية على التقارير المالية السنوية والمرحلية والتنظيمية وغيرها من التقارير الرقابية بما في ذلك أمن تكنولوجيا المعلومات والحصول على توضيحات.
من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفاعلية. وتقوم اللجنة بالتأكد من أن البيانات المالية والتقارير الصادرة هي على نحو يتفق مع المعايير والممارسات المحاسبية المحددة من قبل السادة مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى لوائح الإدراج المعمول بها لدى بورصة قطر ومع انظمة الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

تجتمع اللجنة خلال العام بشكل منتظم لمناقشة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر إضافة إلى التقارير الصادرة من المدققين الخارجيين وتقارير تفتيش السادة مصرف قطر المركزي.
كما تستعرض اللجنة عروض الاسعار المقدمة من مدققي الحسابات لمراجعة حسابات البنك في كل سنة مالية وتقدم توصياتها بهذا

الشأن لمجلس الإدارة لاختيار مراقب الحسابات الأنسب أو التجديد لمراقب الحسابات الحالي بهدف قيام المجلس برفع توصية للجميعة العامة للمساهمين.
ويتم إبلاغ لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بالقضايا الجوهرية وتقوم اللجنة بالتأكد من إجراء اللازم صوب أي مخالفات وفقاً للسياسة المعتمدة بخصوص الكشف عن المخالفات والانتهاكات.

أهم القرارات

تكليف الإدارة التنفيذية بما يلي:

- استكمال تنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستمرارية التقيد بها.
- الالتزام التام بمتطلبات نظام الحوكمة والتعليمات المحدثة الصادرة عن الجهات الرقابية، لاسيما فحص وتقييم الضوابط الرقابية وتقديم التقارير في الموعد المحدد، ومعالجة كافة الملاحظات القائمة لدى البنك.
- الاستمرار بمراقبة وتقييم المخاطر التي تواجه البنك في التعرضات الدولية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط المخاطر وحماية حقوق البنك.
- متابعة كافة التقارير الصادرة عن ادارات التدقيق الداخلي والالتزام والمخاطر لمعالجة كافة الملاحظات والفجوات لادارات البنك المختلفة وفروعه.
- معالجة كافة الملاحظات والفجوات الرقابية التي اوردتها تقارير إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ووضع الضوابط الرقابية الكافية لمنع تكرارها، وبما يضمن رفع مستوى أنظمة الرقابة الداخلية.
- مراجعة استراتيجيات العمل في الفروع المحلية للبنك ورفع كفاءتها.
- إجراء تقييم شامل لاستراتيجية البنك المتبعة بشان الفروع الخارجية للبنك.
- تصويب كافة الملاحظات التي أوردتها تقارير الجهات التنظيمية / إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي، المتعلقة بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سواء في الإدارة العامة أو الفروع الخارجية للبنك، كما يجب متابعة الإدارات المعنية لاتخاذ إجراءات التصويب اللازمة حيال الملاحظات المتعلقة بها.
- إصدار تعليمات إلى رؤساء الإدارات المعنية، لمعالجة جميع المشكلات والفجوات الحرجة التي تم إبرازها في تقارير ادارة الالتزام والتقرير السنوي لمسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.
- إصدار تعليمات إلى رؤساء الإدارات المعنية لاستكمال تحديث كافة بيانات العملاء لاسيما تلك المتعلقة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تصويب كافة الملاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن الجهات الرقابية والمتمثلة في مصرف قطر المركزي، بنك الكويت المركزي، مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، بنك الاحتياط الهندي.
- بذل الجهود المطلوبة لتحسين جودة المحفظة الائتمانية، ومعالجة تركز منح التسهيلات الائتمانية على مستوى العميل او المجموعة وكذلك التسهيلات المتعثرة لاسيما ذات الحجم الكبير، بالاضافة الى معالجة كافة الجوانب المتعلقة بتقييم المخاطر للبنك على مستوى الادارات والفروع الخارجية.
- التأكيد على التزام البنك بالنسب الاشرافية الصادرة عن الجهات الرقابية واتخاذ الاجراءات اللازمة متى تطلب الامر.
- معالجة واستكمال كافة الجوانب المتعلقة بمشروع استمرارية الأعمال للبنك وفروعه الخارجية.
- معالجة الفجوات المتعلقة بتكنولوجيا أمن المعلومات وإطار الأمن السيبراني وكذلك كافة المخاطر الأخرى ذات الصلة للمركز الرئيسي والفروع الخارجية.
- مناقشة البيانات المالية الخاصة بالشركة التابعة "شركة شرق للتأمين" وكذلك تقارير كل من التدقيق الداخلي، ومسؤول الالتزام ومسؤول المخاطر لدى الشركة.
- وضع خطط بخصوص آلية اتخاذ المخصصات الخاصة بمحفظة البنك.
- متابعة الإدارة التنفيذية لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن تقارير تقييم المخاطر على مستوى البنك "EWRA" ووضع الضوابط الرقابية الكافه للحد منها.
- اعتماد الخطط السنوية الخاصة بكل من ادارة التدقيق وادارة الالتزام.

المكافآت

بلغ اجمالي بدل جلسات لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر لعام ٢٠٢٣ ما قيمته ٢٤٠ الف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

لجنة الترشيحات والحوكمة

العضوية

السيد / ناصر خالد ناصر عبد الله المسند

ممثلا عن شركة العالمية للتجارة والتنمية
نائب رئيس مجلس الادارة عضو تنفيذي غير مستقل (رئيساً)،
حضر اجتماعا واحدا بعد التشكيل الجديد للجنة.

السيد / أحمـد عبـد الله أحمـد الخـال

عضو مجلس ادارة غير تنفيذي غير مستقل (عضواً)،
حضر اجتماعا واحدا بعد التشكيل الجديد للجنة.

السيد / ناصر خالد خليفة العطية

عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل (عضواً)،
حضر اجتماعا واحدا بعد التشكيل الجديد للجنة.

تم تشكيل لجنه الترشيحات والحوكمة الحالية اعتبارا من ٢٠ / ٣ / ٢٠٢٣، علما بان عضوية اللجنه السابقه المنتهية في ١٤ / ٣ / ٢٠٢٣ قد تضمنت ما يلي:

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

عضو منتدب تنفيذي غير مستقل (رئيساً)،
حضر اجتماعين ٢ من التشكيل السابق للجنة خلال عام ٢٠٢٣.

السيد / أحمـد عبـد الله أحمـد الخـال

عضو مجلس ادارة غير تنفيذي غير مستقل (عضواً)،
حضر اجتماعين ٢ من التشكيل السابق للجنة خلال عام ٢٠٢٣.

السيد / عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله

عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل (عضواً)،
حضر اجتماعين ٢ من التشكيل السابق للجنة خلال عام ٢٠٢٣.

الاجتماعات

تم عقد ٣ اجتماعات للجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام ٢٠٢٣.

أهم الواجبات والمسؤوليات

- وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس؛
- تلقي طلبات الترشيح لعضوية المجلس وترشيح من تراه مناسبا لعضويته في حال خلو أي من مقاعده؛
- ضمان أن الترشيحات تأخذ في الإعتبار توافر عدد كاف من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس، بالإضافة إلى مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم، وأيضاً مؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية. يجب أن تتم الترشيحات على أساس "الشخص المناسب في المكان المناسب" وفقاً لمبادىء الحوكمة لهيئة قطر للأسواق المالية، ومصرف قطر ألمركزي
- عرض تقرير سنوي الى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محددا نقاط القوة واقتراحاتها في هذا الشأن؛
- وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة البنك لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالبنك؛
- الإشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام والتأكد من وجود خطة إحلال لكبار الموظفين في الإدارة التنفيذية؛
- ترشيح من تراه مناسبا لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا؛
- إجراء المراجعة والتقييم على أساس دوري بشأن أي تغييرات في الممارسات الدولية والمحلية لإدارة الشركات والتي يمكن أن يكون لها تأثير على كيفية عمل البنك، وإدارته لسياسة الحوكمة وأيضاً التوصية للمجلس بإدخال تعديلات على تلك الممارسات؛
- النظر في مسائل عدم الإلتزام بالحوكمة، والتوصية إلى المجلس بإتخاذ الإجراءات لحلها حسب مقتضى الحال؛
- التوصية بإتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالتغييرات في ممارسات الحوكمة والإلتزام بها في البنك وسياسة الحوكمة للكيانات التابعة ذات الصلة؛
- التوصية إلى المجلس للموافقة على سياسة الحوكمة للبنك مالم يكن مجلس الإدارة قد فوضها بالموافقة عليها.

أهم القرارات

- الموافقة على تعيين أمين السر للجنة الترشيحات والحوكمة للدورة الجديدة.
- اعتماد سياسة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

المكافآت

بلغت اجمالي بدل جلسات لجنة الترشيحات والحوكمة لعام ٢٠٢٣ ما قيمته ٣٠ الف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الإدارة.

لجنة السياسات والمكافآت والحوافز

العضوية

السيد / ناصر خالد خليفة العطية
عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل (رئيساً)،
حضر اجتماعين ٢ بعد التشكيل الجديد للجنة.

السيد / عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله
عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل (عضواً)،
حضر اجتماعين ٢ بعد التشكيل الجديد للجنة.

السيد / نايف عبدالله نايف الدوسري
ممثلا عن شركة النايف القابضة
عضو مجلس ادارة غير تنفيذي غير مستقل (عضواً)،
حضر اجتماعين ٢ بعد التشكيل الجديد للجنة.

تم تشكيل لجنه السياسات والمكافآت والحوافز الحالية اعتبارا من ٢٠ / ٣ / ٢٠٢٣، علما بان عضوية اللجنه السابقه المنتهية في ١٤ / ٣ / ٢٠٢٣ قد تضمنت ما يلي:

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
عضو منتدب تنفيذي غير مستقل (رئيساً)،
حضر اجتماعين ٢ من التشكيل السابق للجنة خلال عام ٢٠٢٣.

السيد / أحمـد عبـد الله أحمـد الخـال
عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل (عضواً)،
حضر اجتماعين ٢ للجنة من التشكيل السابق للجنة خلال عام ٢٠٢٣.

السيد / عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله
عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل (عضواً)،
حضر اجتماعين ٢ من التشكيل السابق للجنه خلال عام ٢٠٢٣.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوبة حسب نظام الحوكمة ٤ اجتماعات على الاقل، وقد تم عقد ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٣.

اهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة خطط العمل السنوية والميزانيات تماشياً مع الإستراتيجية طويلة الأمد والمتغيرات الإقتصادية والسوق والبيئات التنظيمية؛
- رصد أداء البنك ومقارنة النتائج مع الإستراتيجية وخطة العمل والميزانيات؛
- إجراء مراجعة واسعة للسياسات المقترحة للبنك وإعتماد الموافقة المبدئية عليها قبل الحصول على الموافقة النهائية من المجلس ما

لم يكن المجلس قد فوض اللجنة بالموافقة النهائية عليها؛
- التأكد من وضع مبادئ توجيهية للسياسات والتي يتم تبنيها من قبل الشركات التابعة / الكيانات ذات الصلة؛
- تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في البنك سنويا، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على أن يكون ذلك في نطاق القانون ولوائح وتعليمات الجهات الرقابية؛
- تحديد مكافآت الرئيس التنفيذي وغيره من الإدارة التنفيذية على أساس تحقيق الأهداف الإستراتيجية ذات المدى الطويل؛
- مراجعة سلم الرواتب والإمتيازات الوظيفية الأخرى لموظفي البنك وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى المجلس لإعتمادها؛
- التأكد من أن سياسات المكافآت، التي يجب أن يعتمدها مجلس الإدارة، تتفق مع أفضل الممارسات المصرفية الدولية ذات الصلة، لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وجميع الإدارة العليا بما في ذلك الرئيس التنفيذي. والإشراف على تطبيق هذه السياسة ومراجعتها سنوياً.

أهم القرارات

- الموافقة على تعيين امين السر للجنه السياسات والمكافآت والحوافز للدورة الجديدة.
- اعتماد مكافآت الاداء لموظفي البنك للعام ٢٠٢٢.
- الموافقة على اعادة تشكيل لجنة العطاءات.
- اعتماد ادلة سياسات عمل جديدة ومحدثة للبنك بعدد ٣٩ دليل، من ضمنها ٢٣ دليل للمكتب الرئيسي وكذلك ١٦ دليل للفروع الخارجية.

المكافآت

بلغت اجمالي بدل جلسات لجنة السياسات والمكافآت والحوافز لعام ٢٠٢٣ ما قيمته ١٢٠ الف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

اللجنة التنفيذية

العضوية

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
عضو منتدب تنفيذي غير مستقل (رئيساً)،
حضر جميع اجتماعات اللجنة الحالية والبالغ عددها ٥ اجتماعات بعد التشكيل الجديد للجنة.

السيد / ناصر خالد ناصر عبد الله المسند
ممثلا عن شركة العالمية للتجارة التنمية
نائب رئيس مجلس ادارة تنفيذي غير مستقل (عضوا)
حضر ٤ اجتماعات بعد التشكيل الجديد للجنة.

الشيخ محمد بن فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني
ممثلاً عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات
عضو مجلس ادارة تنفيذي غير مستقل (عضواً)،
حضر جميع اجتماعات اللجنة الحالية والبالغ عددها ٥ اجتماعات بعد التشكيل الجديد للجنة.

تم تشكيل اللجنة التنفيذية الحالية اعتبارا من ٢٠ / ٣ / ٢٠٢٣، علماً بان عضوية اللجنة السابقة المنتهية في ١٤ / ٣ / ٢٠٢٣ قد تضمنت ما يلي:

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
عضو منتدب تنفيذي غير مستقل (رئيساً)

السيد / أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان فخرو
نائب رئيس مجلس ادارة تنفيذي غير مستقل (عضوا)

الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني
عضو مجلس ادارة تنفيذي غير مستقل (عضوا).

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوب حسب سياسة الحوكمة المعتمد هو ٤ اجتماعات خلال العام أو في أي وقت بناء على طلب رئيس اللجنة وتم عقد 0 اجتماعات خلال عام ٢٠٢٣.

أهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل راس مال البنك والتغييرات المهمة على هيكلي الإدارة والرقابة والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها
- تسهيل الرقابة الفعالة والسيطرة الشاملة على أعمال البنك من خلال تلقي ومراجعة ائتمان العملاء بشكل عام والفريق المشترك والتعرض للاستثمار.
- الموافقة على منح تسهيلات ائتمانية فوق الحد المسموح به من قبل الإدارة وللحد المُفوضة به اللجنة من قبل المجلس.
- مراجعة مقترحات الائتمان فوق الحد المسموح به للجنة التنفيذية وتقديم توصيات إلى المجلس بشأنها.
- تقديم توصية إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالات المتعلقة بالمديونيات المتعثرة أو الالتزامات بأعلى من الحد المسموح به.
- إجراء المراجعة و على أساس ربع سنوي عن حالة القضايا المعلقة والخاصة بالتقاضي.
- الموافقة على الشراء والإنفاق لمبالغ في حدود التفويض الممنوح إلى اللجنة من قبل المجلس.
- الموافقة على منح التبرعات المالية وغيرها للأنشطة الخيرية بما فيها مصاريف مسؤوليات الشركات الاجتماعية على أساس كل حالة على حدة وفقا لحدود السلطة المفوضة للجنة كما هي موافق عليها من المجلس و كذلك استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- مراجعة وإقرار الاستراتيجية التجارية والاستثمارات ضمن الصلاحيات المفوضة للجنة.
- الإشراف على أداء الاستثمارات الاستراتيجية عن طريق تلقي تقارير دورية من الإدارة وتقديم التقارير إلى المجلس.

أهم القرارات

- الموافقة على تعيين امين السر للجنه التنفيذية للدورة الجديدة.
- اتخاذ قرارات ائتمانية بشان الموافقة على توصيات لجنة الائتمان بمنح وتجديد التسهيلات الائتمانية لبعض العملاء.

- اتخاذ قرارات ائتمانية بشان الموافقة على توصيات لجنة الائتمان باعادة جدولة التسهيلات الائتمانية لبعض العملاء.
- الموافقة على التعاقد مع شركات استشارية وتفويض الرئيس التنفيذي بالتوقيع على العقود ومتابعة التنفيذ.

المكافآت

بلغ اجمالي بدل جلسات اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٢٣ ما قيمته ١٤٠ الف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

الرقابة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي

الرقابة الداخلية

إن الهدف العام من إجراءات الرقابة الداخلية في البنك هو حماية الأصول ورأس المال وضمان موثوقية السجلات المالية للبنك والشركات التابعة له. اعتمد بنك الدوحة إجراءات رقابة داخلية بحيث تسمح للإدارة بالكشف عن أية أخطاء في الإجراءات أو في حفظ السجلات المالية. يتضمن إطار عمل الرقابة الداخلية في البنك على وجود إدارات قوية للمالية والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي التي تدعم إنشاء إطار عمل قوي للرقابة الداخلية.

يشرف على إطار عمل الرقابة الداخلية لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر، وتقدم إدارات التدقيق والالتزام والمخاطر تقارير دورية إلى اللجنة بشأن ما يلي:

- المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال الخدمات المصرفية المتعلقة بالالتزام والمخاطر القانونية والائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية.
- الالتزام العام للبنك بالقواعد واللوائح.
- توصيات ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي.

تقييم الرقابة الداخلية

يقوم البنك ومن خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بالنظر في اطار عمل الرقابة الداخلية، وتتسلم اللجنه تقارير حول عمل الرقابة الداخلية في ادارة البنك، ومن ثم رفع التوصيات الى مجلس الادارة لتقييمها ولضمان أن إطار عمل الرقابة الداخلية يتم تطبيقه وفقا لصلاحيات الإدارة.

وقد قامت ادارة البنك باتخاذ الخطوات المبيّنة أدناه لتحقيق الالتزام بمتطلبات نظام الحوكمة:

- اعتماد وتطبيق إطار عمل معترف به دوليّا للرقابة الداخلية، وهو إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات (COSO)؛
- إجراء عملية لتحديد النطاق، يتم من خلالها تحديد الحسابات المهمة التي لها تأثير مادي على البيانات المالية وتحديد أوجه ارتباط هذه الحسابات بعمليات الأعمال المختلفة لحصر العمليات الموجودة ضمن النطاق؛
- الانتهاء من إعداد مستندات مثل تلك المتعلقة بفهم عمليات الأعمال ومصفوفة المخاطر والضوابط لكافة العمليات الموجودة ضمن النطاق؛
- تقييم مدى فاعلية التصميم الخاص بالضوابط الرئيسية؛
- تقييم الإدارة بشأن تقييم الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية، وقياس مدى فاعليتها التشغيلية.

لم تحدث انتهاكات رئيسية للرقابة أو أي خروقات للرقابة الداخلية التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك خلال ٢٠٢٣.

الالتزام

إن المسؤولية الرئيسية لإدارة الالتزام في البنك هي مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة لحماية البنك من تكبد أية خسائر مالية "قد تحدث" بسبب الفشل في الالتزام بالقوانين. وتشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية / التشريعية إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة. كما تساعد إدارة الالتزام أيضا كل من مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الالتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين البنك والجهات الرقابية وإطلاع الإدارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

التدقيق الداخلي

يمتلك البنك إدارة تدقيق داخلي مستقلة ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر وذلك بشكل دوري. وتدار إدارة التدقيق الداخلي من قبل فريق عمل كفوء يتمتع بالمهارات والتدريب الكافي للقيام بدوره بالشكل المناسب. ويتمتع موظفو دائرة التدقيق الداخلي بصلاحيات الوصول إلى كل أنشطة البنك والمستندات والتقارير اللازمة لاتمام عملهم، ولا يمارس أي من فريق التدقيق اي اعمال مرتبطة بالنشاط اليومي العادي للبنك ويتم تعيين وتحديد جميع المكافآت والامتيازات بإدارة التدقيق من قبل مجلس الإدارة مباشرة.

وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها من خلال خطة تدقيق معتمدة من لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر وتتضمن هذه الخطة على مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لمختلف الفروع والدوائر في البنك.

إدارة المخاطر

يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. ويعتبر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هما المسؤولان في نهاية المطاف عن جميع المخاطر التي يتحملها البنك. ولذلك فهما يسعيان دائمًا إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عيّن المجلس عددًا من المهنيين المؤهلين في هذا المجال واعتمد جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قام أيضاً بوضع سقوف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقام بتشكيل اللجان وحدد مسؤولياتها وصلاحياتها.

وفي هذا الإطار تم إيكال آليات العمل بإدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. ويتم تنفيذ إطار الرقابة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

التدقيق الخارجي

يتم سنوياً تجديد / تعيين مدقق الحسابات الخارجي لمراجعة حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وذلك اعتماداً على توصية يتم تقديمها للجمعية من قبل مجلس الإدارة. هذا ويراعي البنك تعليمات الجهات الرقابية بشأن تعيين مراقب الحسابات بشأن عدد مرات تعيين مراقب الحسابات كما ويقوم مجلس الإدارة بأخذ موافقة السادة مصرف قطر المركزي المسبقة على ترشيح

مدقق / اكثر من مدقق حسابات خارجي للجمعية العامة للمساهمين. ويتم بعد اختيار مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين التعاقد مع هذا المدقق ويشترط ضمن هذا التعاقد تقيد المدقق الخارجي بأفضل المعايير المهنية وبذل العناية المهنية المطلوبة عند إجراء التدقيق وكذلك إبلاغ الجهات الرقابية في حال عدم قيام البنك (المجلس) باتخاذ الإجراءات المناسبة بالمسائل المادية والتي تم إثارتها من قبلهم. هذا ويتولى المدقق الخارجي فحص الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر.

تم تعيين مكتب السادة / برايس ووترهاوس كوبرز للقيام بإعمال التدقيق والمراجعة على حسابات البنك بدءاً من عام ٢٠٢٣ بما فيها حسابات الفروع الخارجية (باستثناء فروع الهند لعام ٢٠٢٣) وحسابات شركة شرق للتامين بالاضافة الى حسابات الصناديق الاستثمارية والتقارير الدورية المتعلقة بمتطلبات السادة مصرف قطر المركزي وقد بلغت اتعاب التدقيق لعام ٢٠٢٣ مبلغ ٣,١٢١,٠٠٠ ريال قطري، وذلك بناء على عرض الأسعار من مكتب السادة / برايس ووترهاوس كوبرز لمراجعة حسابات البنك عن عام ٢٠٢٣، وهو افضل العروض المستلمة.

النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية الجوهرية

يوجد دعوى قضائية تم رفعها من قبل بنك الدوحه على احد عملاء الشركات للبنك بقيمة ٧٨٢ مليون ريال قطري تقريبا بالاضافة الى الفائدة بنسبة ٩٪، ولاتزال الدعوى قيد النظر من قبل القضاء ولم يتم البت بها حتى تاريخه.

وسائل الاتصال بالمساهمين

يعتبر بنك الدوحة مساهميه أصحاب مصلحة رئيسية وقد أنشأ البنك دائرة شؤون المساهمين ووحدة علاقات المستثمرين وهما مسؤولتان عن الرد على تساؤلات المساهمين واستفساراتهم وكذلك الاتصال بأي مستثمرين في الأسواق وتكون حلقه وصل بينهم وبين ادارة البنك ورئيس مجلس الادارة.

الإفصاحات وحقوق المساهمين

يسعى بنك الدوحة جاهدا لتزويد المساهمين بالبيانات الكافية لتحليل أداء البنك واتخاذ قرارات بشأن انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى مثل أرباح الأسهم. يؤكد بنك الدوحة أن اجتماعات الجمعية العمومية وآلية التصويت المعتمدة هي وفقاً لقانون الشركات التجارية. هذا ويمكن أن يوفر البنك معلومات عامة مثل البيانات المالية وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوانين الداخلية للبنك إلى مساهميه.

الإفصاح عن المخالفات والانتهاكات

للبنك سياسة معتمدة للكشف عن المخالفات والانتهاكات التي قد تؤثر سلبا على البنك. ووفقا لتلك السياسة، فإنه في حال وجود بلاغات تثبت صحتها يتم إبلاغ لجنه التدقيق، والالتزام، والمخاطر بالقضايا الجوهرية التي يثيرها المبلغون في هذه البلاغات وضمن سرية وحماية تامه لهم من خلال بريد إلكتروني يتم الوصول إليه فقط من قبل رئيس إدارة التدقيق الداخلي، حيث انه يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي شبهة لديهم دون خوف، ويتم النظر في تلك الشبهات وعند الاقتضاء التحقيق فيها وتقديم تقارير عنها إلى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر. تعتمد الإجراءات التي يتخذها البنك على طبيعة المخالفة، كما أن أية توصيات صادرة عن لجنة التدقيق والالتزام

والمخاطر يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
تجدر الإشارة إلى انه تم استلام ثلاث بلاغات، بعضها من قبل أشخاص مجهولين الهوية، عبر البريد الإلكتروني المخصص وقناة الإبلاغ خلال العام ٢٠٢٣، وتم تحويل البلاغات للجهات المعنية حيث تم اخذ الاجراءات اللازمة حيالها واغلاقها.

واجب الإفصاح

يلتزم بنك الدوحة بجميع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية حيث يقوم البنك بالإفصاح من خلال بورصة قطر والصحف المحلية وموقع البنك الإلكتروني عن جميع المعلومات المالية وأي أنشطة يقوم بها البنك بشكل شفاف للمساهمين والعامة. هذا ويحرص مجلس إدارة البنك على أن تكون جميع المعلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة. ويتضمن تقرير الحوكمة تفاصيل تشكيل مجلس الإدارة وبيانات الأعضاء واللجان المنبثقة عن المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة أن جميع البيانات المالية يتم إعدادها وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة، كما ويقوم مراقب الحسابات الخارجي للبنك بإعداد تقريره وفقاً لمهام التدقيق الدولية ومتطلباتها وعلى كل المعلومات الضرورية والأدلة والتأكيدات وإجراءات التدقيق المناسبة. وقد قام البنك بتوفير كافة التقارير المالية المرحلية والسنوية للمساهمين بما فيها تقرير الحوكمة.

واجب الحصول على المعلومات

يمتلك بنك الدوحة موقع إلكتروني يُنشر فيه جميع المعلومات الخاصة بالبنك مثل البيانات المالية السنوية والربع سنوية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة بالإضافة للتقرير السنوي وغيرها من المعلومات المتعلقة بإدارة البنك ومجلس الإدارة والمنتجات والخدمات والفروع. ويوجد لدى البنك إجراءات داخلية خاصة بحصول المساهمين على وثائق الشركة والمعلومات المتعلقة بها علما بانه يتم الاحتفاظ بتفاصيل سجل المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بجمعيات المساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية العامة. ويحق للمساهم التصويت على قرارات الجمعية العامة ويكون له عدد من الأصوات يعادل اسهمه ويمثل القصّر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً ويكون لكل مساهم مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة.

وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة. يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي او بأي طريقة أخرى تقررها الجمعية العامة ويجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

ويجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط ان يكون الوكيل مساهماً وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد اعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.

وفي جميع الأحوال لا يجوز لاي شخص طبيعي او معنوي ان يمتلك بشكل مباشر او غير مباشر اكثر من ٥٪ من أسهم البنك، ويستثنى من احكام الحد الاقصى للتملك ما تملكه دولة قطر، او مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، والصناديق التابعة للهيئة العامة للتقاعد والتامينات الاجتماعية، وجهاز قطر للاستثمار، وشركة قطر القابضة.

وتنعقد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يحددهما مجلس الإدارة بعد موافقة الجهات الحكومية المختصة، ويجب أن يكون الانعقاد خلال الاشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك، وعليه دعوتها أيضا متى طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال ولأسباب جدية وذلك خلال خمس عشر يوما من تاريخ الطلب. وتنعقد الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون على الأقل ٢٥٪ من رأس مال البنك.

المعاملة المنصفة للمساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق كل مساهم حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة حسب ما يملكه من أسهم. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد سياسة العلاقات مع المستثمرين، والتي تسلط الضوء على حقوق المساهمين والإجراءات فيما يتعلق بالتعامل مع تصويت المساهمين والحضور والاعتراض والتواصل والحصول على المعلومات وغير ذلك.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

بعد إخطار الجهات الرقابية ذات الاختصاص، يتم الإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بالصحف المحلية والموقع الالكتروني للبنك، ومن ثم تقوم لجنة الترشيحات والحوكمة بعد إغلاق باب الترشيح بدراسة طلبات الترشيح المستلمة من المساهمين ويكون متاح للمساهمين الحصول على جميع المعلومات عن المرشحين للعضوية قبل اجتماع الجمعية العامة من خلال مراجعة البنك والموقع الالكتروني للبنك، وبعد أخذ موافقة الجهات ذات الاختصاص يتم عرض هذه الأسماء على الجمعية العامة العادية للمساهمين لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة من المرشحين لعضوية المجلس. إن النظام الأساسي للبنك أعطى للمساهمين حق التصويت على قرارات الجمعية وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وفقا لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته الذي أحال في شأن الشركات المساهمة العامة إلى مبادىء الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية..

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع أرباح الأسهم على الجمعية العامة في كل عام وفق سياسة البنك بتوزيع الأرباح المعتمدة من مجلس الإدارة ضمن سياسة الحوكمة ونظام البنك الأساسي، حيث يسمح النظام الأساسي للبنك بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد استقطاع نسبة ١٠٪ من صافي أرباح البنك لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العامة للمساهمين وقف هذا الاقتطاع متى بلغ هذا الاحتياطي ١٠٠٪ من مقدار رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة. والاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات التجارية القطري وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. ويجوز للجمعية العامة بناءا على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر سنويا اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة، ويقتطع جزء من الأرباح تحددها الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل، ومن ثم يتم توزيع المبلغ المتبقي من الارباح بعد ذلك على المساهمين أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة التالية وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على ذلك.

حقوق المساهمين والصفقات الكبرى

قام بنك الدوحه باعتماد آلية محددة لحماية حقوق المساهمين في حالة إبرام البنك صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال البنك. حيث انه في حال عزم البنك على إبرام أي صفقة او مجموعة من الصفقات المتصلة تهدف الى امتلاك أو بيع أو تأجير أو مبادلة أو التصّرف (باستثناء انشاء الضمانات) بأصول البنك أو الأصول التي سيكتسبها البنك أو تلك الصفقات التي من شأنها تغيير الطبيعة الأساسية لعمل البنك والتي تتجاوز قيمتها الاجمالية (١٠٪) من القيمة السوقية للبنك أو قيمة صافي أصول البنك وفقاً لأخر بيانات مالية مُعلنة، وكان من شأن تلك الصفقة او الصفقات ان تخل بملكية رأس المال او قد تضر بمصلحة وحقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة، فان البنك سيقوم بعرض الامر على الجمعية العامة، وفي حال اعتراض المساهمين على تلك الصفقات، يجب أن يدون ذلك الاعتراض في محضر اجتماع الجمعية العمومية وان يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حقوق المساهمين.

كما انه بموجب النظام الاساسي للبنك، يجوز للأقلية ممن يملك أقل من ١٠ الاف سهم من اسهم البنك ترشيح اي منهم لعضوية مجلس الإدارة ليكون ممثلاً للأقلية على أن تكون ملكيتهم مجتمعين ٠,٧٥٪ على الأقل من رأس المال وهي نسبة التملك المطلوبة للترشح لعضوية المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة عدم وجود أي اتفاقات مساهمين تخص هيكلة رأس المال وحقوق المساهمين.

ملكية الاسهم

تتوزع ملكية اسهم بنك الدوحه بحسب الجنسيه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ على النحو التالي:

الجنسية	عدد الاسهم	النسبة
قطر	٢,٥٤٦,٤٦٠,٦١١	٨٢,١٢٪
مجلس التعاون	٨٣,٩٦٤,٠٤٧	٢,٧١٪
دول عربية	٣٢,٩٦٩,٥٨٦	١,٠٦٪
آسيا	٧,٩٦٦,١٠٠	٠,٢٦٪
أوروبا	٩٧,٠١٧,٨٧٧	٣,١٣٪
أفريقيا	١,٤١٨,٧١٠	٠,٠٥٪
أمريكا	٢٠٣,٩٤٩,٨٨٢	٦,٥٨٪
أخرى	١٢٦,٧٢٠,٢٠٧	٤,٠٩٪
المجموع	٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠	١٠٠٪

بلغ عدد المساهمين ٣,١٦١ مساهما كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ ولا يوجد اي مساهم يمتلك اكثر من ٥٪ باستثناء جهاز قطر للاستثمار بمساهمة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ١٧,١٥٪ وصندوق المعاشات -الهيئة العامة للتقاعد بمساهمة بنسبة ٦,٧٣٪، وذلك وفق النظام الأساسي للبنك.

حقوق أصحاب المصالح

يسعى بنك الدوحة للحفاظ على معاملة منصفة وعادلة لجميع أصحاب المصالح، ويراعي عدم التمييز على اساس العرق او الجنس او الدين بين اصحاب المصالح سواء المساهمين او ممن لهم صفة او مصلحة فيها كالعاملين، والعملاء وغيرهم.

قام البنك بوضع إجراءات موحدة للمكافآت وأسس تقييم الموظفين وذلك من خلال اعتماد نظام لتقييم الأداء والمكافآت والامتيازات الأخرى، بالاضافة الى تعزيز السلوك الأخلاقي من قبل موظفي البنك، لاسيما وانه يجب على كل موظف ان يلتزم بمبادئ المهنة الأخلاقية للبنك التي تنص على تقيد كل موظف بها. يتم التحقيق في أي انتهاكات للسلوك الأخلاقي واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة.

كما يلتزم البنك بالمحافظة على حقوق اصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته على ان يرفق بطلبه ما يثبت صفته، ويلتزم البنك بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الاخرين، كما تم اعتماد الية لتلقي وفحص الشكاوي والبلاغات بشان كل ما يمس مصالح البنك مع ضمان سرية الشكوى او البّلاغ وحماية مقدمه، ويتم الرد علي تلك الشكاوي والبلاغات ضمن اجال محددة.

الحوكمة البيئية والحوكمة الاجتماعية وحوكمة البنك

يسعى بنك الدوحة بشكل دؤوب ومتواصل كونه مؤسسة مالية قطرية وكجزء من مسؤوليته الاجتماعية والمؤسسية، إلى دعم خطط ومسارات النمو والتوسع التي تنتهجها البلاد لدعم كافة طموحاتها وتطلعاتها ورؤاها المستقبلية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام. ومن خلال استراتيجية الاستدامة التي يتبناها البنك، فإنه يسعى جاهدا إلى تعزيز وتطوير حجم أعماله المصرفية وعملياته التشغيلية المتوافقة مع معايير الاستدامة، مع الاستفادة من كافة الفرص الاستثمارية المتاحة لدعم عملائنا وشركائنا ومجتمعنا وكذلك المساهمة في حماية

البيئة من خلال المشاركة في المبادرات التي تسعي إلى تقليص حجم الانبعاثات الكربونية الضارة.

ترتكز استراتيجية بنك الدوحة على دمج مبادئ ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم أعماله وأنشطته المصرفية وذلك بغرض تحقيق أهدافه وطموحاته المصرفية المتمثلة في خلق قيمة حقيقية مضافة لعملائه والمجتمع من خلال مجموعته المصرفية.

يكتسب دمج المبادئ والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الإجراءات التنظيمية والمؤسسية زخما كبيرا وواسعا في كافة أرجاء العالم في الآونة الأخيرة الأمر الذي يوضح أهميتها البالغة حيث يُنظر إليها من قبل أصحاب المصلحة على مستوى العالم كعامل فعال وحيوي ومؤثر وغير قابل للتفاوض لتحقيق نمو مستدام ومُنصف وشامل. هذا ويتوقع أصحاب المصلحة اليوم من الشركات والمؤسسات تبنّي مفهوم الإشراف المسؤول، والرؤية المستقبلية طويلة الأجل، وعمليات صنع القرار المتوافقة مع تلك المبادئ والمعايير.

هذا ويعزز نهج الاستدامة الذي ينتهجه بنك الدوحة ثقافة المسؤولية الاجتماعية والمؤسسية، بما يتماشى ويتوافق مع رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويدعم بنك الدوحة بشكل كامل مصادقة دولة قطر على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، واتفاقية باريس لمواجهة التغيرات المناخية التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٦، وبالتالي فإن استراتيجية الاستدامة التي يتبناها بنك الدوحة تدعم التزام الدولة بخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

في عام ٢٠٢٣، تم تسريع تطبيق مبادي ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ودمجها في كل جانب من جوانب المؤسسة، باعتبارها الركيزة الاستراتيجية الثامنة. كما أنشأ البنك فريقا للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي وقدم تدريبا مفصلا وشاملا على تلك المبادئ والمعايير لجميع الموظفين.

كما أصدر البنك سياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمجموعة، كما أطلق إطار التمويل المستدام الخاص به، وقد قامت شركة "مورنينغ ستار ساستينالتيكس" بتقييم هذا الإطار والذي بموجبه سيتمكن بنك الدوحة من إصدار أدوات تمويل السندات الخضراء، والسندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة. وتخضع عملية التقييم والاختيار للجنة السندات البيئية والاجتماعية والمؤسسية في بنك الدوحة، المؤلفة من أعضاء في إدارة الخزينة، ومجموعة الخدمات المصرفية التجارية، ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، ووحدة علاقات المستثمرين، وإدارة مخاطر السوق والائتمان، وإدارة التمويل، وإدارة الاستراتيجية. هذا ويتماشى الإطار مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ويستند إلى مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال.

في عام ٢٠٢٣، لم تكن هناك أي حوادث أو شكاوى تم تصعيدها إلى وحدة علاقات الموظفين تتعلق بوقائع تمييز أو مضايقة أو انتهاكات لحقوق الإنسان. ويحظر بنك الدوحة ويُحرم بشكل تام استغلال الأطفال والعمل القسري من خلال سياساته وإرشاداته المصرفية. هذا ويخضع التوظيف في بنك الدوحة لعقود عمل ذات شروط وبنود محددة جيدا كما يلتزم بنك الدوحة بقانون العمل وبأحكام وقرارات الهيئات والمحاكم القضائية. ولا يتم التسامح مطلقا مع أعمال التمييز أو التنمر أو المضايقة والتحريض على الكراهية والعنف في أماكن العمل. ويُطبق البنك مجموعة من السياسات والإجراءات الداخلية التي تضمن بيئة عمل صحية وفقا لقوانين العمل القطرية.

بالرغم من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد في جميع أنحاء العالم، مدفوعا بالتضخم، والظواهر الجوية والمناخية المتطرفة، والصراعات الجيوسياسية، والصدامات والأزمات الاقتصادية المتتالية في أعقاب جائحة كورونا، إلا أن الزيادة في أسعار الغذاء في قطر كانت أقل من ٢٪ وفقا لتقرير الأمن الغذائي الصادر عن البنك الدولي.

يتم تطبيق إطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى البنك من خلال سلسلة من المبادرات الاستراتيجية التي تهدف إلى إحداث تأثير إيجابي دائم وكبير.

تم تطوير هذا الإطار من خلال مبادئ ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الأكثر أهمية في العالم والتي تم تحديدها بالتشاور مع أصحاب المصلحة لدينا، مما يضمن تركيزنا على القضايا الأكثر إلحاحا لصالح جميع الأطراف المعنية.

في إطار جهودنا المستمرة الرامية إلى تعزيز نهجنا نحو الاستدامة، يعكف بنك الدوحة على تحديث ومراقبة تقدم إطار العمل لديه بشكل سنوي، بما يتماشى مع اللوائح والنظم والقوانين القطرية، والتركيز بشكل أكبر على تعزيز القيم الأساسية لمبادئ ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ويعزى ذلك إلى إدراكنا للمخاطر ذات الصلة المحتملة مثل التغييرات التنظيمية والتحديات التي يفرضها التحول إلى اقتصاد متطور مستدام منخفض الانبعاثات الكربونية.

ومع هذا التحديث، نؤكد من جديد التزامنا الثابت والدائم بمعالجة المخاوف البيئية الملحة والتكيف مع المشهد العالمي المتطور والمتغير باستمرار، وحماية الرفاهية الاقتصادية المستدامة لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية.

هذا وتتمثل الركائز المحورية الخمس الرئيسية التي نعمل من خلالها على مواءمة نهج الاستدامة لدينا في إدارة انبعاثات

الغازات الدفيئة والتأثيرات البيئية، وتعزيز وتنمية الأفراد، وتمكين وتطوير مجتمعاتنا، وإشراك تجارب وخبرات العملاء، وتضمين ممارسات الأعمال المسؤولة.

لقد قمنا بمواءمة استراتيجية الاستدامة الخاصة بنا مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ مع السعي المستمر لتعزيز هذه الاستراتيجية في مقابل المقاييس والمعايير القائمة. كما أن ربط أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة بالتزاماتنا وجهودنا يمثل أولوية قصوى بالنسبة لنا، حيث نسعى جاهدين لخلق قيمة طويلة الأجل. وفي غضون ذلك، فإننا نتعاون بشكل وثيق مع كافة الجهات المعنية لتحقيق الأهداف الرئيسية لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، بما في ذلك تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والحد من الهدر المالي وخفض الدين العام إلى مستويات آمنة.

لطالما تم الاعتراف بجهود بنك الدوحة في دعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على مر السنين، وسيواصل البنك إحداث فرق في دعم الأهداف والأولويات الوطنية.

تتعلق مخاطر المناخ بالآثار المالية وغير المالية التي قد تنشأ نتيجة لتغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة. ويمكن أن تؤثر مخاطر المناخ علينا إما بشكل مباشر أو من خلال علاقاتنا مع عملائنا؛ حيث إن المخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ بإمكانها التأثير على سلامة البنوك وكفاءتها من خلال المخاطر المادية والانتقالية، والتي يمكن أن تؤثر على العديد من القطاعات الاقتصادية وربما تعيق الوصول إلى الخدمات المالية.

وتركز البنوك المركزية والجهات التنظيمية المالية الأخرى على تطوير أطر إشرافية آمنة وفعالة يمكن من خلالها ضمان الانتقال السلس إلى اقتصاد منخفض الكربون.

يمكن أن تظهر مخاطر المناخ في صورة مخاطر مادية ناجمة عن زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية مثل الأعاصير والفيضانات، أو التحولات المستمرة في أنماط الطقس. وهذه الظواهر الجوية المتطرفة لا يمكن التنبؤ بها سواء من حيث طبيعتها أو توقيتها، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا، ومن المتوقع أن يتفاقم تأثيرها الاقتصادي في المستقبل. ومن الأمثلة على الآثار المحتملة على الاقتصاد انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات البطالة، والتغيرات الكبيرة في أسعار الأصول، والتأثير على ربحية الشركات في مختلف المجالات. ويمكن أن تفضي كافة هذه التأثيرات إلى خفض قيمة الأصول والجدارة الائتمانية للعملاء، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التعثر، وحالات التأخر في السداد، وشطب الديون، وأعباء الخسائر وانخفاض القيمة في محافظ البنوك. أما المخاطر الانتقالية فتتمثل في المخاطر المالية التي تنشأ من عملية الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، بما في ذلك التغييرات على مستوى السياسات العامة، أو التكنولوجيا، أو توجهات السوق، أو سلوكيات العملاء.

لأغراض عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، أجرى البنك اختبارات داخلية لسيناريوهات الضغط لتحديد حجم التأثيرات على دفاتر القروض والاستثمارات بناءً على الإرشادات المقدمة من بنك إنجلترا (البنك المركزي للملكة المتحدة) والتي يتم أخذها في الاعتبار في تأثيرات اختبار الضغط. ويتم استخدام ثلاثة سيناريوهات لقياس المخاطر المناخية ضمن إطار اختبارات الضغط.

وتتمثل هذه السيناريوهات الثلاثة في: (١) حدوث تحول مفاجئ غير منضبط كنتيجة لتطبيق إجراءات وسياسات عالمية عاجلة؛ (٢) حدوث انتقال منظم على مدى طويل يتماشى بشكل كبير مع اتفاق باريس للمناخ؛ (٣) عدم حدوث أي انتقال واستمرار الاتجاهات والسياسات الحالية.

تلعب البنوك على وجه الخصوص دورًا مهمًا في اقتصادنا، حيث توفر كميات هائلة من رأس المال ويمكنها التأثير على الشركات والعملاء عبر مختلف القطاعات من خلال المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها. وإننا على ثقة من أنه من خلال الدعوة إلى ممارسات الاستثمار والتمويل المسؤولة التي تعطي الأولوية للاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، يمكننا تحقيق منافع طويلة الأجل ومستدامة للبنك والعملاء على حد سواء، ومن ثمّ تأسيس علاقات مستقرة وطويلة الأمد. ومن جانبه، يرى بنك الدوحة أن جهود الاستدامة تمثل فرصة كبيرة لإثبات التزامنا بالعمل بمسؤولية وإحداث تأثير إيجابي من خلال التمويل المستدام.

إن خلق القيمة على المدى الطويل لجميع أصحاب المصلحة من خلال التمويل المستدام هو جوهر التزامنا بالاستدامة. ولذلك فإننا نسعى جاهدين لإحداث تأثير إيجابي طويل الأمد على المجتمع والبيئة مع دفع عجلة النمو والأداء المالي المستدام من خلال مواءمة استثماراتنا مع المبادئ الأخلاقية والمعايير العالمية.

هذا ويعترف بنك الدوحة بالمبادئ التوجيهية العالمية للخدمات المصرفية المسؤولة الصادرة عن الهيئات والمنظمات ذات الصلة، مثل مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة. ونحن ملتزمون بالخدمات المصرفية المسؤولة وبدمج معايير الاستدامة في قراراتنا الإستراتيجية ودفاترنا المصرفية ومعاملاتنا في مختلف مجالات الأعمال. وسوف يعتمد البنك هذه المبادئ من الآن فصاعدًا في خضم سعينا لإنشاء إطار عمل شامل وواسع النطاق للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ومن جانبه، وضع فريق الخزينة والاستثمار هدفًا استراتيجيًا يتمثل في زيادة وزن الأصول المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المحفظة، حيث يتم العمل على استقطاب الأصول المؤهلة في الأسواق، ولا سيّما الأسواق في المنطقة. فكما في نهاية عام ٢٠٢٣، تمكنا من بناء محفظة بقيمة ٤٢٢ مليون ريال قطري من الأصول المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وسنواصل القيام بذلك في المستقبل. ويشكّل الإقراض المتوافق مع هذه المعايير جانبًا مهمًا ضمن الجهود المصرفية المسؤولة التي يبذلها بنك الدوحة. وقد تم تصميم قروضنا المقدمة ضمن "برنامج الضمان الوطني" خصيصًا لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تشجيع خلق فرص العمل والتنمية القطاعية. ويعكف البنك حاليًا على تطوير نظام للإدارة البيئية والاجتماعية، حيث سيتيح لنا هذا النظام إمكانية إجراء تقييم أفضل للعوامل البيئية والاجتماعية لمحفظة الإقراض، وبالتالي تمكيننا من إدارة المخاطر بشكل أفضل وزيادة حصة القروض المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

لدينا في بنك الدوحة رؤية لتحقيق الازدهار الذي يتجاوز الحدود وبما يعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات والبيئة. ويهدف البنك إلى تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية بين موظفيه وكافة أصحاب المصلحة، وكذلك الاستثمار في البلاد لتعزيز مؤشر التنمية البشرية في قطر. ولم تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات مجرد نشاطًا اختياريًا بالنسبة لنا، ولكنها باتت جزءًا أساسيًا من الرؤية والقيم المؤسسية لدينا. كما أننا نقدم الدعم لمجتمعنا وشركائنا من خلال تجاوز التوقعات المالية وتخصيص الموارد التي تلبي متطلبات المجتمع القطري.

وخلال العام ٢٠٢٣، واصل بنك الدوحة جهوده في العمل الإنساني والمجتمعي، وظل ملتزمًا بدعم مختلف المنظمات والمؤسسات الخيرية والتطوعية. كما واصل البنك تقديم الدعم للحملات الإغاثية المختلفة، مثل حملة الشتاء الدافئ التي أطلقها الهلال الأحمر القطري. بالإضافة إلى ذلك، واصل البنك مساهمته في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية. وتم تنظيم أنشطة وبرامج متنوعة لموظفي البنك لتعزيز قيم التعاون والتضامن والترابط بينهم. وتضمنت تلك الأنشطة:

- قام بنك الدوحة برعاية معرض "ابنِ بيتك" للترويج للمنازل الذكية المستدامة.
- حملة التوعية بتغير المناخ في المدارس
- اليوم الرياضي
- حملة تنظيف الشواطئ
- حملة التبرع بالدم
- حملة غرس الأشجار

هذا ويحتوي تقرير الاستدامة للبنك على جميع متطلبات الافصاح الخاصة بالحوكمة البيئية والحوكمة الاجتماعية والمؤسسية على موقع البنك الالكتروني.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية و الرياضية

قام بنك الدوحة بالمساهمة بمبلغ ١٣٤ / ١٩ مليون ريال قطري لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وهي تمثل نسبة ٢,٥٪ من صافي أرباح البنك السنوية عن عام ٢٠٢٢ تماشياً مع القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته، علماً بأنه سيتم تحديد مساهمة البنك لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية عن عام ٢٠٢٣ بعد اعتماد نتائج اعمال البنك خلال عام ٢٠٢٤

فروع البنك ومكاتب التمثيل والشركات التابعة

فعلى الصعيد المحلي بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر ١٨ فرعاً و٣ فروع إلكترونية، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ٨٢ جهازاً. وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك ٥ فروع خارجية منها فرعين في كل من إمارة دبي وإمارة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع في دولة الكويت وفرعين في كل من مومباي وكوتشي في دولة الهند، هذا بالإضافة إلى ١١ مكتبا تمثيليا في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وجنوب أفريقيا وبنجلاديش ونيبال.

كما يمتلك البنك أيضا شركتي الدوحة للتمويل المحدودة وبنك الدوحة للاوراق المالية المحدودة وهي مسجلة في جزر الكايمن وكذلك شركة شرق للتأمين مسجلة في مركز قطر للمال، وهي جميعها شركات تابعة مملوكة للبنك بالكامل، إضافة إلى حصة استراتيجية بنسبة ٤٠,٠١٪ من رأس مال إحدى شركات الوساطة الهندية تسمى بشركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وتمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير التأكيد المستقل
(لمساهمي بنك الدوحة (ش.م.ع.ق

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا لقرار الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ("متطلبات الهيئة")

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية لبنك دوحة (ش.م.ع.ق) وشركاته التابعة (معًا "البنك" أو "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولا عن إعداد تقييم مجلس الإدارة للالتزام لمتطلبات الهيئة - كما هو مدرج في التقرير السنوي - والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

ويعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولاً عن ضمان التزام المجموعة بمتطلبات الهيئة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. كما يعد المجلس مسؤولاً عن إعداد التقرير عن "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة".

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا أيضًا عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبرّرات ذات الصلة حيث تمّ التخفيف منها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة" - كما هو مدرج في التقرير السنوي- لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام المجموعة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على اجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) . ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة" ككل، ليس معداً من كافة النواحي المادية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ اجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكيد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة"، سواء كان ناتجا عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن مهمة التأكيد المعقول من حيث اجراءات تقييم المخاطر والاجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا نبدي رأي تأكيد معقول حول ما إذا تم إعداد تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة"، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للمجموعة ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات المذكورة اعلاة، بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات نظام الهيئة واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام والاجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات.
- تم أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة للالتزام بنظام الهيئة ، بما في ذلك النظام مقابل متطلبات المادة رقم ٤ من النظام.
- الموافقة على المحتويات ذات الصلة لتقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بنظام الهيئة ، بما في ذلك النظام للسجلات الأساسية التي تحتفظ بها المجموعة.
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم الالتزام بالمتطلبات؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم ١ (ISQM) وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضا أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون الهيئة بما في ذلك النظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا عن المعلومات الأخرى، والتي تشتمل على "التقرير السنوي" (ولكن لا تشتمل "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة ")، وهو التقرير الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن استنتاجاتنا حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في التقرير السنوي لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة - كما هو مدرج في التقرير السنوي"، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

إذا استنتجنا أن هناك تحريفاً مادياً للمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، وبناءً على إجراءاتنا، فنحن مطالبون بإعداد تقرير بذلك. أما خلاف ذلك، فليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام المجموعة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وليد تهتموني

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٧٠
الدوحة، دولة قطر
١٨ فبراير ٢٠٢٤

نيابة عن
برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية
رقم ١٢٠١٥٥

تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

قام مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق) (البنك) وشركاته التابعة (معًا "المجموعة") بتنفيذ تقييم إطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وفقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ ("النظام").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة بالمجموعة مسؤولا عن وضع ضوابط رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية والحفاظ عليها.

تعتبر ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية عملية مصممة من قبل أو تحت إشراف إدارة المجموعة، ويتم تفعيلها بواسطة مجلس إدارة المجموعة والإدارة والموظفين الآخرين بهدف توفير التأكيد المعقول فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي والتي تشمل السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، بتفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف بموجودات المجموعة؛
- تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وأن مقبوضات ونفقات المجموعة تتم فقط وفقًا للتفويضات الصادرة عن الإدارة ومجلس إدارة المجموعة؛ و
- تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بمنع أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المجموعة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولا عن تصميم والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية كافية والتي تضمن عندما يتم تشغيلها بفعالية أن يتم تنفيذ أعمالها بانتظام وكفاءة. وتشتمل هذه الضوابط على:

الالتزام بسياسات المجموعة

- حماية موجوداتها
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها.
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها.
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.
- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي والصادر عن مجلس إدارة الهيئة بناء على القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. وقد لا يتم تجنبها أو كشفها في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، تخضع توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية لمخاطر تتمثل في جواز أن تصبح ضوابط الرقابة غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

تقييم الإدارة

في هذا القسم، نقدم وصفًا للنطاق الذي يغطيه تقييم مدى ملاءمة الرقابة الداخلية لدى المجموعة على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك العمليات الجوهرية التي تم تناولها وأهداف الرقابة والمنهج الذي تتبعه الإدارة لإتمام تقييمها.

يشترط على المجموعة أن تقوم بإعداد تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد

التقارير المالية فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر ("النظام") بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") رقم (٥) لسنة ٢٠١٦.

أجرينا تقييماً حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بناء على إطار العمل والمعايير المحددة في ضوابط الرقابة الداخلية -الإطار المتكامل (٢٠١٣)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

نطاق التقييم

ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية الخاصة بنا هي

عملية مصممة لتوفير التأكيد المعقول بشأن موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشتمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ضوابط الرقابة على الإفصاح في البيانات المالية والإجراءات المصممة لتجنب حالات التحريف.

عند تقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حددت الإدارة العمليات الجوهرية باعتبارها تلك العمليات التي تتعلق بحالات التحريف في مسار العمليات أو مبالغ البيانات المالية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي يسببها الاحتيال أو الخطأ والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

العمليات الجوهرية للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ هي:

١. إقراض الشركات
٢. إقراض الأفراد
٣. استلام الإيداعات.
٤. دفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية.
٥. الخزينة والاستثمار
٦. الموارد البشرية وجداول الرواتب
٧. المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات
٨. الامتثال / تخطيط رأس المال والمراقبة
٩. ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة
١٠. التمويل التجاري و
١١. ضوابط التكنولوجيا والنظام.

مراقبو الحسابات الخارجيون

وفقًا للنظام، أصدرت شركة برايس ووترهاوس كوبرز، فرع قطر ،

وهي مراقب الحسابات الخارجي المستقل للمجموعة، تقرير التأكيد المعقول حول تقييم الإدارة ومدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار عمل ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية.

بالنتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

بناء على تقييم الإدارة، استنتج مجلس الإدارة أن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لدى المجموعة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، مصممة وتعمل بفعالية وبشكل مناسب لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المتعلقة بها بناء على المعايير المحددة في ضوابط الرقابة -الإطار المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني
الرئيس التنفيذي للمجموعة

سعادة الشيخ عبدالرحمن محمد جبر آل ثاني
العضو المنتدب

سانجاي جين
الرئيس المالي بالإنابة

تقرير التأكيد المستقل المستقل لمساهمي بنك الدوحة (ش.م.ع.ق)

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" لبنك الدوحة ش.م.ع.ق وشركاته التابعة (معاً "البنك" أو "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ استنادًا إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية".

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولاً عن تقديم "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية"، والذي يشتمل على:

- تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- وصف العمليات الجوهرية وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛ و
- تقييم شدة تأثير التصميم والفعالية التشغيلية لأوجه القصور في ضوابط الرقابة، إن وجدت، ولم يتم إصلاحها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

سيعتمد التقييم الوارد في التقرير السنوي على العناصر الآتية المدرجة في مصفوفات مراقبة المخاطر المقدمة من إدارة المجموعة

- أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة.

كما أن مجلس إدارة المجموعة مسؤول أيضاً عن إنشاء والحفاظ على الضوابط المالية الداخلية بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. تتضمن هذه المسؤوليات تصميم و تطبيق والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء نتيجة التأكيد المعقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية "بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" كما هو معروض في "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل المعروض في التقرير السنوي، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية الموحدة، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية الموحدة. ولأغراض هذه المهمة، تتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في:

١. إقراض الشركات؛
٢. إقراض الأفراد؛
٣. استلام الودائع؛
٤. دفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية ؛
٥. الخزينة والاستثمار ؛
٦. الموارد البشرية وجداول الرواتب؛
٧. المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات؛
٨. الامتثال / تخطيط ومراقبة رأس المال؛
٩. ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة ؛
١٠. التمويل التجاري؛ و
١١. ضوابط التكنولوجيا والنظام.

يتضمن ارتباط التأكيد لإبداء رأي تأكيد معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية كما عرض من في التقرير السنوي، يتضمن تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ما يلي:

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- أنشطة المراقبة

اعتمدنا في اختيار الاجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم التشغيل، سواء أكان ناتجا عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم تصميم ضوابط الرقابة بالشكل تشغيلها بفعالية المناسب لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المشار إليها في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

تضمنت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية للضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية بناء على الظروف المحيطة.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لرأينا حول تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم ١ (ISQM) وبالتالي تحافظ على نظام شامل لإدارة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي. تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:

(١) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة.

(٢) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و

(٣) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقرير مجلس الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. ولذلك، فإن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف كل حالات الأخطاء أو السهو في معالجة المعاملات أو أعداد تقرير عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدا مطلقًا بأنه سيتم الوفاء بأهداف ضوابط الرقابة. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والتي تم العمل بها اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا عن المعلومات الأخرى، والتي تشتمل على "التقرير السنوي (ولكنها لا تشتمل على "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية)

للبنك على المستوى المنفصل وهو التقرير الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن رأينا حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي رأي بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية"، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

الرأي

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية، وكما ورد بتقرير مجلس الادارة، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وليد تهتموني

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٧٠
الدوحة، دولة قطر
١٨ فبراير ٢٠٢٤

نيابة عن
برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية
رقم ١٢٠١٥٥

الهيكل **التنظيمي**

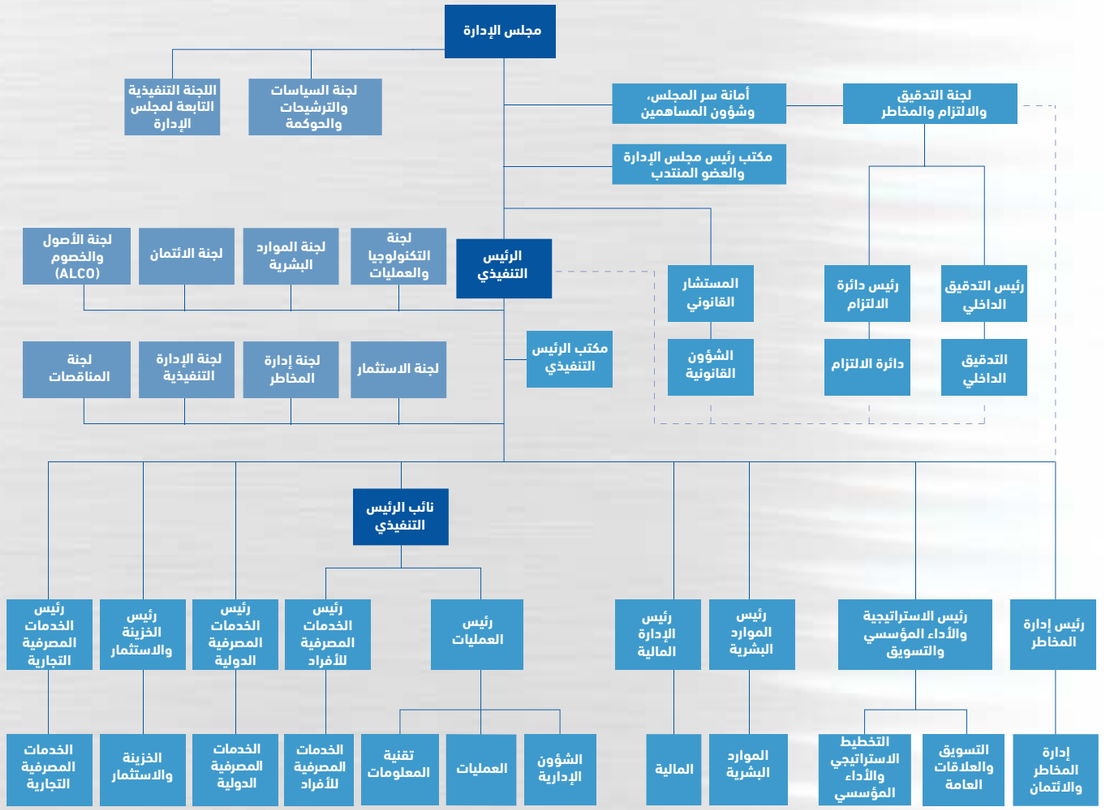

ملاحظة ١: يمكن استحداث اللجان شريطة وجود مبررات واضحة وأدوار محددة لها، ويقدم تقرير شركة "إرنست آند يونغ" مزيدًا من التوجيهات في هذا الشأن كجزء من مشروع "هورايزن".

ملاحظة ٢: يمثل سعادة العضو المنتدب مجلس الإدارة، وإليه تعود تقارير الرئيس التنفيذي على أساس يومي بصفته ممثلًا للمجلس.

ملاحظة ٣ حيث إن مجلس الإدارة قد فوض سعادة العضو المنتدب للتصرف نيابة عن المجلس، لذا يتوقع البنك معالجة المسائل المتعلقة بوظائف الرقابة مع أصحاب السعادة على النحو الموثق في تفويض السلطة لهذه المهام.

النتائج **المالية**

صافي القروض والسلف
(مليون ريال قطري)

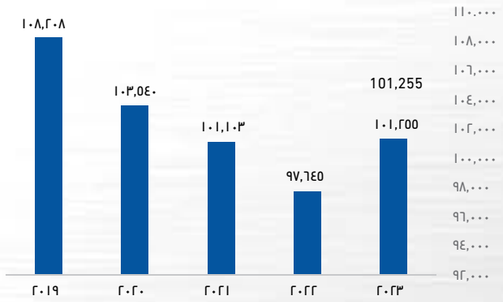

صافي القروض والسلف
(مليون ريال قطري)

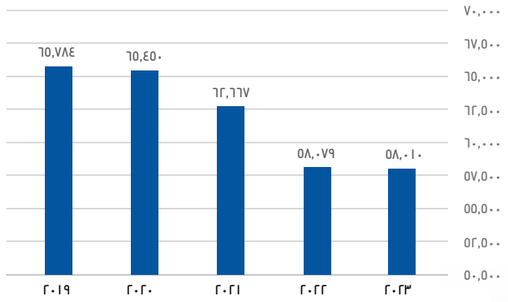

إجمالي الودائع
(مليون ريال قطري)

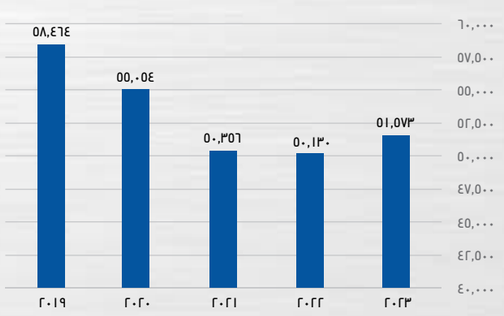

إجمالي حقوق المساهمين
(مليون ريال قطري)

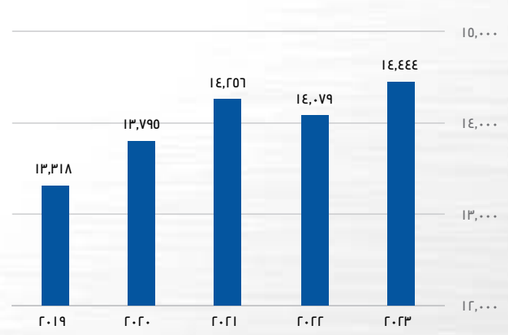

صافي الأرباح
(مليون ريال قطري)

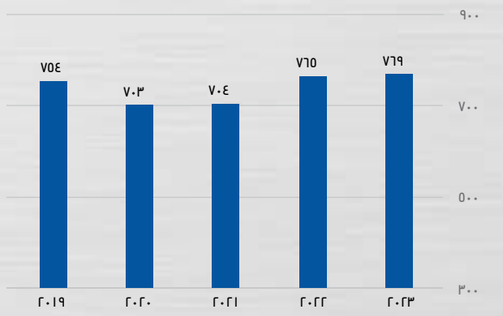

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين بنك الدوحة ش.م.ع.ق

تقرير عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

في رأينا، إنّ البيانات المالية الموحدة تُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لبنك الدوحة ش.م.ع.ق ("الشركة الأم" أو "البنك") وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقاً للمعاييرالمحاسبية الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية التدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافيةً وملائمةً لتوفير أساسٍ لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لقواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر.

قمنا بتدقيق ما يلي

البيانات المالية الموحدة للمجموعة التي تتكون من:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة، والتي تشمل السياسات المحاسبية الجوهرية المستخدمة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الرئيسية | الانخفاض في قيمة القروض والسلف و تسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء

كجزءٍ من تصميم التدقيق الخاص بنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف المادي في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، فقد وضعنا في الحسبان الأحكام الشخصية التي قام بها أعضاء مجلس الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تتضمن وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيّز بما يمثل أحد مخاطرِ التحريف المادي نتيجة الاحتيال.

أمور التدقيق الرئيسية

الانخفاض في قيمة القروض والسلف و تسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء

تمثل مخصصات الانخفاض في القيمة أفضل تقدير من الإدارة للخسائر الناشئة عن مخاطر الائتمان وخاصة من القروض والسلف و تسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء. كما هو موضح في ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية للبيانات المالية الموحدة، فقد تم تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

لقد ركزنا على هذا المجال لأن أعضاء مجلس الإدارة يصدرون أحكامًا معقدة وشخصية بشأن مقدار الانخفاض في القيمة وتوقيت الاعتراف به مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك احتمالية التعثر في السداد، والخسارة بافتراض التعثر في السداد، والتعرض للمخاطر عند التعثر في السداد.
- تحديد الوزن النسبي للسيناريوهات المتوقعة لكل نوع من المنتجات / الأسواق وخسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة.
- تحديد المجموعات ذات الموجودات المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تحديد متطلبات الإفصاح وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

علاوة على ذلك، تعتبر القروض والسلف والتسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء جوهرية ضمن السياق العام للبيانات المالية الموحدة.

تشمل القروض والسلف الإجمالية للمجموعة المقدمة للعملاء والمعرّضة لمخاطر الائتمان بمبلغ ٦١,٧٩٩ مليون ريال قطري و تسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء بمبلغ ١٢,٩٩١ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والذي تم الإفصاح عنه في الإيضاحات ١٠ و ٣٣ حول البيانات المالية الموحدة.

يبين الإيضاح ٤ بالبيانات المالية المعلومات الموحدة المتعلقة بمخاطر الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان للمجموعة.

وقد صممنا نطاق التدقيق الذي قمنا به من أجل أداء ما يكفي من عمل لنتمكن من إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، آخذين بعين الاعتبار هيكل المجموعة والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاعات الاعمال التي تنشط فيها المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت ذات أهمية كبيرة في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نعرب عن أي رأيٍ منفصل بخصوص هذه الأمور.

كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق

تضمنت إجراءات التدقيق الخاصة بنا فيما يتعلق بأمور التدقيق الرئيسية ما يلي:

- حصلنا على فهم لمنهجية وسياسة المحاسبة المعتمدة لتحديد واحتساب مخصص الانخفاض في القيمة بشكل فردي لتعرضات المرحلة ٣ واختبار إحدى العينات مقابلها.
- تقييم واختبار على أساس عينات، التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الرئيسية ذات الصلة المتعلقة بإنشاء واعتماد الاعتراف بالإيرادات الصادرة من القروض والسلف والتسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء ومراقبة التعرض لمخاطر الائتمان واحتساب الانخفاض في القيمة.
- تقييم مدى ملاءمة سياسة مخصصات الانخفاض في القيمة للمجموعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.
- قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين بشكل مستقل لتقييم معقولية منهجية خسائر الائتمان المتوقعة بشكل مستقل والتي وضعتها الإدارة وقامت بتطبيقها. ويشمل ذلك مؤشرات مخاطر النموذج (احتمالية التعثر في السداد، والخسارة بافتراض التعثر في السداد، والتعرض للمخاطر عند التعثر في السداد)، والمعلومات المستقبلية وتحليل الترجيح ذي العلاقة والافتراضات الأخرى المتعلقة بزيادة مخاطر الائتمان وتحليل المراحل.
- حصلنا على فهم واختبرنا نسبة اكتمال ودقة مجموعة البيانات التاريخية والحالية المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة.
- اختبرنا عيّنة من القروض والسلف والتسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء لتحديد مدى ملاءمة وتطبيق معايير المراحل.
- حصلنا على عيّنات من أحدث مراجعات ائتمانية متاحة وتحققنا من أنها تتضمن تقييماً وتوثيقاً مناسبين لقدرة المقترضين على الوفاء بالتزامات السداد (أصل المبلغ والفوائد والعمولات).
- قيّمنا مدى معقولية الإيضاحات البيانات المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقةً مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وتعليمات مصرف قطر المركزي.

المعلومات الأخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات)، والذي تم تزويدنا به قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا والتقرير السنوي الكامل والذي نتوقع أن يتوفر لدينا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي بأي شكل أي استنتاج للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة بناءاً على المعاييرالمحاسبة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، وبصيغته المعدلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021، ولوائح مصرف قطر المركزي، و بالنسبة للرقابة الداخلية التي تراها مجلس الإدارة ضرورية للتمكين من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من التحريف المادي سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ.

يعتبر مجلس الإدارة ، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، مسؤولاً عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة وعن استخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يكن في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أي تحريف مادي، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف دوما عن أي تحريف مادي في حال وجوده. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزءٍ من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف المادي للبيانات المالية الموحدة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساسٍ لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف مادي ناشئ عن الاحتيال تعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو حذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق، بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقا للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها أعضاء مجلس الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس استمرارية المنشأة المحاسبي، وما إذا كان هناك عدم تأكد مادي مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية فيما يتعلق بقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. وفي حال استنتاج وجود شك مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا. ومع ذلك فقد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في أن

تتوقف المجموعة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق الخاصة بالمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأي التدقيق الذي توصلنا إليه.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق التدقيق وتوقيته المخطّط، واكتشافات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصورٍ جوهريٍ في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات أو الضمانات التي تم تطبيقها.

ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة المالية للسنة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمرٍ ما في تقريرنا لأنه قد يكون من المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، وصيغته المعدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، فإننا
نؤكد على:

- أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها.
- أن المعلومات المالية المدرجة بتقرير أعضاء مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر وسجلات البنك.
- أنه لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن البنك قد خالف أيا من أحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، بصيغته المعدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، أو نظامها الأساسي بشكل قد يؤثر مادياً على نتائج تشغيله أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٥)

وليد تهتموني
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٧٠
الدوحة، دولة قطر
١٨ فبراير ٢٠٢٤

بنك الدوحة ش.م.ع.ق

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	**٤,٨٤٢,١٠١**	٣,٦٦٨,١٦١
ارصدة مستحقة من البنوك	**٥,٤٩٦,٩٢٩**	٨,٦٥٠,٨٨٨
قروض وسلف مقدمة للعملاء	**٥٨,٠٠٩,٦٧٦**	٥٨,٠٧٨,٩٧٤
استثمارات في أوراق مالية	**٣٠,٣٨٦,٠٤٨**	٢٤,٩٦٣,٨٧٥
موجودات أخرى	**١,٨٩١,٠١٠**	١,٦٠٨,٥٤٦
استثمار في شركة زميلة	**١٠,٢٢٤**	٩,٨٩٨
ممتلكات وأثاث ومعدات	**٦١٩,٢٢٩**	٦٦٤,٦٤٩
إجمالي الموجودات	**١٠١,٢٥٥,٢١٧**	٩٧,٦٤٤,٩٩١
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
ارصدة مستحقة الى البنوك	**٢٣,٩٠٨,٢٦٩**	١٩,٢٣٩,٠٥٣
ودائع العملاء	**٥١,٥٧٢,٧٧٣**	٥٠,١٢٩,٧٣٥
سندات دين	**٢,٥٨٨,٣٧٣**	٢,٥١٦,٤٩٣
قروض الأخرى	**٥,٩٢٨,٤٥٥**	٨,٨٩١,٠٥٣
مطلوبات عقود التأمين	**٧٦,٩٣٦**	٦٠,٨٠٣
مطلوبات أخرى	**٢,٧٣٦,٣٩٠**	٢,٧٢٩,٠٤٦
إجمالي المطلوبات	**٨٦,٨١١,١٩٦**	٨٣,٥٦٦,١٨٣
حقوق الملكية		
رأس المال	**٣,١٠٠,٤٦٧**	٣,١٠٠,٤٦٧
احتياطي قانوني	**٥,١١٠,١٥٢**	٥,٠٩٥,٦٧٣
احتياطي مخاطر	**١,٤١٦,٦٠٠**	١,٣١٢,٦٠٠
احتياطي القيمة العادلة	**(٨٦,٤٥٢)**	(١٢٤,٣٨٠)
احتياطي تحويل عملات أجنبية	**(٨٢,٢٤٩)**	(٨١,٨٢٨)
أرباح مدورة	**٩٨٥,٥٠٣**	٧٧٦,٢٧٦
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	**١٠,٤٤٤,٠٢١**	١٠,٠٧٨,٨٠٨
أدوات مالية كرأس مال اضافي شريحة ١	**٤,٠٠٠,٠٠٠**	٤,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	**١٤,٤٤٤,٠٢١**	١٤,٠٧٨,٨٠٨
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**١٠١,٢٥٥,٢١٧**	٩٧,٦٤٤,٩٩١

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢٤ ، وتم التوقيع عليها نيابة عن مجلس الإدارة من قبل:

عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبد الرحمن محمد جبر آل ثاني
العضو المنتدب

فهد محمد جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

بنك الدوحة ش.م.ع.ق

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إيرادات الفوائد	**٥,٦١٧,٥٣٥**	٣,٩٤٥,٢١٩
مصروفات الفوائد	**(٣,٤٦٩,٩٩٢)**	(١,٦٢٢,٨٥٧)
صافي إيرادات الفوائد	**٢,١٤٧,٥٤٣**	٢,٣٢٢,٣٦٢
إيرادات رسوم وعمولات	**٦٠١,٨٦٤**	٥٧٢,٣٢٧
مصروفات الرسوم وعمولات	**(٢٢٥,٤١٦)**	(٢٠١,٢٦٣)
صافي إيرادات الرسوم وعمولات	**٣٧٦,٤٤٨**	٣٧١,٠٦٤
إيرادات التأمين	**٦٧,٥٠٨**	٤٥,٢٨٨
مصروفات خدمة التأمين	**(٣١,٠٦٧)**	(١٩,٣٤٦)
صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	**(٣١,٦٤٢)**	(٢٦,٣٠٨)
استرداد من معيدي التأمين من القضايا القانونية	**٦٤,٣٢٠**	-
صافي أنشطة التأمين	**٦٩,١١٩**	(٣٦٦)
صافي أرباح من عملات أجنبية	**١٠٤,٦٤٠**	١٥٢,٥٧٢
صافي إيرادات من استثمارات في أوراق مالية	**١١١,٥٠٨**	٢٥,٢٦٩
إيرادات التشغيلية الأخرى	**١٩,٥٤٤**	٣٧,٧٣٥
	٢٣٥,٦٩٢	٢١٥,٥٧٦
صافي الإيرادات التشغيلية	**٢,٨٢٨,٨٠٢**	٢,٩٠٨,٦٣٦
تكاليف الموظفين	**(٥٢١,١٤٥)**	(٥٠١,٠٨١)
استهلاك	**(٨٩,٣٧٥)**	(٩٩,٩٠٣)
صافي استرداد الانخفاض في قيمة استثمارات في أوراق مالية	**٤,٢٢٢**	٢٤,٨٢٠
صافي خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء	**(٨٩٢,٣٦٠)**	(٩٦٩,٦٧٠)
صافي أرباح / (خسائر) الانخفاض في قيمة التسهيلات المالية الأخرى	**٣١,٠١٧**	(٢٥٦,٣١١)
مصروفات أخرى	**(٣٣٥,٤٠٧)**	(٢٩٣,٠٤٧)
خسارة في التقاضي	**(١٦١,٦٤٦)**	-
اجمالي المصاريف و انخفاض القيمة	**(١,٩٦٤,٦٩٤)**	(٢,٠٩٥,١٩٢)
الربح قبل حصة نتائج الشركة الزميلة والضريبة	**٨٦٤,١٠٨**	٨١٣,٤٤٤
حصة من نتائج الشركة الزميلة	**٥٥٥**	٢٣٧
ربح قبل الضريبة	**٨٦٤,٦٦٣**	٨١٣,٦٨١
مصروف ضريبة الدخل	**(٩٥,١٨٥)**	(٤٨,٣٠٦)
ربح السنة	**٧٦٩,٤٧٨**	٧٦٥,٣٧٥
العائدات للسهم:		
العائدات الأساسية والمخفف للسهم (ريال قطري للسهم الواحد)	**٠,٢٥**	٠,٢٥

بنك الدوحة ش.م.ع.ق

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
ربح السنة	**٧٦٩,٤٧٨**	٧٦٥,٣٧٥
الدخل الشامل الآخر		
البنود المُعاد أو التي قد يعاد تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل:		
فروقات تحويل العملات الأجنبية عن عمليات أجنبية	**(٤٢١)**	(١٦,٢٧٨)
صافي الحركة في تحوطات التدفقات النقدية - الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة	**(٦٠٤)**	٦٠٤
الحركة في احتياطي القيمة العادلة (أدوات الدين): صافي التغيُّر في القيمة العادلة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٢٧٩,٨٠٦**	(١,٣٥٥,٤٥٤)
صافي المبلغ المحول الى بيان الدخل الموحد	**(٢٦٨,٦٥٢)**	١,١٣٤,٦٠٧
	١٠,١٢٩	(٢٣٦,٥٢١)
البنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل		
صافي التغيُّر في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٢٧,٣٧٨**	(٦٧,٨٣٠)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر	**٣٧,٥٠٧**	(٣٠٤,٣٥١)
إجمالي الدخل الشامل الآخر	**٨٠٦,٩٨٥**	٤٦١,٠٢٤

بنك الدوحة ش.م.ع.ق

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	أرباح مدورة	إجمالي	أدوات مالية كرأس مال اضافي شريحة ١	إجمالي حقوق الملكية
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	**٣,١٠٠,٤٦٧**	**٥٠٩٥,٦٧٣**	**١,٣١٢,٦٠٠**	**٧٧٦,٢٧٦**	**١٠,٧٨٨,٨٠٧**	**٤,٠٠٠,٠٠٠**	**١٤,٧٨٨,٨٠٧**
إجمالي الدخل الشامل للسنة:							
ربح السنة	-	-	-	٧٦٩,٤٧٨	٧٦٩,٤٧٨	-	٧٦٩,٤٧٨
الربح الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**٧٦٩,٤٧٨**	**٧٦٩,٤٧٨**	**-**	**٧٦٩,٤٧٨**
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	١٤,٤٧٩	-	(١٤,٤٧٩)	-	-	-
تحويل إلى احتياطي مخاطر	-	-	١٠٤,٠٠٠	(١٠٤,٠٠٠)	-	-	-
توزيع الى سندات رأس مال اضافي شريحة ١	-	-	-	(١٩,٠٠٠)	(١٩,٠٠٠)	-	(١٩,٠٠٠)
مساهمة في صندوق دعم النشطة الاجتماعي والرياضي	-	-	-	(١٩,٢٣٧)	(١٩,٢٣٧)	-	(١٩,٢٣٧)
المعاملات مع المساهمين:							
توزيعات أرباح لسنة ٢٠٢٣	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٣,١٠٠,٤٦٧**	**٥,١١٠,١٥٢**	**١,٤١٦,٦٠٠**	**٩٨٥,٠٣٠**	**١,٤٣٣,٠٢١**	**٤,٠٠٠,٠٠٠**	**١٤,٣٣٣,٠٢١**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٣,١٠٠,٤٦٧	٥,٠٩٤,٦٠٧	١,٣١٢,٦٠٠	٩٣٤,٦٠٦	١٠,٤٥٦,٩٨٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٤٥٦,٩٨٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة:							
ربح السنة	-	-	-	٧٦٥,٣٧٥	٧٦٥,٣٧٥	-	٧٦٥,٣٧٥
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	(٣٠٤,٣٥١)	(٣٠٤,٣٥١)	-	(٣٠٤,٣٥١)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	٤٦١,٠٢٤	٤٦١,٠٢٤	**-**	٤٦١,٠٢٤
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	١,٠٦٦	-	(١,٠٦٦)	-	-	-
تحويل إلى احتياطي مخاطر	-	-	٢٨٣,٠٠٠	(٢٨٣,٠٠٠)	-	-	-
توزيع الى سندات رأس مال اضافي شريحة ١	-	-	-	(١٩,٠٠٠)	(١٩,٠٠٠)	-	(١٩,٠٠٠)
مساهمة في صندوق دعم النشطة الاجتماعي والرياضي	-	-	-	(١٩,٢٣٧)	(١٩,٢٣٧)	-	(١٩,٢٣٧)
المعاملات مع المساهمين:							
توزيعات أرباح لسنة ٢٠٢١	-	-	-	(٢٣٢,٥٣٥)	(٢٣٢,٥٣٥)	-	(٢٣٢,٥٣٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٣,١٠٠,٤٦٧**	**٥,٠٩٥,٦٧٣**	**١,٣١٢,٦٠٠**	**٧٦٥,٣٧٥**	**١٠,٧٨٨,٨٠٧**	**٤,٠٠٠,٠٠٠**	**١٤,٧٨٨,٨٠٧**

اقترحت المجموعة توزيع سندات رأس المال من الفئة الأولى بمبلغ ١٩٠ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وافق مصرف قطر المركزي وتخضع لموافقة مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة. تخضع توزيعات سندات رأس المال من الفئة الأولى بمبلغ ١٩٠ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وافق مصرف قطر المركزي وتخضع لموافقة مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة. مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ خلال السنة الحالية.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق

التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	2023	2022
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
ربح قبل الضريبة	**٨٦٤,٦٦٣**	٨١٣,٦٨١
تعديلاتٌ على:		
صافي خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء	**٨٩٢,٣٦٠**	٩٦٩,٦٧٠
صافي استرداد الانخفاض في قيمة استثمارات في أوراق مالية	**(٤,٢٢٢)**	(٢٤,٨٢٠)
صافي خسائر الانخفاض في قيمة التسهيلات المالية الأخرى	**(٣١,٠١٧)**	٢٥٦,٣١١
استهلاك	**٨٩,٣٧٥**	٩٩,٩٠٣
إطفاء تكاليف تمويل	**١٥,٧٤٥**	١٩,١٨٦
إيرادات توزيعات الأرباح	**(٣٩,٩٤٩)**	(٣٨,٦٩٣)
صافي إيرادات من استثمارات في أوراق مالية مقاسة	**(٧١,٠٥٩)**	١٣,٤٢٤
صافي ربح من بيع ممتلكات وأثاث ومعدات	**١,٤٥١**	(١)
حصة من نتائج شركة زميلة	**(٥٥٥)**	(٢٣٧)
الارباح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**١,٧١٦,٢٩٢**	٢,١٠٨,٤٢٤
تغير في الارصدة المستحقة من البنوك و أرصدة البنك المركزي	**(٤٨٤,٦٢٧)**	(١,٣٢٣,٨٤٣)
تغير في القروض والسلف المقدمة للعملاء	**(٦٠٦,٥٥٢)**	٣,٦٤٦,٤٥٢
تغير في الموجودات الأخرى	**(٣٥٠,٦٢٤)**	(١٦٢,٨٠٠)
تغير في الارصدة مستحقة الى البنوك	**٤,٦٦٩,٢١٦**	(٣,٢٧٢,٣٣٨)
تغير في ودائع العملاء	**١,٤٤٣,٠٣٨**	(٢٢٦,٢١٤)
تغير في المطلوبات الأخرى	**(١٢٩,٩٨٨)**	٦٧,٩٠٧
مساهمة في صندوق دعم الانشطة الاجتماعي والرياضي	**(١٩,٢٣٧)**	(١٧,٥٩٤)
ضريبة دخل مدفوعة	**(٢٧,٠٢٥)**	(٤٨,٧٣٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية	**٦,٢١٠,٤٩٣**	٧٧١,٢٦٤
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		
شراء استثمارات في أوراق مالية	**(١٢,٧٣٤,٨٩٩)**	(٧,٣٦١,١٨٨)
متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية	**٧,٤٢٦,١٠٩**	٧,٢٠٤,٣٦٩
اقتناء ممتلكات وأثاث ومعدات	**(٤١,٤٢١)**	(١٢,١١٣)
الأرباح المستلمة	**٣٩,٩٤٩**	٣٨,٦٩٣
متحصلات من بيع ممتلكات وأثاث ومعدات	**١٢٠**	١
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	**(٥,٣١٠,١٤٢)**	(١٣٠,٢٣٨)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
(سداد) من القروض الأخرى	**(٢,٩٦٢,٥٩٨)**	(٨٤٦,٤٦٨)
متحصلات من اصدار سندات الدين	**٥٦,١٣٥**	٦٠٥,٥٧٣
سداد مطلوبات الإيجار	**(٣٥,٩٩٩)**	(٣٨,١٨٦)
توزيع الى سندات رأس المال من الفئة الأولى	**(١٩٠,٠٠٠)**	(٣٨٦,٥٠٠)
توزيعات أرباح مدفوعة	**(٢٣٢,٥٣٥)**	(٢٣٢,٥٣٥)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية	**(٣,٣٦٤,٩٩٧)**	(٨٩٨,١١٦)
صافي الانخفاض في النقد وشبه النقد	**(٢,٤٦٤,٦٤٦)**	(٢٥٧,٠٩٠)
نقد وشبه النقد في ١ يناير	**٧,١٠١,٢١٠**	٧,٣٥٨,٣٠٠
نقد وشبه النقد في ٣١ ديسمبر	**٤,٦٣٦,٥٦٤**	٧,١٠١,٢١٠
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح:		
فوائد مستلمة	**٥,٥١٧,٠٥٥**	٣,٨٧٩,٦١٣
فوائد مدفوعة	**٣,١٧٠,٧٢٨**	١,٥٠٨,٦٥٧
توزيعات أرباح مستلمة	**٣٩,٩٤٩**	٣٨,٦٩٣

إفصاح البنود غير النقدية:

بلغ إجمالي إضافة موجودات حق انتفاع والإضافات المقابلة لمطلوبات الإيجار ٢٣ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٣١ ديسمبر٢٠٢٢: ٦٣ مليون ريال قطري)

تقرير مجلس الإدارة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١

واصل بنك الدوحة استراتيجيته التي بدأها على مدى الأعوام السابقة مما ساهم بالحفاظ على مستوى الأداء المالي المتميز وعزز من تحقيق أفضل مستويات الأداء على الصعيد المالي والتنظيمي وعلى صعيد الخدمات، حيث تمكنا وبحمد الله تعالى خلال عام ٢٠٢٣ من تحقيق معظم ما وضعناه من أهداف في استراتيجية البنك وفي الموازنة التقديرية. وقد تضمنت هذه الإنجازات تعزيز وتقوية المركز المالي للبنك وتحقيق أفضل نسبة عائد على متوسط حقوق المساهمين وعلى متوسط الموجودات، هذا بالإضافة إلى طرح العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة وخاصة الخدمات المصرفية الرقمية. هذا بالإضافة إلى التركيز على عملية إدارة المخاطر ورأس المال وتبني التكنولوجيا المتطورة لبناء الحلول التي تتمحور حول احتياجات وتطلعات العملاء وأيضاً تعزيز الكادر الوظيفي في البنك من خلال إدخال العديد من الخبرات والكفاءات في المستويات الإدارية المختلفة، إضافة إلى إعادة هيكلة شبكة الفروع المحلية والدولية.

وخلال العام تم تعيين سعادة الشيخ عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني رئيسًا تنفيذيًا لمجموعة بنك الدوحة، وذلك في خطوة تعكس التزام البنك بضمّ أفضل الكوادر إلى فريقه الإداري وبناء فريق قيادي رفيع المستوى، والانطلاق في مسيرة تحوّل هادفة لتحسين عمليات البنك مع تلبية توقعات الموظفين والعملاء والمساهمين على حد سواء.

وقد تم في ذات العام التركيز على الكوادر القطرية حيث استقطبنا العديد من الموظفين القطريين وتم إخضاعهم لدورات تدريبية مكثفة، وأتحنا لهم الفرصة لاكتساب الخبرات والمهارات الخارجية من خلال إلحاقهم للعمل بفروع البنك.

فعلى الصعيد المحلي بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر ثمانية عشر فرعاً بالإضافة إلى فرع للشركات ومركزين مخصصين لخدمة العملاء من الشركات. وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك خمسة فروع في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والهند، هذا بالإضافة إلى مكاتب تمثيلية في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وجنوب أفريقيا وبنجلاديش ونيبال.

كما ويمتلك البنك أيضا شركة شرق للتأمين وهي شركة تابعة مملوكة للبنك بالكامل إضافة إلى حصة استراتيجية بنسبة ٤٠,٠١٪ من رأس مال شركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وهي شركة وساطة هندية تمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

لقد حرصنا خلال الأعوام السابقة على تعزيز قاعدة رأس مال البنك الأساسي ونسبة كفاية رأس المال من خلال إصدار أدوات رأس مال أساسي بمبلغ ٤ مليار ريال قطري مؤهلة كرأس مال أساسي إضافي وفقاً لشروط ومتطلبات السادة مصرف قطر المركزي وذلك بهدف تعزيز قدرة البنك على عملية الإقراض والمنافسة وعلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

تُظهر البيانات المالية المدققة للبنك لعام ٢٠٢٣ بأن صافي الربح قد بلغ ٧٦٩ مليون ريال قطري مقارنة مع ٧٦٥ مليون ريال في العام ٢٠٢٢ بنمو نسبته ٠,٥٪، وبأن إجمالي الموجودات قد زاد من ٩٧,٦ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ إلى ١٠١,٣ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، أي بنمو قدره ٣,٦ مليار ريال وبنسبة ٣,٧٪، في حين حافظ صافي القروض والسلف على نفس مستوى العام السابق تقريبًا ليسجل ٥٨ مليار ريال. كما حقق البنك نموّا في إقراض القطاع الخاص بنسبة ٥٪ مقارنة بالعام السابق.

وشهدت ودائع العملاء نموّا من ٥٠,١ مليار ريال في العام الماضي إلى ٥١,٦ مليار ريال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، أي بنمو قدره ١,٤ مليار ريال وبنسبة ٢,٩٪. ووصلت محفظة الاستثمارات إلى ٣٠,٤ مليار ريال لتسجل بذلك نموّا بنسبة ٢١,٧٪ مقارنة بالعام السابق. وقد بلغ صافي الإيرادات التشغيلية عن العام ٢٠٢٣ ما قيمته ٢,٨ مليار ريال، في حين شهد صافي الرسوم والعمولات نموّا بنسبة ١,٥٪ ليصل إلى ٣٧٦ مليون ريال.

من ناحية أخرى، فإن البنك يواصل الحفاظ على متانة رأسماله ومراكز السيولة لديه، حيث بقيت نسبة الأسهم العادية من المستوى الأول فوق ١٢,٩٨٪، وبلغت نسبة كفاية رأس المال ما نسبته ١٩,٢٥٪. كما واصل البنك تحقيق معدلات مرتفعة لتغطية السيولة عند ١٤٢٪. وقد وصل إجمالي حقوق المساهمين إلى ١٤,٤ مليار رق، بزيادة قدرها ٢,٦٪ مقارنة بالعام السابق، في حين بلغ العائد على السهم ٠,٢٥ ريال.

واعتماداً على هذه النتائج، اتخذ مجلس الإدارة قراراً في اجتماعه الذي عقد بتاريخ ٢٤ / ٠١ / ٢٠٢٤ التقدم بتوصية إلى الجمعية العامة للمساهمين للموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع (٠,٠٧٥) ريال قطري للسهم الواحد، وهو ما يعادل ٧,٥٪ من رأس المال المدفوع.

الخطة المستقبلية للبنك:

على صعيد الخطة المستقبلية للبنك حافظ بنك الدوحة على مكانته كأحد المؤسسات الرائدة في القطاع المصرفي في دولة قطر. وقد تم تحقيق ذلك من خلال استراتيجية البنك الخمسية، والتي تتضمن على ثمانية مبادئ توجيهية استراتيجية. وسوف يواصل بنك الدوحة التركيز على تعزيز تجربة العملاء، وتعزيز الإيرادات، وخفض التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، فإننا ندرك أن التغيرات على المستوى الجيوسياسي والاقتصاد الكلي وغيرها من التغيرات على الصعيد العالمي يمكن أن تؤثر على القطاع المصرفي وعلى البيئة التشغيلية للبنك، ولذلك ستبقى عملية إدارة المخاطر ورأس المال من ضمن مجالات التركيز الاستراتيجي الرئيسية للبنك. وفي ضوء التطور السريع في عالم التكنولوجيا، يضع بنك الدوحة التقنية والرقمنة والابتكار في صميم استراتيجيته، ولذلك سوف نستمر في تبني التكنولوجيا المتطورة لبناء حلول تتمحور حول احتياجات وتطلعات العملاء. وإدراكًا منه لأهمية الاستدامة، فإن البنك ملتزمٌ بدمج المعايير والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع أعماله وعملياته. علاوة على ذلك، فإن ثقافة البنك تعزز التمكين والمساءلة وتطوير الكفاءات، وكل ذلك، جنبًا إلى جنب مع قيمنا، من شأنه أن يدفع البنك إلى الأمام نحو مستقبل أكثر إشراقًا.

ومع دخول الخدمات المالية آفاقاً جديدة في ظل تنامي الدور التقني، والرقمنة، والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، واحتدام المنافسة، والتطور السريع على المستوى التنظيمي، يبقى بنك الدوحة ملتزمًا تمامًا تجاه عملائه ومساهميه وموظفيه والمجتمع ككل.

المنتجات والخدمات

كما تعلمون، شكلت ظروف الاقتصاد الكلي بعد جائحة كوفيد-١٩ العديد من التحديات للاقتصاد العالمي والقطاع المصرفي. وعلى الرغم من التحديات الخارجية، واصل بنك الدوحة الحفاظ على مستوى خدمة العملاء المتوقع.

كما ركز البنك على تسريع جميع المبادرات بخصوص التحوّل

الرقمي والذي أكسب البنك موقعاً بين أكثر البنوك المؤثّرة وذلك في البحث المستقل والمُعدّ من قبل Stat IPSOS. ويُعد هذا الإنجاز ثمرة تركيز البنك على تقديم الخدمات الرقمية من خلال القنوات البديلة وتشجيع العملاء في الوقت ذاته على الاستغناء عن زيارة فروع بنك الدوحة حيث تم تحفيزهم بشكل كبير من خلال الاستمرار في الحملة الرئيسية لتفعيل استخدام القنوات الرقمية والمدعومة بحوافز للعملاء لتسريع تحقيق التقدّم في استخدام الخدمات الرقمية.

وعلى الصعيد الرقمي، أطلق بنك الدوحة منصة حسابات التداول (Q-Trade) لتعزيز خدمات التداول على بورصة قطر للعملاء. وضمن تركيزه القوي على العملاء، عمل البنك دون انقطاع على توظيف استطلاعات العملاء في تعزيز الأداء الكلي لقنوات البنك الإلكترونية الأمر الذي انعكس إيجابا في التقييم العام الأخير لرضاء العملاء حيال تطبيق بنك الدوحة والذي بلغ ٤,٦ من ٥ في كل من متجر غوغل بلاي ومتجر آبل. كما واصل بنك الدوحة تركيز جهوده على توسيع أعمال بوابات الدفع الإلكترونية، حيث طرح البنك حلولاً جديدة في مجال التجارة الإلكترونية بهدف تعزيز الخدمات المقدمة عبر بوابة الدفع الإلكترونية الحالية. كما قام البنك بتفعيل خدمة رابط الدفع للتجار لتزويدهم بخيارات دفع أسهل وأكثر ملاءمة عبر الإنترنت.

وفي العام ٢٠٢٣، استمر بنك الدوحة في تعزيز التطبيق الخاص بمحفظة Doha Easy Pay والذي يُمكن العملاء من السداد بسرعة وأمان وسلاسة بإضافة بطاقات الخصم والائتمان الخاصة بهم إلى التطبيق، حيث يمكن لعملاء بنك الدوحة تنزيل التطبيق من متجر آبل أو متجر غوغل بلي ومن ثم إنجاز عمليات الدفع لمشترياتهم بمجرد تثبيت الكاميرا على رمز الاستجابة السريعة. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن التطبيق مستخدميه من تحويل الأموال إلى المستفيدين بصورة فورية وذلك بربط بطاقة الخصم الخاصة بهم من بنك الدوحة بالمحفظة. وقد نالت محفظة الدوحة الرقمية استحسان العملاء ووصل عدد العملاء الذين قاموا بالتسجيل في التطبيق إلى أكثر من ٦١ ألف عميل بحلول ديسمبر ٢٠٢٣. وكان بنك الدوحة قد طرح في وقت سابق خدمة "Tap n Pay" ضمن محفظة Doha Pay الرقمية، بالإضافة إلى طرح خيارات دفع أخرى عبر الأجهزة لنظامي التشغيل iOS وأندرويد، مثل Google Pay وApple Pay.

واستمر العمل على تعزيز المعالجة القائمة على المعاملات، حيث بذلنا جهودًا مكثفة لتخفيف عبء تنفيذ معاملات العملاء في الفروع لا سيما الإيداعات النقدية، وتم تشجيع العملاء، بما في ذلك عملاء الشركات، للقيام بتلك المعاملات عبر ماكينات الإيداع النقدي المخصصة للمبالغ الكبيرة. كما تمت معالجة ٩٠٪ من جميع المعاملات النقدية لفروع الأفراد (عمليات السحب والإيداع) من خلال شبكة ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنك، حيث تم تنفيذ ٦٢٪ من جميع معاملات إيداع الشيكات عبر شبكة ماكينات الصراف الآلي وماكينات الصراف الآلي التفاعلية التابعة للبنك.

وبغية المحافظة على أعلى مستوى من الأداء ضمن مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد وسعياً لتقديم الخدمات ذات التصميم الخاص لا سيما لشريحة العملاء الميسورين في بنك الدوحة، يُقدّم البنك باقة من أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية ومنتجات التأمين المصرفي الاستثنائية بالشراكة مع شركة "ميتلايف" وشركة شرق للتأمين وشركة الخليج للتأمين التكافلي. وتمكّن البنك خلال العام ٢٠٢٣ من توزيع أكثر من ٦,٠٠٠ بوليصة تأمين لعملائه الكرام. كما أطلق البنك عرضًا لتوفير تأمين سيارة مجاني لعملاء الريادة الجدد، بالإضافة إلى تقديم خصم بنسبة ١٠٪ على عمليات الدفع التي تتم عبر الوسائل الرقمية لمجموعة منتقاة من منتجات التأمين. ويعود الفضل في ذلك بالتأكيد إلى الثقة والتقدير الذي يكنه عملاء بنك الدوحة للبنك بصفته المؤسسة المالية الرائدة والمفضلة والموثوقة في قطر.

كما طرح بنك الدوحة خلال العام حساب الدانة بلس للتوفير، وهو حساب توفير يقدم عوائد كبيرة على الأرصدة بالإضافة إلى فرص للفوز بجوائز نقدية قيّمة. وبالتالي فإن هذا الحساب الرائد للتوفير في قطر يجمع بين أسعار الفائدة التنافسية وفرص الفوز بمكافآت نقدية كبيرة.

وخلال العام ٢٠٢٣ قام بنك الدوحة بإطلاق العديد من الحملات وقد تضمنت على مجموعة من المزايا لجميع فئات المنتجات بما في ذلك مجموعة تنافسية من خيارات التمويل الشخصي بأسعار تفضيلية مع إمكانية تأجيل سداد القروض ومزايا بطاقات الائتمان التي تلبي احتياجات نمط حياة العميل. وقد تضمّنت المبادرات الخاصة بقروض الأفراد المقدمة من البنك على تمديد فترة حملة القروض الشخصية مع استرداد نقدي يصل إلى ٢٥,٠٠٠ ريال قطري، وإطلاق حملة قرض السيارات الأخضر وقرض المنزل الأخضر، بالإضافة إلى تقديم قروض سكنية بنسبة فائدة ٠٪ للسنة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك حملة للحصول على قرض مقابل وديعة بهدف تعزيز ارتباط العميل بالبنك. كما أبدى البنك التزامه برضا العملاء من خلال تقديم عرض التأجيل المجاني للأقساط خلال شهري أبريل ويونيو ٢٠٢٣، وذلك تزامناً مع الاحتفال بعطلة العيد. فضلاً عن ذلك، شارك البنك بفاعلية في اكتتاب الطرح العام الأوّلي لشركة ميزة، بما يدل على التزامه بمساعدة العملاء على الاستفادة من الفرص المالية الرئيسية المتاحة.

وفي إطار الجهود المبذولة للمحافظة على موقعه الريادي في مجال البطاقات البنكية، ركز البنك على المبادرات المعنية بزيادة حجم الإنفاق باستخدام البطاقات، حيث سجل حجم الإنفاق باستخدام بطاقات الائتمان نموّا بنسبة ١٢٪ وبما يتجاوز ٤ مليار ريال قطري خلال العام. وجاء ذلك النمو كنتيجة لجهود البنك المتواصلة لتشجيع العملاء على زيادة استخدام البطاقات من خلال العروض الترويجية مثل عرض الحصول على هاتف آيفون ١٥، وعرض عطلة نهاية الأسبوع على تطبيق "طلبات"، وغيرها، وذلك بالإضافة إلى العروض الحالية، مثل عرض "اشتري واحدة واحصل على الثانية مجانًا" لدى دور السينما، وعرض الدخول المجاني إلى صالات الألعاب الرياضية، وغيرها. هذا وتظل بطاقة ائتمان نادي الامتياز التابع للخطوط الجوية القطرية واحدة من المنتجات الرائدة لبنك الدوحة وأداة هامة لجذب شريحة العملاء المميزين إلى البنك. وقد شهد حجم الإنفاق باستخدام البطاقة نموّا بنسبة ١١٤٪ في عام ٢٠٢٣. ففضلاً عن تمكين العملاء من ربح نقاط أفيوس، فإن هذه البطاقة تعدّ البطاقة الوحيدة التي توفر للعملاء إمكانية ربح نقاط كيوبويتنس على استخدام البطاقة. وقد تم تعزيز هذه العروض من خلال الدخول في شراكة مع قطر مول لإتاحة الفرصة للعملاء لربح نقاط أفيوس إضافية عند استخدام بطاقات ائتمان بنك الدوحة لدى قطر مول. من ناحية أخرى، فقد سجلت

بطاقات ائتمان الشركات المقدمة من بنك الدوحة نموّا بنسبة ٦٥٪ مقارنة بالعام السابق مع حجم إنفاق بلغ ٧٩٦ مليون ريال قطري. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تمكّن البنك من استقطاب العديد من الشركات الكبيرة في الدولة، ونتوقع أن يستمر هذا النهج خلال السنوات القادمة.

وبناءً على تميزه في الخدمات المصرفية، سعى بنك الدوحة إلى تزويد عملائه من الشركات بالقنوات والمنتجات والخدمات والحلول المصرفية التي تلبي متطلباتهم المصرفية بأقصى درجات السهولة والراحة وبأكثر الطرق أمانًا. ومن ضمن هذه المساعي، قدّم بنك الدوحة العديد من الميزات والتحسينات هذا العام في حلول إدارة النقد والمدفوعات بهدف تزويد عملائه من الشركات بقدرات معززة لتحقيق التميز. وتضمنت التحسينات والميزات الرئيسية إمكانية إجراء تحويلات مالية كبيرة بين حسابات العملاء في بنك الدوحة، وزيادة سقوف المعاملات، والدفع بعملات متعددة، والدفع باستخدام بطاقات الشركات، وغيرها. وكان البنك قد قام خلال العام بتحويل اثنين من فروعه (فرع المنطقة الصناعية وفرع المتحف) إلى مراكز خدمة مخصصة للشركات لتقديم خدمة أفضل للعملاء وتلبية احتياجاتهم.

وقد تمكن البنك وتماشيا مع الرؤية الاستراتيجية للدولة من تحقيق تقدم كبير في الانتقال من المعاملات الورقية إلى المعاملات الإلكترونية، حيث ارتفعت نسبة المعاملات عبر الإنترنت إلى ٨٦٪ في معاملات التحويلات المحلية وإلى ٤٩٪ للتحويلات المالية الدولية. هذا بالإضافة إلى تطبيق لائحة جديدة للرسوم والعمولات لعملاء الخدمات المصرفية التجارية. كما تم تعزيز قدرات الإبلاغ من خلال إطلاق خدمة رسائل السويفت MT ٩٤٠ وحلول SWIFT FileAct. وفي مجال التمويل التجاري، قام بنك الدوحة بإعادة التفاوض بشأن أسعار الصفقات في القطاع العام مما أدى إلى تحقيق دخل إضافي دون تقديم تعرضات إضافية. وسيواصل البنك التركيز على خدمات التمويل التجاري الإلكترونية واستقطاب عملاء جدد لتعزيز الإيرادات من الرسوم والعمولات.

من ناحية أخرى، يواصل بنك الدوحة التزامه بدمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياته الرئيسية. وفضلاً عن إطلاق إطار التمويل المستدام، قام البنك خلال العام ٢٠٢٣ بإضافة الانتقال إلى الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن ركائزه الاستراتيجية الرئيسية. ويتيح ذلك للبنك إصدار مختلف أدوات التمويل المتوافقة مع مبادئ السندات الخضراء، ومبادئ السندات الاجتماعية، وإرشادات سندات الاستدامة. علاوة على ذلك، واصل بنك الدوحة جهوده في العمل الإنساني والمجتمعي، وظل ملتزمًا بدعم مختلف المنظمات والمؤسسات الخيرية والتطوعية. وواصل البنك تقديم الدعم للمبادرات الخيرية، مثل حملة الشتاء الدافئ التي أطلقها الهلال الأحمر القطري. كما واصل البنك مساهمته في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية. كما تم تنظيم أنشطة وبرامج متنوعة لموظفي البنك لتعزيز قيم التعاون والتضامن والترابط بينهم. وتضمنت بعض المبادرات رعاية معرض "ابن بيتك" للترويج للمنازل الذكية المستدامة، وحملة التوعية بتغير المناخ في المدارس، واليوم الرياضي، وتنظيف الشاطئ، وحملة التبرع بالدم، ونشاط غرس الأشجار.

الجوائز:

نظراً للملاءة والمتانة المالية التي يتمتع بها بنك الدوحة على المستويين المحلي والإقليمي والدولي ولما قدمه من خدمات ومنتجات مصرفية متطورة ولدوره الريادي في نقل التجربة المصرفية القطرية إلى آفاق جديدة، فقد حاز على تقدير واعتراف عدد من المختصين في القطاع المالي والمصرفي. فبالإضافة إلى الجوائز التي حصل عليها في الأعوام السابقة، حاز البنك خلال عام ٢٠٢٣ على جائزة "أفضل بنك في مجال دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في الأعمال" من اتحاد أسواق المال العربية وجائزة "الريادة في السوق في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات" من مجلة يوروموني.

شكر وتقدير:

بهذه المناسبة، يتقدم مجلس إدارة بنك الدوحة بخالص الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى وإلى سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني - رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وإلى سعادة السيد / علي بن أحمد الكواري - وزير المالية وإلى سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني - وزير التجارة والصناعة وإلى سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني - المحافظ وإلى جميع المسؤولين بمصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر لدعمهم اللامتناهي لنا.

كما ويتوجه المجلس أيضاً بالتحية والشكر إلى السادة المساهمين والعملاء الكرام، وإلى إدارة البنك التنفيذية ولجميع موظفي البنك على ما أبدوه من جهود وتعاون خلال هذا العام.

والله ولي التوفيق،،،

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

منتجات وخدمات
مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

الحسابات
- الحسابات الجارية
- حسابات الدانة للتوفير
- حسابات الدانة العائلي
- برنامج الدانة للتوفير
- حساب الدانة للمدخرين الصغار
- حساب التوفير المرن
- الوديعة الثابتة
- حساب الوديعة تحت الطلب
- وديعة الادخار الذكية المتكررة
- الوديعة الثابتة ذات الفوائد المدفوعة مقدماً
- الحسابات الخضراء

الباقات الخاصة
- باقة المغتربين الهنود
- حساب 4 في 1 للهنود غير المقيمين بالخارج

القنوات والخدمات الإلكترونية
- خدمة الإنترنت المصرفي
- تطبيق الجوال المصرفي
- تطبيق الجوال المصرفي عبر الساعة الذكية
- شبكة أجهزة الصراف الآلي
- الفروع الإلكترونية
- خدمة الهاتف المصرفي
- مركز الاتصال
- خدمات دفع الفواتير وإعادة تعبئة رصيد الجوال
- خدمة تحويل الأموال محلياً ودولياً
- خدمة سحب الأموال من الصراف الآلي بدون بطاقة
- خدمة الدردشة على الواتس أب
- الكشوفات الإلكترونية
- تفعيل فوري للبطاقة
- جهاز الصراف الآلي التفاعلي

بطاقات بنك الدوحة
- بطاقة فيزا إنفينيت الائتمانية
- بطاقة ائتمان نادي الامتياز التابع للخطوط الجوية القطرية فيزا إنفينيت
- بطاقة ائتمان نادي الامتياز التابع للخطوط الجوية القطرية فيزا سيغنتشر
- بطاقة فيزا سيغنتشر للاسترداد النقدي الائتمانية
- بطاقة فيزا سيغنتشر الائتمانية
- بطاقة فيزا بلاتينيوم الائتمانية
- بطاقة بنك الدوحة لولو بلاتينوم ماستركارد الائتمانية

خدمات بطاقات الخصم
- بطاقة الخصم ماستركارد من بنك الدوحة
- بطاقة الخصم وورلد ماستركارد من بنك الدوحة
- بطاقة الخصم وورلد إيليت ماستركارد من بنك الدوحة

خدمات بطاقات الشركات
- بطاقة فيزا للشركات

بطاقات مسبقة الدفع
- بطاقة هميان
- ببطاقة كليك

خدمات الدفع
- أبل باي وجوجل باي
- خدمات مدفوعات البطاقات للتجار
- بوابة الدفع الإلكترونية
- محفظة الدوحة باي الرقمية
- خدمة نظام قطر للدفع عبر الجوال

القروض
- القروض الشخصية
- قروض السيارات
- القروض السكنية الصديقة للبيئة
- قروض السيارات الصديقة للبيئة
- قروض مقابل عائدات الإيجار
- قروض مقابل الودائع
- قروض مقابل ودائع غير مقيمة
- قروض الاكتتاب العام الاولي.(منتج موسمي ليس منتجًا منتظما.)

خدمات ومنتجات التأمين المصرفي
- تأمين السكن
- تأمين السفر
- التأمين الطبي
- التأمين ضد الحوادث الشخصية
- تأمين المركبات
- برنامج تعليم الأبناء
- برنامج التقاعد
- التأمين على الحياة
- جميع منتجات التأمين الأخرى

الفروع المحلية و
دليل الفروع الإلكترونية

الفروع المحلية

الفرع الرئيسي (٢٠٢)
ص.ب: ٣٨١٨ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٥٥٠ / ٤٠١٥٣٥٥٥
فاكس: ٤٤٤١٦٦٣١ / ٤٤٤٥٦٨٣٧
تلكس: DOHBNK-٤٥٣٤
سويفت: DOHBQAQA

المتحف (٢٠٤)
ص.ب: ٢٣٢٥٠، الدوحة، قطر
هاتف: ٥٣ / ٤٠١٥٣١٥٢
فاكس: ٤٠١٥٣١٥٠
تلكس: DOHBNK-٤٥٣٤
سويفت: DOHBQAQA

سيتي سنتر (٢١٠)
ص.ب: ٣١٤٩٠ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٥١ / ٤٠١٥٣٣٥٠
فاكس: ٤٤١١٥٠١٨
سويفت: DOHBQAQA

بن عمران (٢١٣)
ص.ب: ٨٦٤٦ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٢٣ / ٤٠١٥٣٣٢٢
فاكس: ٤٤٨٧٤٦٧٠
سويفت: DOHBQAQA

الدائري الثالث (٢١٥)
ص.ب: ٣٨٤٦ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٥٠٢ / ٣٥٠١ / ٤٠١٥٣٥٠٠
فاكس: DOHBQAQA

الغرافة (٢١٦)
ص.ب: ٣١٦٣٦ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٧٩ / ٤٠١٥٣٣٧٧
فاكس: ٤٠١٥٣٣٨٠
سويفت: DOHBQAQA

الشركات (٢٢٢)
ص.ب: ٣٨١٨ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٥٧٥٠ /٥٧٥٧ / ٤٠١٥٥٧٥٥
فاكس: ٤٠١٥٥٧٤٥
سويفت: DOHBQAQA

المرقاب (٢٢٥)
ص.ب: ٨١٢٠ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٢٦٨ /٣٢٦٥ / ٣٢٦٧ / ٤٠١٥٣٢٦٦
فاكس: ٤٠١٥٣٢٦٤
سويفت: DOHBQAQA

طريق سلوى (٢٢٦)
ص.ب: ٢١٧٦ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣١٩٠ / ٤٠١٥٣١٨٨
فاكس: ٤٤٦٨١٧٦٨
تلكس: DBSWA DH-٤٧٤٤
سويفت: DOHBQAQA

المنطقة الصناعية (٢٢٧)
ص.ب: ٤٠٦٦٥، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٦٠١ / ٤٠١٥٣٦٠٠
فاكس: ٤٤٦٠٦١٧٥
سويفت: DOHBQAQA

أبو هامور (٢٢٨)
ص.ب: ٤٧٢٧٧، الدوحة، قطر
هاتف: ٥٤ / ٤٠١٥٣٢٥٣
فاكس: ٤٠١٥٣٢٥٠
سويفت: DOHBQAQA

دخان (٢٣٠)
ص.ب: ١٠٠١٨٨، دخان، قطر
هاتف: ٣٣١١ / ٤٠١٥٣٣١٠
فاكس: ٤٤٧١١٠٩٠
تلكس: DBDKN DH-٤٢١٠
سويفت: DOHBQAQA

الخور (٢٣١)
ص.ب: ٦٠٦٦٠، الخور، قطر
هاتف: ٣٣٨٩ / ٤٠١٥٣٣٨٨
فاكس: ٤٤٧٢٢١٥٧
سويفت: DOHBQAQA

الرويس (٢٣٥)
ص.ب: ٧٠٨٠٠
هاتف: ٣٣٠٦ / ٣٣٠٥ / ٤٠١٥٣٣٠٤
فاكس: ٤٤٧٣١٣٧٢
سويفت: DOHBQAQA

الوكرة (٢٣٧)
ص.ب: ١٩٧٢٧ ، الوكرة، قطر
هاتف: ٤٠١٥٣١٨٢ / ٧٨ / ٤٠١٥٣١٧٧
فاكس: ٤٠١٥٣١٨٥
سويفت: DOHBQAQA

مسيعيد (٢٤٠)
ص.ب: ٥٠١١١ ، مسيعيد، قطر
هاتف: ٤٠١٥٣٣٤٤ / ٤٠١٥٣٣٤٢
فاكس: ٤٤٧٦٢٣٤٤ / ٤٠١٥٣٣٤٣
تلكس: DBUSB DH ٤١٦٤
سويفت: DOHBQAQA
فاكس: ٤٤٧٧٠٦٣٩

الريان (٢٦٠)
ص.ب: ٩٠٤٢٤ ، الريان، قطر
هاتف: ٤٠١٥٣٢٢٢ / ٣٢٢٣
فاكس: ٤٤١١٩٤٧١
سويفت: DOHBQAQA

قطر مول (٢٦٥)
ص.ب: ٢٤٩١٣ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٧١٠ /٣٧١١ / ٤٠١٥٣٧٠١
فاكس: ٤٤٩٨٨٦٢٥
سويفت: DOHBQAQA

دوحة فيستيفال سيتي (٢٦٦)
ص.ب: ٢٧٣١ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٠٠ / ٤٠١٥٣٢٩٩
فاكس: ٤٤٣١١٠١٢
سويفت: DOHBQAQA

الفروع الإلكترونية

اللولو هايبرماركت - الدائري الرابع	+٩٧٤ ٤٤٦٦٠٩٥٧ / ٤٤٦٦٠٧٦١
اللولو هايبرماركت - الغرافة	+٩٧٤ ٤٤٧٨٠٧٢٩ / ٤٤٧٨٠٦٧٣
لولو الخور (مول الخور)	+٩٧٤ ٤٠١٥٣١٣٠ / ٤٠١٥٣١٢٩ / ٤٠١٥٣١٢٨

الفروع الخارجية ومكاتب التمثيل

مجموعة الخدمات المصرفية الدولية

المكتب الرئيسي

قطر
د. فؤاد إسحاق
رئيس الخزينة والاستثمار
ص.ب: ٣٨١٨ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٠٥٣٥٥ ٤٠١٥ ٩٧٤ +
فاكس: ٠٥٣٣١ ٤٠١٥ ٩٧٤ +
البريد الالكتروني: fishaq@dohabank.com.qa

الفروع الخارجية

فرع الكويت
السيدة نجاح صالح عبدالمحسن السليمان
مدير إقليمي - الكويت
شارع أحمد الجابر،
برج برايم - قطعة رقم (٥) - قسيمة رقم ٢٣
مبنى رقم ١، منطقة ٣ ص.ب: ٥٠٦ ، صفاة ١٣٠٠٦ ،
منطقة شرق، الكويت
هاتف: ٧٢١٧ ٢٢٩١ ٩٦٥+
فاكس: ٧٢٢٩ ٢٢٩١ ٩٦٥+
البريد الالكتروني: nsulaiman@dohabank.com.kw

فرع دبي (الإمارات العربية المتحدة)
الطابق الأرضي، برج القرن الواحد والعشرون،
شارع الشيخ زايد
ص.ب: ١٢٥٤٦٥، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٤٠٧٣١٠٠ ٩٧١٤ +
فاكس: ٣٢١٩٩٧٢ ٩٧١٤ +
البريد الالكتروني: bazargan@dohabank.ae

فرع أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)
برج العتيبة، شارع النجدة
ص.ب: ٢٧٤٤٨ ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٤٨٠٠ ٦٩٤ ٢ ٩٧١+
فاكس: ٤٨٤٤ ٦٩٤ ٢ ٩٧١+
البريد الالكتروني: bazargan@dohabank.ae

فرع مومباي
السيد مانيش ماثور
مدير إقليمي - الهند
ساكر باهان، الطابق الأرضي
مكتب رقم ٢٣٠ ، خلف خليج ركلامنيشن
ناريمان بونت، مومباي ٤٠٠٠٢١، الهند
هاتف: ١٠١١ ٦٢٨٦ ٢٢ ٩١ +
فاكس: ٥٢٩٠ ٢٢٨٧ ٢٢ ٩١ +
جوال: ١٢٣٧٩ ٩٦١٩٩ ٩١ +
البريد الالكتروني: mmathur@dohabank.co.in

فرع كوتشي (الهند)
السيد رينجيث فيجايان
مدير فرع
فرع كوتشي لولو مول،
الطابق الأول ١٠٠٠ / ٣٤ ,NH ٤٧ إيدابالي،
كوتشي - ٦٨٢٠٢٤ ،
ولاية كيرلا
هاتف: ٤١٠٠٠٦١ ٤٨٤ ٩١ +
فاكس: ٤١٠٠١٦٥ ٤٨٤ ٩١ +
جوال: ٧٨٢٩٩٠٩٠٦٩ ٩١+
البريد الالكتروني: renjithv@dohabank.co.in

المكاتب التمثيلية

المكتب التمثيلي، أستراليا
السيد هيلتون وود
الرئيس التمثيلي للمكتب
المستوى ١٢ ، ٧٩-٧٧ شارع يورك،
NSW ٢٠٠٠ سيدني، استراليا
هاتف: ٨١٠٢ ٦٢٢٣ ٦١٢ +
جوال: ١٩٠٣ ٢٤١٩ ٦١٤ +
البريد الالكتروني: hilton.wood@dohabank.com.au

المكتب التمثيلي، اليابان
السيد كانجي شينوميا
الرئيس التمثيلي للمكتب، بناية كيويتشي ٨ أف- ٣ب
١٢-٣ كيوشو، شيودا - كيو، طوكيو، ٠٠٩٤ - ١٠٢
اليابان
هاتف: ١٢٢٨ ٥٢١٠ ٨١٣ +
فاكس: ١٢٢٤ ٥٢١٠ ٨١٣ +
جوال: ٦١٩٧ ١٧٧٦ ٩٠٢ ٨١ +
البريد الالكتروني: kanji.shinomiya@dohabank.jp

المكتب التمثيلي، كوريا الجنوبية
السيد يونج ج. كواك
الرئيس التمثيلي للمكتب
١٨١٧ جونغرو ١٩ ، جونغرو غو، سيول، ٠٣١٥٧
كوريا الجنوبية
هاتف: ٦٤٤ / ٦٤٤٠ ٧٢٣ ٢ ٨٢ +
فاكس: ٦٤٤٣ ٧٢٣ ٢ ٨٢ +
جوال: ٣٩١٠ ٢٦٣٩ ١٠ ٨٢ +
البريد الالكتروني: jaykwak@dohabank.co.kr

المكتب التمثيلي، الصين
السيد بيتر لو
الرئيس التمثيلي للمكتب
جنا ج، B ٥٠٦ شانغهاي سنتر
رقم ١٣٧٦ طريق نانيينغ (دبليو)، شانغهاي ٢٠٠٠٤٠
جمهورية الصين الشعبية
هاتف: ٨٠٠٨ / ٨٠٠٦ ٦٢٧٩ ٨٦٢١ +
فاكس: ٨٠٠٩ ٦٢٧٩ ٨٦٢١ +
جوال: ٨١٤٥٤ ٩١٧٩ ١٣ ٨٦ +
البريد الالكتروني: peterlo@dohabanksh.com.cn

المكتب التمثيلي، سنغافورة
السيد - برنارد أونج
الرئيس التمثيلي للمكتب
الطابق ٥٨ ، ريبابليك بلازا ،
٩ رافلز بلايس
سنغافورة ٠٤٨٦١٩ سنغافورة
هاتف: ١٣٨١ ٦٨٢٣ ٦٥ +
جوال: ٥٦٥٤ ٩٨٣١ ٦٥ +
البريد الالكتروني: ivanlew@dohabank.com.sg

المكتب التمثيلي، تركيا
السيد نزيه أكالان
الرئيس التمثيلي للمكتب
شقق باغدات بالاس
باغدات كاد رقم ٣٠٢ / ١, ١٤:D
كاديوستان كاديكوف، ٣٤٧٢٨ ، اسطنبول، تركيا
هاتف: ٢٩٢٨ / ٢٩٢٩ ٣٥٦ ٢١٦ ٩٠ +
فاكس: ٢٩٢٧ ٣٥٦ ٢١٦ ٩٠ +
جوال: ٠٦١٦ ٣٣١ ٥٣٢ ٩٠ +
البريد الالكتروني: nezihakalan@dohabank.com.tr

المكتب التمثيلي، ألمانيا
السيد مايك جيليرت
الرئيس التمثيلي للمكتب
الطابق ١٨ ، تاونستروم، تاونهيستور ١
فرانكفورت إم ماين ٦٠٣١٠ ، ألمانيا
هاتف: ٤٢١١ ٥٠٥٠٦٠ ٤٩ ٦٩ +
فاكس: ٤١٥٠ ٥٠٥٠٦٠ ٤٩ ٦٩ +
جوال: ٤٩٩٩ ٣٢١ ١٧٠ ٤٩ +
البريد الالكتروني: maik.gellert@dohabank.eu

المكتب التمثيلي، لندن
السيد ريتشارد وايتنج
الرئيس التمثيلي للمكتب
الطابق ١ ، ديفونشاير هاوس ،
١ مايفير بليس ، مايفير
لندن W1J ٨٨A ، المملكة المتحدة
هاتف: ٢٠٧٢٦٨٤٩٦٥ (٠) ٤٤+ (مباشر)
٢٠٧٢٦٨٤٩٦٦ (٠) ٤٤+
جوال: ٢٣٢٦ ٢٣٢ ٧٩٠ ٤٤ +
البريد الالكتروني: rwhiting@dohabank.co.uk

المكتب التمثيلي، جنوب أفريقيا
السيدة أنيري فيس
٩٠ Rivonia Road، الطابق الثاني
TEB North Wing, Sandton, ٢٠٥٧
جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا
هاتف: ١١٦٦ ٢٨٦ ١٠ ٢٧ +
جوال: ٥١٤٣ ٦٩٣ ٧٩ ٢٧ +
البريد الالكتروني: avisser@dohabank.co.za

المكتب التمثيلي، بنغلادش
السيد أجاي كومار ساركر
ممثل رئيسي
مركز شرطة بلازا كونكورد للتسوق
الطابق الثامن، البرج أ، الوحدة (ل)، القطعة رقم ٠٢
الطريق رقم ١٤٤ جولشان ١- داكا ١٢١٢ ، بنغلاديش
هاتف: ٠٥٠٤٥١٥٤ ٠٢ ٨٨ +
فاكس: ٠٥٠٤٥١٥٢ ٠٢ ٨٨ +
جوال: ٨٨٠١٧١٣٠٨١٧٣٣ +
البريد الالكتروني: asarker@dohabank.com.bd

المكتب التمثيلي، النيبال
السيد سوراج بيكرام شاهي
ممثل رئيسي
Regus Business Centre ,١٠٢ Office
Ground Floor, Trade Tower
Thapathali, Kathmandu, Nepal
هاتف: ٩٨٠١١٢٠٨٣٨٥ ٩٧٧ +
جوال: ٩٨٥١١١٨٤٢٨ ٩٧٧ +
البريد الالكتروني: sShahi@dohabank.com.np